

دولة الكويت

وزارة الدولة لشئون الشباب

التقرير الختامي  
لفريق عمل دراسة ظاهرة العنف لدى الشباب  
بدولة الكويت

إعداد

فريق العمل

2014

## أعضاء الفريق

الوظيفة	الأسم	م
رئيساً	د. عبدالعزيز دعيج الدعيج	1
نائباً للرئيس (والمشرف العلمي للمشروع)	أ.د. يعقوب يوسف الكندري	2
عضوا	أ.د. نبيل عيسى اللوغاني	3
عضوا	د. عبداللطيف عبدالوهاب السنان	4
عضوا	د. فواز سالم الحصينان	5
عضوا	العقيد بدر الغضوري	6
عضوا	المقدم د. طارق عبدالعزيز الدوب	7
عضوا	السيد عمر سعود الهملان	8
مقررأ	السيد غسان عبدالوهاب الشايجي	9

## تقديم

العنف بأشكاله المتنوعة مشكلة كبيرة تؤرق الأمم والمجتمعات على اختلافها. ويزيد العنف أو يقل في أي مجتمع حسب الظروف التي يعيش بها أفراد هذا المجتمع سلبيًا أو إيجابًا، بالإضافة إلى الوعي الاجتماعي والتربوي والوطني لهؤلاء الأفراد، ووجود ثم تطبيق القوانين والتشريعات الرادعة. والمجتمع الكويتي شأنه شأن بقية المجتمعات يتأثر بالظواهر السلبية لدى مواطنيه، ومنها العنف الشبابي الملحوظ، خاصة بوجود النسبة المرتفعة من فئة الشباب في هذا المجتمع.

وحرصًا ورتفاعًا مع أشكال العنف وأحجامه في المجتمع الكويتي، وسعيًا إلى توعية الشباب والقائمين على رعايتهم للحد من ظواهره المتكررة كما ونوعًا، سارعت وزارة الدولة لشؤون الشباب بتشكيل فريق عمل خاص لدراسة أهم أسباب العنف لدى الشباب على مستوى البلاد، للتوصل إلى أفضل الحلول والتوصيات التنفيذية العاجل منها والآجل، وذلك للحد من هذه الظاهرة السلبية التي تؤثر على الاستقرار النفسي لديهم بهدف حمايتهم من المخاطر، حيث حرص فريق العمل المكون من المتخصصين والمسؤولين والشباب أنفسهم على الاستفادة من التجارب الجيدة على مستوى العالم للحد من هذه الظاهرة، وإلى اقتراح مجموعة من التشريعات المطلوبة لتعزيز محاربتها. كما طرح الفريق مجموعة أخرى من المشاريع التنفيذية المقترحة، بالإضافة إلى الحلول العاجلة لها. وقد اختار فريق العمل إجراء دراسة ميدانية بحثية للتعرف على أهم أسباب العنف من وجهة نظر الشباب أنفسهم، ثم تقديم أفضل التوصيات بشأنها.

ويسر فريق العمل أن يتقدم إلى معالي وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح السالم الحمد الصباح على اهتمامه الجاد بتبني القضايا الشبابية بشكل عام، وعلى دعمه الكبير لفريق العمل لتحقيق أهدافه المنشودة، آمين أن تكون هذه الدراسة إضافة مفيدة للجهود السابقة في هذا المجال، وداعين الله العلي القدير أن يحفظ دولة الكويت من كل مكروه بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو رئيس مجلس الوزراء الموقر، والحكومة الرشيدة.

والله ولي التوفيق،،،

مع تحيات

فريق العمل

## مقدمة:

يمثل جيل الشباب شريحة مهمة في المجتمع الكويتي من حيث العدد والقدرة على الإنتاج فهو يحتل موقعا متميزا نظرا لتنوع تخصصاته وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية المؤثرة، ويزيد من أهمية هذه الشريحة أنهم الأكثر تأثرا خاصة في ظل التحولات التي صاحبت العولمة، وانتشار العنف - على تعدد أشكاله ومظاهره - في المنطقة بعامة، والتي أثرت بقوة على عنف الشباب بصورة أساسية، إذ أصبح يمثل ظاهرة اجتماعية واضحة تتزايد بشكل مطرد، وفي حاجة لعمل جاد على المستوى المحلي حتى يمكن وضع هذه القوة في مكانها الطبيعي داخل المجتمع للوصول إلى تقليل مثل تلك السلوكيات العنيفة. وبالرغم من أن عنف الشباب ظاهرة عالمية تظهر في كل المجتمعات فإن هناك ظروفًا اجتماعية معينة تساعد على زيادة ظهور تلك السلوكيات باضطراد.

وترى بعض الدراسات أن تفاقم بعض المشكلات الأسرية كالتفكك الأسري أو تآكل الجماعات الرسمية وظهور غيرها أدى إلى ظهور وتزايد لتصبح الثقافات الفرعية المنحرفة - خاصة بين أوساط الشباب. كما أن النماذج القديمة للسلوك لم تعد تتمتع بالمصداقية، والأدوار الأسرية تغيرت، وتناقص تأثير المدرسة أكثر فأكثر، كما أن تكنولوجيا الترويج والوسائط الإعلامية تعرض مواد مليئة بالعنف (بدءاً من عنف الصورة، فالمضمون... إلخ)، والحياة السهلة. وفي المقابل يؤدي تفاوت مستويات الإشباع إلى حالات من الضغط ينجم عنها في الغالب سلوكيات عنف. وفي ظل تحطم قيم الحياة الإيجابية وعدم وجود إطار قيمي للشباب يصبح من السهل انزلاقه إلى الهاوية واغترابه حتى عن نفسه بما يفقده هويته الوطنية التي تصبح نتيجة طبيعية للأزمة التي تتخذ أشكالاً دراماتيكية معقدة، فالشباب متروكين لأنفسهم دون الرعاية والضبط الملائمين في ظل توفر النماذج السلبية السائدة<sup>1</sup>.

وقد جاء في تقرير فريق ظاهرة العنف لدى الشباب بوزارة الداخلية 2013م<sup>2</sup>، أن ظاهرة العنف من السلوكيات السلبية التي تستدعي البحث والدراسة، كم أنها تتخذ صور جرائم عنف، متنوعة مثل: (هتك العرض - السرقة والشروع بها - السلب بالقوة - الحريق العمد - إتلاف مال الغير - إطلاق نار وإصابة - الاعتداء بالضرب والأذى البليغ - الشروع بالقتل - القتل العمد)، والتي حققت

<sup>1</sup>مهدي محمد القصاص (2005م): " عنف الشباب : محاولة في التفسير: دراسة ميدانية"؛ كلية الآداب - قسم علم الاجتماع - جامعة المنصورة، المجلة العلمية، العدد 3، يناير، جمهورية مصر العربية.

<sup>2</sup> وزارة الداخلية بوزارة الكويت (2013م): "تقرير ظاهرة العنف لدى الشباب"؛ تقرير، إدارة الإحصاء - مركز البحوث والدراسات - وزارة الداخلية، دولة الكويت.

تزايداً واضحاً في فئة الشباب بالنسبة لعدد الجرائم التي حققت فيها وزارة الداخلية خلال الفترة من 1/1 إلى 2013/9/30م، حققت أعلى معدلاتها طوال الشهر السنة وبخاصة في شهور الصيف والشتاء والربيع باضطراد، وقام بارتكابها من كافة فئات المجتمع من الكويتيين والوافدين ومن الذكور والإناث والأكثرية كانت بين الذكور.

لذا لا يمكن إبعاد الشباب عن العنف بكلام نظري أو بالحقائق التي تتفره من العنف أو بالمعلومات التي تصرفه عنه - رغم أن هذا مطلوب - بينما تكمن المشكلة الأساسية لذلك في الطريقة التي تُسمى بها القيم وتُكتسب بها الاتجاهات الإيجابية بحيث تتحول المعرفة بواسطتها من قول إلى عمل ويكون ذلك (على سبيل المثال) بتفعيل مشاركة الشباب الاجتماعية والسياسية وتوسيع مساحة الحرية له للتعبير عن نفسه.

ومن منطلق الحفاظ على طاقة المجتمع الفاعلة والمتمثلة في الشباب كان لا بد لمؤسسات المجتمع المعنية بهذه الفئة أو الشريحة الكبيرة والمهمة بالمجتمع أن تلتفت للنظر لأسباب هذه الظاهرة والعمل على تنفيذ الخطط العلاجية والوقائية لتلافي أثرها في المجتمع. لذا كان على وزارة الدولة لشئون الشباب أن تتصدى لهذه الظاهرة الخطيرة التي تفاقمت في المجتمع بشكل ملحوظ. فكان أن قام معالي الوزير الشيخ سلمان صباح السالم الحمود الصباح بتشكيل فريق عمل خاص لدراسة ظاهرة العنف لدى الشباب بدولة الكويت حرصاً من الوزارة على التصدي لها، ولتحقيق الجوانب النفسية لديهم، وحمايتهم والمجتمع من المخاطر المتوقعة.

### أهمية دراسة العنف لدى الشباب:

تعود أهمية الدراسة في بعديها النظري والعملية إلى الحقائق التالية<sup>3</sup>:

- 1- تعتبر مرحلة الشباب من أكثر مراحل النمو الاجتماعي التي يصبح أفرادها أكثر تهيئاً للعنف عن غيرها بطبيعة الخصائص الجسمية والنفسية التي تجعلهم أكثر انفعالاً وتطلعاً للمستقبل بهدف تحقيق ذواتهم.
- 2- ينتج عن اللجوء إلى العنف في المجتمع حالة من الخلل والتفكك الذي يسود المجتمع.

<sup>3</sup>نقلاً عن: مهدي محمد القصاص، عنف الشباب : محاولة في التفسير: دراسة ميدانية، كلية الآداب، المجلة العلمية، العدد 36، 2005.

3- أصبح العنف جزءاً من تفاعلات الشباب اليومية في التعامل مع الذات أو مع الآخر كما في الأسرة أو بين الأخوة والأصدقاء أو مع الجيران وفي المدرسة والشارع والسوق وفي العمل.

4- يرتبط العنف بعدم المقدرة على التفاعل الاجتماعي وتعطيل تنمية مهارات التعامل والقدرات اللفظية والمقدرة على التواصل التي يمكن الاعتماد عليها في إخفاء مظاهر الغضب أو التحكم فيهما محاولة لتجاوز المشكلات بدلاً من مواجهتها.

5- تفاقمت ظاهرة العنف وثقافتها وتنوعت أشكالها وابتدعت أساليب جديدة في ممارستها كما أصبحت تشمل كل الفئات العمرية والتعليمية والمهنية وأصبحت سمة في المجتمعات.

6- العنف فعل اجتماعي غير مقبول ويعتبر مؤشراً لأوجه الخلل في بنية المجتمع من حيث العلاقات ومنظومة القيم السائدة.

7- ينتج عن ظاهرة العنف هدر في طاقات الشباب بطريقة سلبية، وتعزز وترسخ ثقافة التفرقة العنصرية وتقطيع أوصال المجتمع وثقافة عدم قبول الآخر.

8- ينعكس العنف سلباً على صورة المجتمع الكويتي محلياً وعالمياً.

### هدف التقرير:

يتصدى هذا التقرير لظاهرة العنف لدى الشباب في المجتمع الكويتي، ويحاول التعرف على العوامل التي تسبب العنف لدى الشباب، ووضع بعض الحلول العملية التطبيقية لهذه الظاهرة لتفعل دور المجتمع الكويتي وتحفيزه لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها أو تقليلها، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الذي يحدد مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما العوامل التي تسبب السلوك العنيف عند الشباب في المجتمع الكويتي وكيف يمكن التصدي لها عملياً؟ فالهدف الرئيس هو الوقوف على بعض هذه العوامل من أجل تحديد بعض البرامج والمشاريع العملية التطبيقية التي من الممكن أن يتم تنفيذها، والتي تعين راسمي السياسة ومتخذي القرار في تطبيق إجراءات عاجلة في مواجهة هذه الظاهرة والحد منها قدر الإمكان.

## مهام الفريق:

تحددت مهام الفريق وآلية عمله من خلال القرار الوزاري رقم (21) لسنة 2013 الصادر بتاريخ 1435/1/9 هجرية الموافق 2013/11/13م، والتي على أثرها تم تحديد أهداف التقرير والتي تتمثل بالآتي:

- إجراء التشخيصات اللازمة للتعرف على أهم أسباب ظاهرة العنف.
- تحديد أهم تأثيرات الظاهرة على المجتمع الكويتي.
- مراجعة القوانين والتشريعات الحالية ذات الصلة.
- الاستعانة بجهود المؤسسات الرسمية والمدنية لمواجهة الظاهرة.
- الاستفادة من رؤى وأفكار الهيئات العالمية في هذا المجال.
- تقديم أفضل التوصيات والحلول التنفيذية.

## منهجية التقرير:

اعتمد فريق البحث على منهجيات متنوعة للوقوف على المشكلة وتحديد أبعادها ومن ثم اقتراح المشاريع التنفيذية المطلوبة. فقد اعتمد فريق البحث على الآتي:

- 1- إعداد دراسة ميدانية سيتم عرض منهجيتها ونتائجها في جزء خاص من هذا التقرير. وهذه الدراسة تحاول أن تكشف عن العوامل المؤدية للسلوك العنيف من وجهة نظر الشباب أنفسهم، أي أنها ستحاول الكشف عن محددات السلوك العنيف من خلال الشباب المعنيين، وتحديد بعض المؤشرات الخاصة بالسلوك العنيف لديهم، وكيف ينظرون هم أنفسهم إلى العوامل التي تساعد على انتشار مثل هذا السلوك العنيف.
- 2- الاستفادة من رأي المختصين والخبراء والجهات المعنية ذات الصلة بالشباب في مؤسسات الدولة المختلفة والمتعددة، وذلك من خلال إعداد حلقة نقاشية يتم فيها دعوة كافة الجهات ذات الصلة. فقد تم عقد حلقة نقاشية سيتم عرض نتائجها في جزء خاص من هذا التقرير، حيث طلب خلالها من المشاركين تحديد المشكلة من وجهة نظرهم، وخبراتهم ومشاريعهم التي تم تقديمها، ومن ثم تحديد أبرز التوصيات والمقترحات التي يشعرون بفاعليتها لمواجهة هذه الظاهرة في المجتمع الكويتي.
- 3- الاعتماد على الإطار النظري والتراث المكتبي الخاص والمكتوب الذي يتناول موضوع العنف في المجتمع الكويتي للوقوف على أبرز العوامل المؤدية للعنف عند الشباب في

المجتمع الكويتي. وكذلك الكشف عن أبرز التشريعات الموجودة والمتاحة ذات الصلة بموضوع العنف داخل المجتمع المحلي. بالإضافة إلى الوقوف على أبرز الإحصائيات والأرقام المتاحة التي تعرض المشكلة من واقع السجلات والنشرات المتاحة. فقد تم تجميع هذا الإطار النظري من أدبيات وإحصائيات وتشريعات متصلة بالموضوع من مواقعها كما جاءت من مصادرها.

4- إعداد المشاريع التنفيذية لمواجهة السلوك العنيف عند الشباب في المجتمع الكويتي، وذلك من خلال التركيز على نوعين من المشاريع:

- a. المشاريع والتوصيات التنفيذية العاجلة، وهي التي تعتمد اساسا على كيان موجود وتحتاج إلى عملية تفعيل من بعض مؤسسات الدولة وبعض الجهات المعنية.
- b. المشاريع والتوصيات والبرامج طويلة الأمد والتي تحتاج إلى إعداد وتحديد لمجموعة من الجهود من قبل المؤسسات والجهات المعنية لتكون قائمة وقابلة للتنفيذ.

## المفاهيم:

### تعريف الشباب:

"يطلق مصطلح الشباب على مرحلة عمرية هي ذروة القوة والحيوية والنشاط بين جميع مراحل العمر لدى البشر، وتختلف تلك المراحل العمرية لدى بقية الكائنات الأخرى. إن معدل النضج عند الأفراد قد لا يتوافق مع عمرهم الزمني، وخاصة عدم النضج يمكن أن تتواجد في جميع الأعمار. ويطلق على الذكر: شاب، والجمع: شباب أو شبيبة، والأنثى: شابة، والجمع: شابات وشواب، وجمعها للجنسين في حالة العزوبة: شبان وشبيبة"<sup>4</sup>.

"وتعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمر بها الفرد، حيث تبدأ شخصية الإنسان بالتبلور. وتتضح معالم هذه الشخصية من خلال ما يكتسبه الفرد من مهارات ومعارف، ومن خلال النضج الجسماني والعقلي، والعلاقات الاجتماعية التي يستطيع الفرد صياغتها ضمن اختياره الحر. وإذا كان معنى الشباب أول الشيء، فإن مرحلة الشباب تتلخص في أنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة"<sup>5</sup>.

<sup>4</sup>المعجم المنجدي اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، 2001م.

<sup>5</sup>منير عبود (2005م): "موسوعة الأمثال والحكم والأقوال العالمية"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص 410، القاهرة.

تختلف المعايير الخاصة بموضوعها تحديد الفترة العمرية لسن الشباب بين الدول والمنظمات في العالم. كغيرها من المفاهيم الاجتماعية، فإن هناك عدم اتفاق على تعريف محدد خاص بالشباب. فهناك تعريفات اجتماعية، وتربوية، ونفسية، وفسولوجية متعددة. فقد حصرت الأمم المتحدة هذه الشريحة عمريا بالفئة التي تتراوح ما بين سن الخامس عشر إلى العشرين، وهناك من اعتمد على الفترة العمرية التي تقع بين فترة ما بعد المراهقة، وهناك من حددها بالمرحلة العمرية الواقعة بين عامي 18-24 عاما.<sup>6</sup>

### الخصائص الاجتماعية لشريحة الشباب<sup>7</sup>:

وقد يكون هناك شبه اتفاق على إن هذه المرحلة العمرية ترتبط ببعض الخصائص المتمثلة بالفضول، وحب الاستطلاع، والرغبة في الاستقلال عن الآخرين، بالإضافة إلى حب المغامرة، والاتسام بالجرأة. ولقد حدد بعض الباحثين مجموعة من الخصائص الفسيولوجية والعقلية والانفعالية والاجتماعية للمراحل العمرية المختلفة ومنها الفترة الزمنية الواقعة بين الثامنة عشر والواحدة والعشرين وربطها بمراحل النمو الإنساني. فقد أشار إلى أن هذه المرحلة تتميز بمجموعة من السمات. فمن أبرز السمات الاجتماعية لهذه الشريحة هي تلك التي تتعلق بتوجيه الذات، وتحقيق الاستقلالية، والسعي لتحقيق التوافق الشخصي والاجتماعي، ونمو القيم، والبدء بمشكلات الزواج، والتوجه للعمل، والاعتزاز بالشخصية، والتوجه نحو الزعامة، والاهتمام بأمور السياسية وغيرها من السمات. فهذه المرحلة تشهد العديد من التوترات النفسية المصاحبة أيضا. فهناك مؤثرات خارجية ذات أثر على سلوك الشباب، يقابلها بسلوك اجتماعي مرتبط بهذه الأحداث البيئية المحيطة.

وقد أشارت العديد من الدراسات المحلية إلى بعض المشكلات الاجتماعية التي ارتبطت بموضوع الشباب تحديدا نتيجة لتمييز هذه المرحلة العمرية من حياة الإنسان بالكثير من السمات السيكولوجية التي من الممكن أن تؤثر على حياته. فقد أشارت دراسة محلية إلى أن ما يقارب من نسبة 90% من المتعاطين للمخدرات قد تناولوها وهم في سن الشباب وتحديدا قبل بلوغهم سن الأربع والعشرين عاما بعد أن تم تطبيق هذه الدراسة على فئات المتعاطين أنفسهم سواء أكانوا متواجدين في السجن المركزي يتلقون العقوبة، أو ممن يتلقون العلاج بالطب النفسي، أو ممن يخضعون إلى رعاية

<sup>6</sup> أنظر: يعقوب يوسف الكندري (2011). الفروق بين الشباب والكبار في طبيعة المعلومات المتداولة داخل الديوانية الكويتية بحكم كونها أحد مصادر المعلومات غير الرسمية في المجتمع الكويتي. بحث مقدم إلى مؤتمر: المؤتمر السابع عشر لجمعية المكتبات والمعلومات المتخصصة، فرع الخليج العربي 8-10 مارس 2011 مسقط، سلطنة عمان.

<sup>7</sup> المرجع السابق.

لجنة بشائر الخير من التائبين. هذا بالإضافة إلى أن الباحثين نفسيهما قد قاما بدراسة حول انتشار معدلات التدخين بين هذه الشريحة والتي وجدوها مرتفعة بصورة كبيرة تصل إلى ما يقارب ربع العينة بين الجنسين، ونسبة 40% عند الذكور فقط بعد تطبيقها على عينة قوامها 3693 حالة. وفي جانب اجتماعي آخر خاص يتعلق بمستوى العلاقات الاجتماعية والتواصل الاجتماعي، كشفت أحد الدراسات المحلية أن هناك علاقة بين عدد الساعات التي يقضيها الشاب مستخدماً الإنترنت، والعزلة الاجتماعية كأحد أبعاد الاغتراب الاجتماعي. فهناك مجموعة من المشكلات الخاصة بالشباب والسمات التي تميزهم. ولذلك، فهناك خصوصية محددة لهذه الشريحة العمرية.

### التعريف الإجرائي للشباب:

الشباب هي المرحلة العمرية التي تتسم بالقوة والعنفوان والتغير والتبدل وتتعطف بهم مكملات النمو من التذبذب الانفعالي والنمو المطرد لكامل النضج والاتزان، وتتحدد خلالها مكونات الشخصية، التي تتسم بالتأثر الشديد بجماعة الشلة والجنس الآخر وفيها تتكون الفجوة بين الآباء والأبناء وبين الاحتياج والإشباع فتقع الأزمات وتتعلط القدرات، وينشأ العنف لكثرة الصدمات التي يتعرض لها الشاب، ووفقاً للإجراءات المنهجية المتبعة لعمل هذا الفريق والمتوافق مع الاستراتيجية الخاصة بالشباب لوزارة الدولة لشئون الشباب، فإن شريحة الشباب هي تلك التي تتميز بهذه السمات والخصائص، وهي الفترة العمرية التي تم تحديدها من 12 إلى 34 سنة.

### العنف:

"العنف (Violence) كلمة تعني الأذى والشدة والاعتصاب، وهي تتحدر من الكلمة اليونانية (Violencia)، والتي تعني السمات العنيفة والوحشية والقوة، وكلمة العنف (Violence) اسم مشتق من الفعل (Violate)، والذي يعني يعتدي عليّ وينتهك ويدنس ويرتكب المخالفات"<sup>8</sup>.  
"يرجع أصل كلمة عنف في اللغة العربية إلى الفعل (عَنَفَ) ويقال: عَنَفَ بهُوعِليه عُنْفًا وَعِنْفًا: لمير فقهه، فهو عنيف، وعَنَفَ فلاناً: أيلامه بشدةٍ وعنفٍ وعنفٍ عليه، واعتنفَ الأمر: أي أخذ به عنف"<sup>9</sup>.

<sup>8</sup> وفريق صفوت مختار (1999م): "مشكلات الأطفال السلوكية الأسباب وطرق العلاج"؛ ط1، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر.  
<sup>9</sup> بطرس البستاني (1997م): "محيط المحيط"؛ بيروت، لبنان.

"و(عُنف):

الخرقبا لأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، وهو عنيفاً إذ الميكنز فيقاً فيأمره<sup>10</sup>. والعنيف من لار فقلهبر كوبال خيل، والشديد من القول<sup>11</sup>.

"جاء في " المعجم الوسيط" أن العنف ضد الرفق كأن نقول "عنف عليه عنفا وعنف به" والمعنى أن أي عمل يخرج عن دائرة الرفق والرحمة والشفقة والعطف يعد عنفاً، ويشير "مختار الصحاح" إلى أن (العنف) بالضم ضد الرفق و(التعنيف) هو التعبير واللوم<sup>12</sup>.

"ويتوسع جارفر " Garver " في تحديد مفهوم العنف حيث ينظر إلى العنف باعتباره: اعتداء على شخص الإنسان. إما في جسمه أو نفسيته أو سلب حريته. ويشير آخرون إلى أن مفهوم العنف يعني كل فعل يمارس من طرف فرد أو جماعة ضد فرد أو أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً؛ وهو يجسد القوة المادية أو المعنوية التي يمكن أن تكون فيزيقية أو رمزية<sup>13</sup>.

كما يعرف عبد المحمود والبشري 2005م، العنف بأنه: "السلوك الذي يتضمن استخدام القوة في الاعتداء على شخص آخر دون إرادته، أو الإتيان أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه أن يسيء إلى ذلك الشخص ويسبب له ضرراً جسمانياً أو نفسياً أو اجتماعياً"<sup>14</sup>.

"ويقسم العنف حسب طبيعته أو القائمين به أو طريقة التخطيط له إلى: عنف جماهيري، عنف المنظمات، عنف الأفراد، وهناك عنف شمولي حسب تعبير (حنا أرندت) أو عنف بنيوي بالمعنى الذي بات مألوفاً نتيجة لكتابات عالم السياسة النرويجي يوهان جلتونج<sup>15</sup>.

"والعنف من الناحية الاجتماعية: هو استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع، أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما"<sup>16</sup>.

<sup>10</sup>لسان العرب، ج2، ص 903.

<sup>11</sup>القاموس المحيط، ص 1221.

<sup>12</sup>Chungah-Young, School Gany Violence Haunts Parents2005, www.scotsman.com/topics.

<sup>13</sup>محمد نور فرحات (1987م): "دوائر العنف الثلاثة في المجتمع المصري"، مجلة الهلال، ع 94، يوليو. نقلاً عن: مهدي القصاص، مرجع سابق.

<sup>14</sup>عباس أبو شامة عبدالمحمود، ومحمد الأمين البشري (2005م): "العنف الأسري في ظل العولمة"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

<sup>15</sup>ساندرين ليفرانس (2002م): "البعد الصحيح حين التعامل مع العنف"، ترجمة: حمدي الزيات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع 174، ليونسكو، ديسمبر. نقلاً عن: مهدي القصاص، مرجع سابق.

<sup>16</sup>نادية أبو شهبة (2004م): "ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية: منظور اجتماعي وقانوني"، المجلة الجنائية القومية، مجلد 47، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. نقلاً عن: مهدي القصاص، مرجع سابق.

"وللعنف أربعة أنماط هي : عنف لا عقلاني غير مسئول يفتقد إلى أية أهداف موضوعية يثور ضدها، والثاني؛ عنف تلعب وسائل الاتصال الحديثة دوراً بارزاً فيتحفيزه وهو عنف المنشأ أما النمط الثالث، فهو العنف الانفعالي وهو نوع من الانفجار العاطفي الذي يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة لها أسبابها الملائمة. والنمط الرابع : عنف عقلاني وهو أكثر أنواع العنف نضجاً وفاعلية"<sup>17</sup>.

كما يعد العنف من الأسباب الرئيسية المؤدية للوفاة في معظم الدول فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الأفراد في المرحلة العمرية 10 - 24 سنة أكثر عرضه للعنف. ففي عام 2001 تعرض 5486 شاب ضمن هذه المرحلة للقتل أي: بمتوسط يومي يبلغ 15 حالة<sup>18</sup>.

وفى عام 2002م، تعرض ما يزيد عن 877.700 شخص تتراوح أعمارهم بين 10 - 24 سنة للإصابة من جراء أعمال عنف، ويوجد شخص واحد من بين (13) شخصا منهم يحتاج لدخول المستشفى للعلاج<sup>19</sup>.

"وترجع بعض الدراسات أسباب ذلك إلى عوامل فردية منها: عدم الاهتمام، النشاط الزائد، المعتقدات والمواقف غير الاجتماعية، تاريخ من السلوكيات العدوانية المبكرة، عدم القدرة على التحكم بالذات، الارتباط برفاق السوء (الشلل)، تعاطى المخدرات والكحوليات والتبغ وغيره، وعوامل أسرية منها: النظام السلطوي في تنشئة الأطفال، التعرض للعنف والخلافات الأسرية، الممارسات العنيفة والشاذة وغير اللائقة، وعدم الانخراط في حياة الطفولة"<sup>20</sup>.

"وهناك تداخل بين مفهوم العنف ومفاهيم العدوان والاعتداء والجريمة والإرهاب، والإساءة وغيرها، وإن كان مفهوم العنف أكثر اتساعاً من الجريمة فهو يشتمل على تلك الصور التي يعاقب

---

<sup>17</sup>فادية أبو شهبه، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية " منظور اجتماعى وقانونى "، المجلة الجنائية القومية، مجلد 47، العدد الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مارس 2004، ص 68. نقلا عن: مهدي القصاص، مرجع سابق.

<sup>18</sup>على ليلة (1993م):"الشباب العربي: تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف"، دار المعارف، ط2، القاهرة. نقلا عن: مهدي القصاص، مرجع سابق.

<sup>19</sup>ليلى عبد الجواد، ومحمد سعد محمد (2006م):"تصورات الشباب لواقع ومستقبل العنف في المجتمع المصري"، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري. نقلا عن: مهدي القصاص، مرجع سابق.

<sup>20</sup>عبد الباسط عبد المعطى (2004م): "تقرير إقليمي عن: الحالة المعرفية لمسوح وبحث الشباب في الإقليم العربي"، جامعة الدول العربية، شرم الشيخ 14 - 16 ديسمبر، القاهرة.

عليها القانون (الجريمة العنيفة)، وتلك التي لا يعاقب عليها القانون والتي قد يعد بعضها مرغوباً فيه اجتماعياً عندما يكون منظماً من خلال معايير المجتمع<sup>21</sup>.

"ويختلف تعريف العنف باختلاف الزاوية التي ننظر بها إليه فالبعض يعرفه على أساس الهدف منه، والآخر على أساس تعدد مظاهره وأن العنف ليس أمراً هامشياً عارضاً، وإنما هو جزء من بنية العلاقات بين الناس"<sup>22</sup>.

### التعريف الإجرائي للعنف:

العنف هو سلوك يتم من خلاله استخدام القوة البدنية، أو استخدام الألفاظ، أو التصرفات غير اللائقة وبشكل يقع من خلاله أذى بدني، أو نفسي أو معنوي للآخرين، وهو سلوك ناتج عن عملية خلل في التنشئة الاجتماعية للفرد.

### أنماط العنف في المجتمع:

بلا شك أن العنف يرتبط بمفاهيم اجتماعية متعددة، مثل العدوان، والإرهاب، والتطرف، والغلو وغيرها من المفاهيم المتعددة التي تدور حول قضية سلوكية شاذة لا بد من أن تجد لها معالجة اجتماعية تريبوية نفسية متخصصة. ولا شك أيضاً أن مفهوم العنف والمفاهيم المرتبطة به تتداخل معها عوامل وأبعاد اجتماعية متعددة، وذلك بحكم كونها سلوكاً اجتماعياً. فالتنشئة الاجتماعية والتي تقع على عاتق الأسرة والدولة على حد سواء هي المسئولة المباشرة للسلوكيات المختلفة داخل المجتمع وهي أيضاً المسئولة عن السلوك غير السوي أو الشاذ. فالسلوكيات بأي تصنيفاتها هي نتاج التنشئة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع. وعلى الرغم من الأسرة هي المؤسسة الرئيسة للتنشئة الاجتماعية للفرد، فإن الدولة بمؤسساتها الاجتماعية ما هي إلا مكمل لهذه العملية. فالمؤسسات الاجتماعية حسب ما جاء في النظريات الاجتماعية ما هي إلا لاشباع الحاجات الفردية الأساسية والكمالية. ولذلك فهي مسئولة عن سلوك الفرد واتجاهاته.

<sup>21</sup> عدلي السمري (2000م): "سلوك العنف بين الشباب، دراسة ميدانية على عينة من طلبة وطالبات المرحلة الثانوية"، في ندوة الشباب ومستقبل مصر، تحرير محمود الكردي، أبريل.

<sup>22</sup> مهدي محمد القصاص، عنف الشباب: محاولة في التفسير: دراسة ميدانية. كلية الآداب، المجلة العلمية، عدد 36، 2005.

وما تقدمه أيضا النظريات الاجتماعية النفسية في هذا الجانب بما يسمى بالبناء الأساسي للشخصية هو جزء من المسؤولية التي تقع على عاتق الدولة في تحملها للأعراض السلوكية المختلفة داخل المجتمع. فالبناء الأساسي للشخصية هو بالأساس مرور الفرد بعمليات تربوية متشابهة تفرضها البيئة المحيطة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع وهي بالنهاية تكون مسؤولة عن السلوك الجمعي. ففي المجتمع المحلي الجميع يمر بعمليات تربوية متشابهة خاضعة لتأثيرات السلطة ومؤسساتها والتي تنتج سلوكا اجتماعيا يتناسب مع هذه العمليات. فالسلوك الاستهلاكي على سبيل المثال لا يتعزز داخل المجتمع إلا من خلال مرور الفرد داخل هذا المجتمع بعمليات تربوية متشابهة أدت إلى ظهور هذا السلوك وتعزيزه. وكذلك الحال بالنسبة لكافة السلوكيات الاجتماعية المختلفة.

فالعنف وانتشاره ما هو إلا مخاض من العمليات التربوية الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد داخل المجتمع. وهو بذلك مرتبط بعوامل داخلية وخارجية تكون مسؤولة عنه مسؤولية مباشرة. ومن هنا نبعت الحاجة إلى وجود مركز متخصص يضع الاستراتيجيات والخطط التنموية السليمة والقوية للحد من انتشار ظهور من هذه السلوكيات.

وعند رصد ظواهر العنف داخل المجتمع فإننا نجد أن هناك سيع حالات أو أبعاد لهذه الظاهرة تكاد تكون منتشرة في الآونة الأخيرة داخل المجتمع وباختلاف حدتها ودرجتها من حالة أخرى. ومن الممكن إبراز أهم هذه الحالات بالآتي:

- 1- العنف الأسري: وهو المقصود به العنف الذي يحدث داخل نطاق الأسرة، كالعنف بين الزوجين، والعنف بين الأبناء مع بعضهم البعض، والعنف بين الوالدين وأبناءهم وكافة أطراف الأسرة الواحدة والتي تحدث في المحيط الأسري.
- 2- العنف في المدارس: وهو العنف الذي يحدث بين التلاميذ في المراحل الدراسية المختلفة بعضهم البعض، بالإضافة إلى حالات العنف والاعتداء على المدرسين من هؤلاء التلاميذ وأولياء أمورهم.
- 3- العنف الجامعي: وهو العنف والاعتداءات التي تحدث داخل المؤسسات التعليمية العليا في مرحلة ما بعد الثانوية العامة والتي تحدث بين الطلبة أنفسهم وبين القوائم الطلابية المختلفة.

- 4- العنف المرتبط بالجريمة: وهي القضايا والجرائم التي ترتبط باستخدام العنف والسلوك العنيف من اعتداءات وجرائم غير تقليدية.
- 5- العنف المؤسسي: وهو السلوك العنيف الذي يحدث في المؤسسات والهيئات الحكومية الرسمية وغير الرسمية. وتدخل في نطاقها عنف الملاعب أو العنف الرياضي، والعنف في مجالات الإدارة وغيرها من المجالات التي ترتبط بالمؤسسات والجهات الأهلية وغير الاهلية.
- 6- العنف العارض: وهو ذلك النوع من العنف الذي يحدث فجأة ونتيجة لتأثيرات وقتية عارضة، وفي أماكن متفرقة ولأسباب اجتماعية، أو اقتصادية، أو نفسية، أو ديموجرافية، أو دينية ..الخ، كالأحداث التي حصلت في منطقة خيطان.
- 7- العنف المرتبط بالدولة: وهو المرتبط بالعمليات الإرهابية والمرتبط بالجوانب والاتجاهات السياسية والفكرية والتي تهدف إلى نشر فكر معين أو المواجهة مع السلطات والأفراد.

ولا شك أن الإحصاءات والأرقام الرسمية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك تنامي هذه الحالات من العنف بكافة أشكالها مع الاختلاف النسبي في مدى حدوث حالة دون الأخرى بشكل أكبر. وهذا يدعو إلى المحاولة إلى التصدي لهذه المشكلة ووضع الأساليب والنظم التي تحاول أن تقدم وسائل علاجية ووقائية وانمائية. فالوسائل المطلوبة والمرتبطة بهذا المركز يجب أن تنطلق من الأساليب العلاجية التي تقدم العلاج والرأي السديد في تقلص هذه الظاهرة، وكذلك اتباع الأساليب الوقائية التي تتبع أسلوب الوقاية من التعرض للعوامل والأسباب التي تؤدي إلى السلوك العنيف، وكذلك الأسلوب الإنمائي الذي يعتمد على غرس المفاهيم السلوكية المناسبة والقوية للتصدي إلى مثل هذه الظاهرة.

ولا شك أن هذه الأساليب تحتاج إلى برامج عمل محددة ومشاريع يتبناها المركز وهي تكون المؤسسة العلمية الفنية الرئيسية التي تسهم في تقديم مثل هذه البرامج المتعددة. ولا شك أيضاً أن تتداخل هذه البرامج المقدمة مع اتجاهات فكرية متعددة سواء أكانت اجتماعية، ونفسية، وتربوية، وإعلامية، وشرعية، وقانونية، وثقافية.

فالمركز سيكون البؤرة الرئيسية لإعداد البرامج الفنية والاجتماعية التي من خلالها تحقق الهدف العلاجي، والوقائي، والإنمائي. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه البرامج لا بد من

أن يتم تحديدها في أطر علمية محددة وتركز بشكل مباشر على الفئات والشرائح المستهدفة والمتمثلة بالتحديد بفئة الشباب، وهي الفئة المستهدفة من وراء حالات العنف المسجلة. ففي الحالات الخمسة المذكورة لحالات العنف المسجلة فإن فئة الشباب هي تعتبر الشريحة الرئيسية المسؤولة عن هذه الحالات والأكثر استهدافاً. وكذلك هي الفئة التي تسجل فيها أعلى المعدلات الرسمية وراء انتشار مثل هذه الحالات.

ولعل لا بد أن يكون هناك أساليب وطرق تتم من خلالها مواجهة العنف من خلال مشاريع تهتم بكافة الأبعاد الاجتماعية النفسية المرتبطة بحالات العنف. وحسب التعريفات العلمية الخاصة بالعنف- كما تمت الإشارة- فإنه لا يقتصر على الجانب البدني فحسب، إنما تمتد إلى أن تشمل حتى الجانب اللفظي أيضاً. وهي بذلك تمتد لتشمل أكبر من حجمها المعلن بهذه الحالة. وبشكل عام فإن الحالات المسجلة بالمخاطر وبالأجهزة الرسمية قد لا تعكس واقع العنف أو السلوك العنيف في المجتمع، بل تتعدى ذلك إلى حالات أكبر من ذلك بحكم أن ليس كل الحالات العنيفة مسجلة في الأجهزة الرسمية.

وحتى العنف البدني الظاهر يتعدى الرقم الحالات المسجلة في هذه الأجهزة. ولذلك فإن العنف بشكل عام وبمظاهره المختلفة أصبحت ظاهرة داخل المجتمع المحلي وتحتاج إلى جهود رسمية وشعبية لمواجهتها والتصدي لها. ومن هنا جاءت أهمية المركز في معالجة هذه الظاهرة.

### بعض النظريات التي تفسر العنف:

تركز المداخل والنظريات والاتجاهات التي تناولت تفسير العنف على سيكولوجية العنف وذلك نظراً لتعدد السلوك الإنساني وتغييره ولكون ظاهرة العنف ظاهرة إنسانية فهي بالتالي ظاهرة معقدة وفي تزايد وانتشار مستمر في كل المجتمعات لذلك تعددت الاتجاهات التي تفسر هذه الظاهرة، وسوف نستعرض بعض النظريات التي تفسر ظاهرة العنف على النحو التالي:

1- النظرية الفسيولوجية التشريحية؛ ويرى أصحابها أن السلوك العنيف سلوك فطري وغير متعلم ويرجع إلى عوامل فسيولوجية وبيولوجية تدفع الإنسان إلى العنف وهي ترجع للعوامل الوراثية البحتة؛ أي أن العنف وراثي<sup>23</sup>.

<sup>23</sup> كمال إبراهيم موسى (1985م): "سيكولوجية العدوان"؛ مجلة العلوم الاجتماعية، ع2، المجلد13، دولة الكويت.

2- الاتجاه الفطري؛ ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن العنف والعدوان هما سلوكان غريزيان فطريان لدى جميع الناس ويطلقون عليه (غريزة العدوان)<sup>24</sup>.

3- نظرية الإحباط/ العدوان؛ بنيت هذه النظرية على أساس فرضية صاغها أصحابها (دولارد وزملائه 1939م)، تنص على أن الإحباط يؤدي إلى العدوان، وقد صيغت هذه الفرضية جزئيين ينص أولهما على أن العنف يُعد نتاجاً للإحباط. أما الثاني فينص على أن حدوث السلوك العنيف يُفترض أن يسبقه مواقف إحباطية، ويشير (أحمد عكاشة)، إلى أن الإحباط إن لم يؤدي إلى عنف فعلى الأقل كل عنف يسبقه موقف إحباطي<sup>25</sup>.

4- نظرية التعلم الاجتماعي؛ وترجع هذه النظرية فكرة التقليد أو المحاكاة كأساس لحدوث السلوك العنيف، حيث يلجأ الأطفال طبقاً لهذه النظرية إلى تقليد الكبار والتعلم من خلالهم السلوك العنيف ويحدث ذلك من خلال مواقف حقيقية في الحياة أو من خلال نماذج تبت لهم عبر الأفلام أو أجهزة التلفاز. ويرى باندورا 1977م، في إطار نظريته في التعلم الاجتماعي، أن الطفل يتعلم العدوان والعنف، كما يتعلم الأنواع الأخرى من السلوك، وإن التعرض لنموذج عنيف يقدم نوعين من المعلومات وهي كالتالي:

- معلومات فنية تزيد من ثقة الفرد بقدرته على القيام بعمل من أعمال العنف.

- معلومات عن عواقب العنف ثواباً بطريقة معينة وفي موقف معين<sup>26</sup>.

5- النظرية الاجتماعية الأنثروبولوجية للسلوك العنيف؛ وهي تقسم الاتجاه الفطري لقسمين الأول: عوامل الجماعة وما يقوم عليها من فكرة العدوى الجماعية والثاني: ثقافة العنف ويبنى على افتراض مؤداه وجود ثقافة للعنف تجسد اتجاهات المجتمع نحوه مثل تمجيده في الروايات ووسائل الإعلام ومعتقدات كالغاية تبرر الوسيلة، وإنكفاء قوانين التنافس في المعاملات كلها كقانون أساسي للبقاء<sup>27</sup>.

6- نظرية الحرمان النسبي لتدروبرت جور<sup>28</sup>؛ والذي يرجع العنف لثلاث مصادر وهي:

- العنف غريزي فقط.

- العدوان مكتسب فقط.

- استجابة فطرية يحركها شعور الإحباط.

<sup>24</sup>Robert, SI, Feldman, (1985); "Social Psychology Meassachusetts". M.C., Rowhill to 1.

<sup>25</sup> أحمد عكاشة (1982): "علم النفس الفسيولوجي"؛ الأنجلو المصرية، القاهرة.

<sup>26</sup>Perlman, D., Cozby P., Chris, (1983): "Social Psychology"; New York, HoltRineha & Winston.

<sup>27</sup> محمد الجوهري، وآخرون (1980م): "ميادين علم الاجتماع"؛ دار المعارف، القاهرة.

<sup>28</sup> رشيد الدين خان (1979م): "العنف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية"؛ ترجمة راشد البدوي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة.

## 7- نظرية الأنماط/ السمات؛ وهي تعتبر أن العنف يرتبط بخصائص شخصية محددة.

ومما سبق نرى أن النظريات والاتجاهات التي بحثت في أصل العنف تعددت وتتنوع وأن العنف مرجعه متصل بالاعتداء فهو يبدأ بالعدوان وينتهي بالعنف بمعنى أن العدوان يكون فيه الإنسان واعياً بأنه سيستخدم قوته في الاعتداء على الآخرين، وعندما يتحول هذا الاعتداء لشيء لا إرادي وبلا وعي، ويوقع أذى شديد لا يمكن قبوله تحول لعنف، وهو ما تنتج عنه الجرائم، ومن ثم تقييد لحريات الآخرين.

### بعض الجهود البحثية والعلمية لدراسة العنف:

يهدف هذا المحور لعرض نتائج عدد من الدراسات السابقة في مجتمعات متباينة للوقوف على أهم العوامل التي تقضى إلى ظاهرة العنف لدى الشباب ومظاهرها والآليات التي تم اتخاذها لمعالجة هذه الظاهرة، وفيما يلي عدد من هذه الدراسات ونتائجها على المستوى المحلي والعربي والعالمى.

- المشاهدة الكثيرة لبرامج العنف تزيد من السلوك العنيف لدى الأطفال المشاهدين لهذا العنف، وكلما طالت مدة امتلاك التلفاز زاد السلوك العنيف للأطفال. وأن أبناء الطبقة المتوسطة أقل عنفاً في سلوكهم من أبناء المستوى الاقتصادي الاجتماعي الأدنى<sup>29</sup>.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين غير الممارسين لأي ألعاب وبين المبتدئين في ممارسة الألعاب العنيفة<sup>30</sup>.
- الذكور الحضر والإناث الحضريات سجلوا معدلات أعلى من مجموعة الذكور والإناث الريفيات في مقياس الاتجاه نحو العنف في أحد الدراسات.
- أشارت دراسة إلى أن أهم أسباب العنف تمثلت في تزايد الضغوط على الأفراد وهي: غلاء المعيشة، والفقر والحرمان، والبطالة، والمشكلة السكانية، الحرية والمساواة<sup>31</sup>.

<sup>29</sup> شوقي سامي الجميل، (1988م): "مشاهدة العنف في بعض برامج التليفزيون وعلاقتها ببعض مظاهر السلوك العدواني لدى المشاهدين"، ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

<sup>30</sup> محمود شوقي حسين عبدالنواب، (1994م): "العلاقة بين ممارسة الألعاب الرياضية العنيفة وبعض سمات شخصية المراهقين"، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

<sup>31</sup> أحمد زايد وآخرون، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، دار الثقافة، مصر.

- من عوامل العنف كما أشارت عليها أحد الدراسات عوامل خاصة بالفرد (الخصائص البيولوجية - الإحباط - التعصب - المرحلة العمرية)، المتغيرات الاجتماعية والثقافية (التنشئة الأسرية - البطالة - سياسات وممارسات الأجهزة الحكومية - وسائل الإعلام)<sup>32</sup>.
- أشارت دراسة إلى أن العنف يرتبط سلبياً بمستوى التعليم، فالأقل تعليماً أشد عنفاً<sup>33</sup>.
- أحد الدراسات أشارت إلى أن العنف عند الشباب وسيلة للرد على مضايقات الآخرين وأخذ الحق<sup>34</sup>.
- دراسة أخرى ربطت بين البطالة والعنف لدى الشباب<sup>35</sup>.
- دراسة ربطت بين الفقر والعنف<sup>36</sup>.
- تشير دراسة إلى أن أصحاب المهن التي تحتاج إلى القوة العضلية ميالون إلى الشجار واستخدام القوة لحل النزاعات<sup>37</sup>.
- أحد الدراسات أشارت إلى تنامي ظواهر العنف وتركزها في المناطق المحرومة بضواحي المدن<sup>38</sup>.
- هدفت دراسة أجنبية أن هناك عنفاً مقبولاً يرتبط بالدفاع عن النفس، وأن من أسباب العنف استخدام الكحوليات والمخدرات أو الجنس أو المواقف العنصرية<sup>39</sup>.

<sup>32</sup>سلوى العامرى وآخرون، أجيال مستقبل مصر : أوضاعهم المتغيرة وتصوراتهم المستقبلية، منتدى العالم الثالث، مشروع مصر 2020، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2002، ص ص 302 - 318.

<sup>33</sup>شوقي طريف، العنف فى الأسرة المصرية، التقرير الثانى " دراسة نفسية استكشافية "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2000، ص 44.

<sup>34</sup>عدلى السمري، مرجع سابق، ص ص 453 - 506.

<sup>35</sup>عفاف إبراهيم محمود عبد القوى، بطالة الشباب والعنف : دراسة استطلاعية لأنماط العنف لدى الشباب المتعطل عن العمل، مرجع سابق، ص ص 1 - 30.

<sup>36</sup>مصطفى محمود عبد السلام، الفقر والعنف فى المجتمع المصرى، رؤية شاملة، مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص 1 - 22.

<sup>37</sup>المرجع السابق.

<sup>38</sup>أديب نعمه، أشكاليات البحث فى مجال الشباب ومقترحات مستقبلية، ندوة اجتماع الخبراء الإقليمى حول الحالة المعرفية لمسوح وبيحوث الشباب فى الإقليم العربى، شرم الشيخ، 2005، ص 12. نقلا عن: مهدي محمد القصاص، عنف الشباب : محاولة فى التفسير : دراسة ميدانية. كلية الآداب، المجلة العلمية، عدد 36، 2005.

<sup>39</sup>المرجع نفسه.

- دراسة أخرى تشير إلى أن مشاهدة العنف بين الأبوين وكذلك الإساءة للطفل يعد عاملاً جوهرياً في توقع ارتكاب العنف البدني<sup>40</sup>.
- دراسة أخرى تشير إلى أن الاضطرابات النفسية العصبية لها علاقة بالسلوك العنيف<sup>41</sup>.
- أشارت أحد الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة في انتشار العنف في المدارس المتوسطة والعليا وفي الجامعة. إذ وجد أن ثلاثة من كل عشرة تلاميذ في المدارس المتوسطة والعليا قد استشعروا الخوف أو التهديد مرة أو مرتين على الأقل<sup>42</sup>.
- دراسة أخرى تشير إلى أن الطلاب الذين يمارسون ألعاب فيديو عنيفة يكون معدل العنف لديهم أقل ممن يشاهدونها فقط<sup>43</sup>.
- دراسة أخرى تشير إلى أن العنف من أسبابه الرغبة الملحة في الفوز الرياضي<sup>44</sup>.
- دراسة أخرى تشير إن العوامل البيولوجية الخاصة لمرحلة المراهقة لها دورها في زيادة العنف لدى المراهقين، وإن الحرمان الأسري له دوره في زيادة السلوك العنيف، وإن العوامل السياسية المحيطة بالمراهقين لها دورها أيضاً في زيادة العنف أو زيادة اتجاههم نحو العنف<sup>45</sup>.

الملاحظ على الدراسات العربية في مجملها أنها تركز على العنف لدى الشباب في المرحلة الجامعية أو ما قبلها من حيث الأسباب التي تقف وراء عنف الشباب أو تعمل على ظهوره بالتطبيق على أشخاص يمارسوا هذا السلوك العنيف. ومن خلال الملاحظات السابقة نجد أن هناك فارق ملحوظ بين أسباب العنف في المجتمعات العربية والغربية.

<sup>40</sup>ناهدي رمزي، عادل سلطان، العنف ضد المرأة: دراسة عاملية مقارنة، المجلة الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، يناير، 2000، ص 1 - 28.

<sup>41</sup>أديب نعمه، أشكاليات البحث في مجال الشباب ومقترحات مستقبلية، ندوة اجتماع الخبراء الإقليمي حول الحالة المعرفية لمسوح وبحوث الشباب في الإقليم العربي، شرم الشيخ، 2005، ص 12.

<sup>42</sup>Jayni Foley, Officials Say violence on rise at University, 2005, www. Cavalierdaily. Com/news asp? Pid=127.

<sup>43</sup>Chung, Ah-Young, School Gany Violence Haunts Parents, 2005, www. News. Scotsman. com./topics. cfm? Id.

<sup>44</sup>Public Safety Policies, www./violence/ynw.net/ati.

<sup>45</sup>محمد إبراهيم الدسوقي (1990م): "سيكولوجية التمرد، دراسة نفسية بين المتمردين على السلطة والسيكوباتي"؛ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

أن هناك متغيرات فارقة تقف وراء عنف الشباب وهي تعد بمثابة مثيرات أو محفزات على العنف كالأحساس بالاغتراب أو أن شبكة العلاقات الاجتماعية أصبحت أقل ترابطاً أو المشكلات الأسرية أو محاولة إثبات تفوق الرجل والتنشئة الاجتماعية وما فيها من القهر الاجتماعي "العنف الاجتماعي" أو تدنى مستوى التعليم، كما يلعب الفقر والبطالة دوراً أساسياً في عملية العنف لدى الشباب.

ويعد تفكك النموذج المثالي لمراحل الحياة وعلاقتها الاجتماعية الواضحة والمتفق عليها التي يفضي كل منهما للآخر. فمن كنف الأسرة إلى المدرسة ومن التعليم إلى العمل ثم الاستقلال عن الأسرة والزواج والانخراط في المجال العام. أما اليوم فيبدو أن المسارات التي بدت مستقيمة بالأمس تغيرت ووجد الشباب أنفسهم في وضعية يفاوضون فيها منفردين من أجل مستقبلهم في ظروف ليس فيها من ضمانات للترقى الاجتماعي.

كما أشارت الدراسات الأجنبية إلى ارتباط العنف بأسباب تعود إلى الفرد ذاته كالأزمات النفسية والاضطرابات العصبية والإكتئاب والمشكلات الاجتماعية، والتعرض للاستغلال والإساءة أو علاقات صداقة بين الفتى والفتاة (مستمرة أو منتهية) أو التعرض للعنف من خلال المشاهدة أو ألعاب الفيديو ووسائل التسلية الإعلامية الأخرى والإقتران ببعض النماذج أو ارتباطه بالرغبة الملحة في الفوز بأي ثمن. كما في الرياضات المختلفة وما يصحبها من تشجيع واستفزاز.

### وقائع وحقائق خاصة عن العنف<sup>46</sup>:

يُسجّل، كل عام في جميع أنحاء العالم، حدوث نحو 250000 جريمة قتل بين الشباب من الفئة العمرية 10-29 سنة، ممّا يمثّل 41% من العدد الإجمالي لجرائم القتل التي تحدث سنوياً على الصعيد العالمي. وتتباين معدلات القتل التي تُسجّل بين الشباب، بشكل كبير، بين البلدان وداخلها. وهناك، مقابل كل شاب يُقتل، 20 إلى 40 شاباً يتعرّضون لإصابات تقتضي دخولهم المستشفى لتلقي العلاج.

فقد أبلغت 3% إلى 24% من النساء المشمولات بالدراسة التي أجرتها منظمة الصحة العالمية في بلدان متعدّدة بشأن صحة المرأة والعنف الممارس ضدّها في البيت بأنّ أول تجربة جنسية عشنها كانت قسرية. ومن الملاحظ أنّ الشجار والتتّم من الظواهر الشائعة أيضاً بين الشباب. فقد أظهرت

<sup>46</sup> نقلا عن صحيفة الوقائع الرئيسية (2011م): "عنف الشباب"؛ صحيفة وقائع رقم 356، آب/أغسطس.

دراسة أجريت في 40 بلداً نامياً أنّ معدلات تعرّض الذكور للتمتر تراوحت بين 8.6% إلى 45.2% في حين تراوحت معدلات تعرّض الإناث له بين 4.8% و35.8%. لذا يلحق عنف الشباب بوظائف الشخص النفسية والاجتماعية آثاراً خطيرة تدوم مدى الحياة في غالب الأحيان.

يؤدي عنف الشباب بشكل كبير إلى زيادة التكاليف الصحية وتكاليف خدمات الرعاية والعدالة الجنائية؛ ويتسبب في خفض الإنتاجية وتراجع قيمة الممتلكات وتفكيك النسيج الاجتماعي عموماً. ويمثل عنف الشباب مشكلة صحية عمومية عالمية. وهو يشمل طائفة من الأفعال، من التتمّر والشجار مروراً بالاعتداءات الجنسية والجسدية الأشدّ خطورة إلى جرائم القتل.

غير أنّ الذكور يشكّلون، في كل البلدان، معظم مقترفي جرائم القتل وضحاياها. أمّا معدلات جرائم القتل المسجلة بين الإناث فهي أكثر انخفاضاً بكثير في كل الأماكن تقريباً. ولوحظ، في الفترة بين عامي 1990 و2004م، ارتفاع معدلات جرائم القتل المسجلة بين الشباب في كثير من البلدان النامية، وانخفاضها في عدة بلدان متقدمة. وتتطوي الإصابات العنيفة غير المميّنة على هجمات بالأسلحة النارية، يقلّ عددها بكثير عما يُسجّل في الاعتداءات المميّنة، وعلى استعمال أكبر للأيدي والأقدام والسكاكين والعصي. وتتعرّض نسبة كبيرة من الشباب أيضاً للعنف الجنسي.

والجدير بالذكر أنّ جرائم القتل وحالات العنف غير المميّنة المسجلة بين الشباب لا تسهم بقدر وافر في العبء العالمي الناجم عن الوفيات المبكرة والإصابات والعجز فحسب، بل تلحق أيضاً بوظائف الشخص النفسية والاجتماعية آثاراً خطيرة تدوم مدى الحياة في غالب الأحيان. ويمكن أن يؤثر ذلك على أسر الضحايا وأصدقائهم ومجتمعاتهم المحلية. ويزيد عنف الشباب، بشكل كبير، من التكاليف الصحية وتكاليف خدمات الرعاية والعدالة الجنائية؛ ويتسبب في خفض الإنتاجية وتراجع قيمة الممتلكات وتفكيك النسيج الاجتماعي عموماً.

### بعض المؤشرات الإحصائية<sup>47</sup>:

ويمكن هنا عرض مجموعة من الإحصائيات عن انتشار ظاهرة العنف في المجتمعات الإنسانية بشكل عام. وعلى الرغم من تكتّم بعض السلطات والأسر عن حالات ممارسة العنف فإنه واستناداً إلى الإحصاءات العالمية المستمدة من التقرير الذي قدمه الخبير (باولو سيرجيو بنهيرو) إلى الأمم المتحدة بناءً على طلب أمينها العام مؤكداً مدى تعرض الأطفال للعنف والذي جاء فيه:

<sup>47</sup>باولو سيرجيو بنهيرو (2006م): "تقرير للأمم المتحدة"، تقرير الخبير المستقل بإجراء دراسة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال ص

- تقدر منظمة الصحة العالمية أن (53000) طفل قد توفي في عام 2002م نتيجة للقتل.
  - إن ما يتراوح بين (80 - 98%) من الأطفال يتعرضون للعنف المنزلي.
  - إن (20 - 65%) من الأطفال يتعرضون للعنف المدرسي.
  - تقدر الصحة العالمية أن (150) مليون فتاة و(73) مليون صبي تحت سن الثامنة عشر تعرضوا للعنف الجنسي.
- وتضمن تقرير فريق ظاهرة العنف لدى الشباب بإدارة الإحصاء بمركز البحوث والدراسات بوزارة الداخلية بدولة الكويت 2013م بعض الإحصائيات المهمة عن الجرائم العنيفة التي ارتكبتها المواطنين والوافدون على حد السواء؛ نعرض بعضاً منها على النحو التالي<sup>48</sup>:
- 1- بلغ إجمالي جرائم هتك العرض خلال الفترة من 1/1 إلى 30/9/2013م 95 حالة وكانت في شهر مايو وأغسطس بنسبة (15.8%)، وشهر يونيو وسبتمبر بنسبة (12.6%)، و(12.7%) وكانت في موسمي الصيف والربيع بنسبة (33.7%)، وموسم الشتاء بنسبة (26.3%) وفي موسم الخريف بنسبة (6.3%).
  - 2- بلغ إجمالي جرائم السلب بالقوة خلال الفترة من 1/1 إلى 30/9/2013م 576 حالة وكانت مرتفعة في كل الشهور السالفة الذكر حيث بلغت ذروتها في شهري مارس ومايو بنسبة (11.6%) وكانت في موسمي الصيف والربيع بنسبة (34.7%)، و(32.8%)، وموسم الشتاء بنسبة (28.3%) وفي موسم الخريف بنسبة (4.2%).
  - 3- بلغ إجمالي جرائم الحرق العمد خلال الفترة من 1/1 إلى 30/9/2013م 72 حالة وكانت مرتفعة في كل الشهور السالفة الذكر حيث بلغت ذروتها في شهر أبريل (19.4%)، وشهري يناير ويوليو بنسبة (15.3%) وكانت في موسمي الربيع والصيف بنسبة (41.7%)، و(30.6%)، وموسم الشتاء بنسبة (25%) وفي موسم الخريف بنسبة (2.8%).
  - 4- بلغ إجمالي جرائم إتلاف مال الغير عمداً خلال الفترة من 1/1 إلى 30/9/2013م 5 حالات وكانت منخفضة خلال الشهور التي حدثت فيها (فبراير ومارس ومايو ويوليو) حيث بلغت ذروتها في شهري فبراير بنسبة (40%)، وبقية الشهور بنسبة (20%) وكانت خلال موسم الصيف والشتاء والربيع بأعداد منخفضة، حيث بلغت ذروتها في الشتاء بنسبة (60%)، والصيف والربيع بنسبة (20%).

<sup>48</sup> وزارة الداخلية (2013م): "تقرير فريق ظاهرة العنف لدى الشباب"؛ إدارة الإحصاء - مركز البحوث والدراسات بوزارة الداخلية، دولة الكويت.

5- بلغت إجمالي جرائم جريمة إطلاق نار وإصابة خلال الفترة من 1/1 إلى 2013/9/30م 29 حالة وكانت مرتفعة في كل الشهور السالفة الذكر حيث بلغت ذروتها في شهر مارس (24.1%)، وشهر مايو بنسبة (17.2%)، وكانت في موسمي الربيع والصيف بنسبة (41.4%، و24.1%)، وموسم الشتاء بنسبة (31%) وفي موسم الخريف بنسبة (3.4%).

6- بلغ إجمالي جرائم الاعتداء بالضرب والأذى البليغ خلال الفترة من 1/1 إلى 2013/9/30م 324 حالة وكانت مرتفعة في كل الشهور السالفة الذكر حيث بلغت ذروتها في شهر يوليو (11.7%)، وشهر يونيو بنسبة (11.1%)، وكانت في موسمي الربيع والصيف بنسبة (38.6%، و30.2%)، وموسم الشتاء بنسبة (29.6%) وفي موسم الخريف بنسبة (1.5%).

### العوامل المؤدية للعنف أو السلوك العنيف:

لا بد من الإشارة إلى ضرورة التمييز بين العوامل والأسباب. فما سيتم عرضه هنا هي العوامل التي من الممكن أن ترتبط بموضوع العنف عند شريحة الشباب وليست الأسباب. فلا بد من التمييز بين السبب والعلاقة. ولا شك أن انتشار ظاهرة العنف أصبحت حقيقة ولا يمكن تجاوزها، فالعنف الجسدي والجنسي والنفسي أصبحت ظاهرة خطيرة لأنها تؤدي إلى حدوث أضرار تمتد آثارها إلى المستقبل القريب؛ لذلك لا بد من التعرف على ماهية العوامل المسببة للعنف إذ أن هذه العوامل متعددة ومتشابهة ومنها<sup>49</sup>:

#### 1-العوامل الأسرية:

قد لا يصدق أن هناك آباء أو أمهات يربون العنف في أطفالهم ولكنها حقيقة لا يمكن تجاهلها. إن حرمان الأطفال من رعاية وحنان الأبوين وانخفاض مستوى الوعي لدى الأبوين والتمسك بالعادات والتقاليد الأسرية والخلافات الأسرية أو المعاملة التمييزية ضمن الأسر بالإضافة إلى الوضع المعاشي الأسري وغيرها من العوامل قد تكون سببا وجيها لتتسبب العنف في نفس كل فرد من أفراد الأسرة.

#### 2-عوامل اجتماعية:

إن الضغوط الاجتماعية وعلاقة أفراد المجتمع بعضهم ببعض لها آثارها الواضحة على الأفراد. وإن كانت هذه الآثار أقل وضوحاً من العوامل الأسرية؛ فإن الفشل في إنشاء

<sup>49</sup> ماجد يوسف داوي (2011م): "العنف ضد الطفل وانعكاسه على مفهوم الذات"، عمان، الأردن.

صداقات مع الأقران يؤثر سلباً على مهاراتهم الاجتماعية والمعرفية واللغوية وتقلل من ثقتهم بأنفسهم وبالأخرين وتنمي مشاعر العنف في نفوسهم.

### 3-عوامل قانونية:

إن انعدام السلطة والقانون في المجتمع يكون سبباً لانتشار الفوضى والفساد وبالتالي انعدام الأمن والاستقرار والعيش في غابة يملؤها الوحوش فيها القوي يستغل الضعيف والغني يستعبد الفقير.

### 4-عوامل اقتصادية:

إن سوء الأوضاع الاقتصادية تحول دون الوصول إلى الرغبات المراد الوصول إليها، وبالتالي تخلق اليأس في النفوس وبالتالي اللجوء إلى كل الوسائل المباحة وغير المباحة في سبيل الوصول إلى هذه الرغبات سعياً لحياة أفضل مليئة بالأمل.

### 5-عوامل فكرية:

إن ازدياد نسبة الأمية والتخلف في المجتمع وسلب الآراء وكبح الحريات تحد من التفكير السليم وبالتالي اكتساب ثقافة العنف.

### 6-عوامل شخصية ونفسية:

هناك البعض ممن يوجد لديهم قابلية في اكتساب ثقافة العنف حسب الحالة النفسية التي يعيشها في بيئته.

ويمكن من خلال ذلك تحديد عوامل الخطر للتعرض للسلوك العنيف بمستويات ثلاثة: على مستوى الفرد، وعلى مستوى العلاقات، وعلى مستوى المجتمع. ويمكن تحديد ذلك بالآتي<sup>50</sup>:

#### 1- على مستوى الفرد:

- فرط النشاط.
- الاندفاع.
- قلة التحكم في السلوك.
- مشاكل الانتباه.
- خلفية السلوك الاستغزالي.
- الشرع، مبكراً، في تعاطي الكحول والمخدرات والتبغ.
- المعتقدات والتصرفات المعادية للمجتمع.

<sup>50</sup>نقلا عن صحيفة الوقائع الرئيسية (2011م): "عنف الشباب"؛ صحيفة وقائع رقم 356، آب/أغسطس.

- قلة النكاح وتدني النتائج الدراسية.
- نقص الالتزام بالعمل المدرسي والفشل في الدراسة.
- الانتماء إلى أسرة ينقصها أحد الأبوين.
- مواجهة انفصال الوالدين أو طلاقهما.
- التعرض للعنف في الأسرة.

## 2- على مستوى العلاقات الحميمة (الأسرة والأصدقاء والزملاء):

- نقص رصد الآباء ومراقبتهم لأطفالهم.
- الممارسات التأديبية الأبوية القاسية أو المتسامحة أو المتناقضة.
- انخفاض مستوى التعلق بين الآباء وأبنائهم.
- قلة مشاركة الآباء في أنشطة أبنائهم.
- تعاطي الآباء لمواد الإدمان أو ضلوعهم في أعمال إجرامية.
- انخفاض مستوى دخل الأسرة.
- مخالطة زملاء جانحين.

## 3- على مستوى المجتمع:

- انخفاض مستويات اللحمة الاجتماعية داخل المجتمع المحلي.
- العصابات والشبكات المحلية للتزويد بالأسلحة النارية والمخدرات غير المشروعة.
- انعدام بدائل غير عنيفة لتسوية النزاعات.
- ارتفاع مستوى التفاوت في الدخل.
- التغيرات الاجتماعية والديمقراطية السريعة.
- التوسع العمراني.
- نوعية تصريف الشؤون في البلد (القوانين القائمة في البلد ومدى إنفاذها، فضلاً عن سياسات التعليم والحماية الاجتماعية).

فمن خلال الدراسات المحلية المتعددة، ومن خلال حصر الأدبيات المرتبطة بشريحة الشباب قدر الإمكان، يمكن الإشارة إلى أن من أبرز العوامل التي تؤدي إلى السلوك العنيف في المجتمع الكويتي عند شريحة الشباب هي:

- الاغتراب الاجتماعي بكافة أبعاده، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن الاغتراب الاجتماعي الذي يعاني منه الشاب ذو علاقة بالسلوك العنيف لديهم. فمع ازدياد الاغتراب الاجتماعي يزداد السلوك العنيف عند الشاب. ويمكن تحديد أبعاد الاغتراب التي أشارت إليها الدراسات بما يلي:

- العجز: أي إحساس الفرد بالعجز تجاه الحياة وهو يشعر بحالة من الاستسلام والخضوع، وأن مصيره وإرادته ليست بيده.
- انعدام المعنى: وهو شعور الفرد وإحساسه بأن الحياة لا معنى لها ، وأنه لا معنى لوجوده بها.
- العزلة الاجتماعية: وهي إحساس الفرد بالوحدة ومحاولة الابتعاد عن العلاقات الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه.
- انعدام المعايير: وهو فشل الفرد في إدراك وتقبل المعايير السلوكية وعدم القدرة على الالتزام بقيم ومعايير المجتمع.
- الاغتراب الثقافي: وهو شعور الفرد بالصراع القيمي في مجتمعه.
- الاغتراب عن النفس: وهو تباعد الفرد عن ذاته ويمثل النتيجة النهائية للأبعاد الأخرى.

- بعض العوامل التي ترتبط بشخصية الفرد والتي ترتبط ببعض الجوانب النفسية والذاتية.

- بعض العوامل الأسرية: والتي يمكن أن تتمثل في النظام السلطوي في تنشئة الأطفال، التعرض للعنف والخلافات الأسرية، الممارسات العنيفة والشاذة وغير اللائقة، عدم الانخراط في حياة الطفل.

- التعرض للعنف من قبل الوالدين، فقد أوضحت الدراسات أن السلوك العنيف الذي يتعرض له الابن وهو صغير أو البيئة التي ينتشر فيها السلوك العنيف يتولد من خلالها السلوك العنيف للابن.

- جهاز التلفاز وأثره على الأبناء، وعدد ساعات مشاهداتهم له وعدد برامج العنف التي يشاهدونها وفقاً لترتيب التلفاز لاهتمامات الأطفال اليومية.

- ألعاب الفيديو وخاصة تلك المرتبطة بالألعاب العنيفة والقتال والمصارعة، وغيرها من الألعاب المثيرة.

- سوء استخدام الإنترنت.

- سوء فهم للتعاليم الدينية .
- سوء استثمار أوقات الفراغ.
- قلة فرص العمل.
- مشاكل في النظام التعليمي.
- ضعف مفهوم المواطنة.
- مشاكل صحية ناتجة عن سوء التغذية والسمنة وقلة النشاط الرياضي وتعاطي المنشطات أو المخدرات.
- قلة مساحات التعبير لدى الشباب.
- غياب التشريعات الرادعة وبطء التدخل القضائي وضعف تأهيل المؤسسات الأمنية المعنية بمكافحة العنف.

### التشريعات الخاصة بالعنف

#### التشريع العالمي للعنف ومنعه:

أصدر تقرير المجلس القومي للطفولة والأمومة رؤية تحليلية لتوصيات دراسة الأمين العام للأمم المتحدة وتوصيات وإعلان القاهرة لعام 2005م بشأن العنف لدى الأطفال حيث برز فيه: التشريعات وتعديل القوانين: ففي لبنان تم تكوين لجنة قانونية مهمتها مراجعة القوانين التي لها علاقة بحماية الطفل من العنف لتعديلها بما يتماشى مع التوصيات والاتفاقيات الدولية، كما تم تشكيل لجنة في وزارة العدل والتي بدورها تقدمت بمقترح حول تعديل بعض القوانين المتعلقة بحماية الأطفال المتنازع عليهم قانونياً والمعرضين للخطر.

وفي الأردن تم تعديل القوانين لتقديم حماية أكبر للأطفال خاصة فيما يتعلق بإجراءات المحاكم الجنائية وكذلك القانون الجنائي، وتم وضع مسودة قانون الحماية من العنف الأسري لعام 2006م، والذي يضع أحكام خاصة بتوصيف الجرم وتحديد أركانه وطريقة التبليغ عنه وملاحقته جزائياً كما يتطلب إجراءات قضائية خاصة والعقوبات والإجراءات الاحترازية والإصلاحية التي تمكن من معالجة حالات العنف والوقاية من تكرار العنف.

وفي جيبوتي تم وضع خطة لتقييم نظام قضاء الأحداث، وتشكيل فريق عمل يضم خبراء القانون بهدف جعل قضاء الأحداث أكثر تماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك العمل على مراجعة وتعديل القوانين الخاصة بالأطفال المتنازع عليهم قانونياً لتصبح أكثر تماشياً مع المعايير الدولية.

وفي اليمن تم تفعيل قانون منع الضرب في المدارس من قبل وزارة التربية والتعليم، ومراجعة شاملة للتشريعات والقوانين الخاصة بالطفل في ضوء البرتوكولين الاختياريين، وبناء على ذلك تم تعديل وإضافة مواد جديدة إلى قانون الأحداث، وقد تم تقديم هذه التعديلات إلى مجلس الوزراء والذي سيحيلها بدوره للبرلمان للتصديق عليها.

وفي الجزائر بدأ العمل على مراجعة كافة القوانين المتعلقة بالأطفال لتتماشى مع الاتفاقيات والمعايير الدولية، وصدرت فتوى تبيح الكفالة الأسرية للأطفال المحرومين من الأسر. وبالمثل اتخذت إجراءات في المغرب.

أما في العراق فقد تم الانتهاء من صياغة مشروع قانون للعنف ضد الأطفال ليقدّم للبرلمان ليصادق عليه.

وفي مصر تم تشكيل لجنة لتقوم بمراجعة قانون الطفل فتقدمت بمقترحات بتعديلات خاصة بحماية الطفل والتي تشمل رفع السن الدنيا للمسئولية الجنائية إلى 12 سنة، ورفع السن الدنيا لزواج الفتاة إلى 18 سنة، ووضع نظام جديد لعدالة الأحداث يبتعد عن العقاب ويعتمد على التأهيل والإدماج، وحق الطفل المولود خارج إطار الزواج في أن ينسب إلى والديه. وقد تم رفع هذه المقترحات إلى مجلس الشعب للتصديق عليها في نوفمبر 2007م، ويحتوي القانون على إجراءات لحماية الأطفال خاصة الأكثر عرضة للخطر وأولئك المتنازع عليهم قانونياً. وتقديم خدمات إعادة التأهيل والعلاج في قانون الطفل.

وفي فلسطين تمت مراجعة القانون وتعديل بعض موادّه لإضافة فصل متعلق بحماية الطفل إلى مواد قانون حقوق الطفل الفلسطيني، وقد بدأ العمل مع المجلس التشريعي لتبني النسخة المعدلة من القانون.

وفي إيران تم إعداد مشروع قانون "حماية الأطفال والمراهقين"، تحرم العنف ضد الأطفال خاصة من الوالدين والقائمين على رعاية الأطفال، وتتم حالياً مراجعته ليقدّم إلى البرلمان في نهاية العام الحالي للتصديق عليه، وكذلك على البرتوكولين الاختياريين.

وفي تقرير المملكة العربية السعودية لا ما يشير إلى تعديل القوانين، لكن اللجنة الوطنية للطفولة وبمشاركة عدة جهات قامت بإعداد نظام لحماية الأطفال من الإيذاء والإساءة والإهمال،

وما زال العمل جاري على مراجعة هذا النظام في شعبة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي. ويعد هذا النظام الأول على المستوى الوطني، حيث ضمن مجموعة من المواد التي تكفل حماية الأطفال من الإيذاء وتحدد العقوبات على مرتكبي الإيذاء. وقد تم رفع هذا النظام لمقام خادم الحرمين الشريفين لإقراره والعمل به. كما اتخذت إجراءات للحماية والتدريب وبناء القدرات في كل هذه الدول السابق ذكرها.

وقد تبنت اتفاقية حقوق الطفل في المادة التاسعة عشرة والعشرين على النحو البارز في النص التالي<sup>51</sup>: المادة ١٩:

1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته.

2. ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية، حسب الاقتضاء، إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم، وكذلك للأشكال الأخرى من الوقاية، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الآن والإبلاغ عنها والإحالة بشأنها والتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها وكذلك لتدخل القضاء حسب الاقتضاء.

المادة ٢٠:

1. للطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية أو الذي لا يسمح له، حفاظاً على مصالحة، بالبقاء في تلك البيئة، الحق في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة.

2. تضمن الدول الأطراف، وفقاً لقوانينها الوطنية، رعاية بديلة لمثل هذا الطفل.

3. يمكن أن تشمل هذه الرعاية، في جملة أمور، الحضانة، أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي، أو التبني، أو عند الضرورة، الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال. وعند النظر في الحلول، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاستصواب الاستمرارية في تربية الطفل ولخلفية الطفل الإثنية والدينية والثقافية واللغوية.

<sup>51</sup>اتفاقية حقوق الطفل ٢٥ المؤرخ في ٢٠ / اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤ / تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ - تاريخ بدء النفاذ : ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠، وفقاً للمادة ٤٩.

## التشريعات المحلية<sup>52</sup>:

وقد قامت الكويت بإعداد تقرير دوري خاص لتنفيذ هذه الاتفاقية، وقد شمل هذا التقرير على جزئين رئيسيين، تضمن الجزء الأول الوثيقة الأساسية، والجزء الآخر التدابير التشريعية والقضائية والإدارية التي اتخذتها دولة الكويت تنفيذاً للمواد الواردة في الاتفاقية. وقد شملت هذه التدابير التشريعية والقضائية والإدارية ما يلي:

- تدابير التنفيذ العامة.
- تعريف الطفل.
- مبادئ عامة.
- الحقوق والحريات المدنية.
- البيئة الأسرية والرعاية البديلة.
- الصحة الأساسية والرفاه.
- التعليم وأوقات الفراغ والأنشطة الثقافية.
- إجراءات الحماية الخاصة.

ولعل ما يعيننا هنا بعض الجوانب المرتبطة بالتشريعات والتي سيتم ذكرها نفاً من واقع التقرير. ففي تدابير التنفيذ العامة التي أشارت إليها المادة 4 المتعلقة بالتدابير الملائمة لأعمال الحقوق المعترف بها، قامت دولة الكويت بالعديد من الفعاليات والتدابير ممكن عرض بعض منها بما يلي:

- عهد القانون في شأن الأحداث في المادة ١٩ إلى هيئة رعاية الأحداث الوارد ذكرها في الفقرة (ج) من المادة الأولى عرض الحدث المعرض للانحراف على نيابة الأحداث (وهي جهاز العدل الذي يضم أعضاء النيابة المعينين بغرض التحقيق والتصرف والادعاء في قضايا الجنايات والجنح التي يرتكبها الأحداث وغيرها من الاختصاصات المبينة بهذا القانون، استثناءً من الأصل العام المقرر بنص المادة (٩/١) قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية من تولي النيابة العامة سلطة التحقيق والتصرف والادعاء في الجنايات) لتقديمه إلى محكمة الأحداث لاتخاذ أحد التدابير المناسبة حياله.

<sup>52</sup> نقل عن: التقارير الدورية الثانية للدول الأطراف المقرر تقديمها في عام 1998، الكويت، اتفاقية حقوق الطفل، لجنة حقوق الطفل، الأمم المتحدة، 2010.

- ورعاية للحدث يعاقب القانون كل من يخفي حدثاً حكم بتسليمه لشخص أو لجهة طبقاً لأحكام هذا القانون أو دفعه للفرار أو ساعده على ذلك، وفقاً للمادة 20.
- وضماناً لإحاطة الحدث بالرعاية الكاملة توعّد القانون بالعقاب من تعريض حدث للانحراف، بأن أعده للقيام بعمل من الأعمال المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة الأولى، أو ساعده أو حرضه على سلوكه أو سهله له بأي وجه، ولو لم تتحقق حالة التعرض للانحراف فعلاً. ونص القانون على ظرفين مشددين للعقوبة في هذه الحالة، وذلك على نحو ما نصت عليه المادة 21.
- ونظم القانون محاكمة الأحداث، فنص في المادة ٢٥ على إنشاء محكمة أو محاكم للأحداث، مما يساعد على إبعاد الأحداث عن المحاكمة أمام المحاكم العادية التي تبعث الرعب في نفس الصغير من منظر المنصة وقص الاتهام والمحامين والقضاة ووكلاء النيابة.
- ورعاية للحدث نصت المادة 32 على ضرورة إحالة الحدث إلى مكتب المراقبة الاجتماعية للتحقق من حالة الحدث المنحرف جسماً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً والظروف المتصلة بأسباب جنوحه، أو تعرضه للانحراف واقتراح الأسلوب العلاجي الأكثر ملائمة له، إذ مما لا شك فيه أن إطلاع القاضي على ظروف الحدث هذه ودورها في دفعه إلى الجريمة يساعد كثيراً في أن يأتي حكمه علاجياً، وليس عقابياً.
- ويعتبر مراقب السلوك بحق حجر الزاوية الذي يتوقف عليه نجاح رسالة قضاء الأحداث، فهو الذي يقوم بالدور الفعال، والذي يتوقف على آرائه مصير الحدث، ويتجلى هذا الدور في البحث الاجتماعي قبل المحاكمة، والإشراف والتوجيه بعد الحكم.
- ومن أجل ذلك نص القانون على أنه إذا تعذر على مراقب السلوك أداء واجبات وظيفته، جاز للمحكمة الأحداث إسناد هذه المهمة إلى مراقب سلوك آخر.
- كما أن القانون رقم 3 لسنة 1983 في شأن الأحداث نص على أن الحدث هو كل ذكر أو أنثى لم يبلغ تمام السنة الثامنة عشر من عمره.
- كما نصت المادة 18 من قانون الجزاء الكويتي على أنه لا يسأل جزائياً من لم يبلغ من العمر وقت ارتكاب الجريمة سبع سنين كاملة.

- ونصت المادة 208 من القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية: "يخضع للولاية على النفس الصغيرة والصغير إلى أن يبلغ مشرعاً أو يتم سن الخامسة عشر من العمر".
- وعرف قانون الحضانة العائلية رقم 82 لسنة 1977 الحدث بأنه كل إنسان لم يتجاوز 18 عاماً ولم يبلغ سن الرشد. وباستخلاص التعريفات يتبين أن جميع التشريعات الكويتية جاءت منققة ومنسجمة مع تعريف المادة الأولى من الاتفاقية حيث جاء تحديد سن الطفولة من السابعة حتى الثامنة عشرة.

### وفي مجال المبادئ العامة:

- تشير المادة 2 من الاتفاقية ضرورة احترام الدول الأطراف للحقوق الموضحة فيها والعمل على ضمانها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز ضد الطفل، فتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الكويتي تقوم دعائمه على العدل والمساواة والجميع يتمتعون بكافة الحقوق والحريات التي كفلها الدستور الكويتي والتشريعات النافذة على قدم المساواة دون أي تمييز بسبب الجنس أو العمر أو الدين. وأكدت المادة 7 من الدستور على مبدأ المساواة كأحد الدعائم الأساسية للمجتمع الكويتي وكذلك أشارت ديباجته إلى المساواة كأحدى الركائز الأساسية التي يرتكز عليها المجتمع الكويتي.
- كذلك لم ترد أي إشارة في أي نص من نصوص قانون الأحداث رقم 3 لسنة 1983 إلى التفرقة فهذا القانون يعتبر قانون عام للأحداث في الكويت وهذا ما تؤكد عليه المادة 1 الفقرة (ب) والتي تنص على أن "الحدث المنحرف هو كل حدث أكمل السنة السابعة من عمره ولم يبلغ الثامنة عشر وارتكب فعلاً يعاقب عليه القانون" حيث أن القانون لم يفرق في المعاملة بين ذكر وأنثى. وراعى المشرع الكويتي في كافة التشريعات والقوانين مصلحة الطفل ومنها حقه في الرضاعة والحضانة والنفقة والولاية.
- وراعت الأحكام الواردة في قانون العمل الجديد في القطاع الأهلي والخاص بتشغيل الأحداث على عدم تشغيلهم في سن مبكرة خوفاً من تعرضهم للاستغلال والإيذاء البدني حيث أجازت تشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن سن 18 سنة وفقاً لضوابط وشروط حددتها هذه المادة والهدف من ذلك حماية الطفل من الصناعات والمهن الخطرة أو المضرة بالصحة. كما حدد

القانون الجديد ساعات تشغيلهم بشرط عدم تشغيلهم أكثر من 6 ساعات على أن يتخللها ساعة راحة تحتسب من ساعات العمل.

- أما بالنسبة للفقرة 2 من المادة 3 التي فرضت على الدول الأطراف التزاماً بأن تضمن الرفاهية والعناية والرعاية اللازمة للرفاهية، فيمكن الإشارة إلى أن الدستور الكويتي تضمن نصوصاً بهذا الخصوص منها المادة 9 التي تؤكد على أن "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة". وقد جعل الدستور من رعاية النشء أحد الأولويات التي يقوم عليها كيان الدولة حيث جاء في المادة 10 " ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي".

وفيما يتعلق بالتشريعات الكويتية ذات الصلة بموضوع حقوق الطفل، فهناك

### **القانون رقم 3 لسنة 1983 بشأن الأحداث والذي يشير إلى:**

- يعتبر قانون الأحداث من القوانين المتميزة التي تناولت مشكلة الأحداث في الكويت وقد روعي فيه الأسس القانونية والاجتماعية للحدث كما روعي فيه وضع الحدث اجتماعياً فيما يتعلق برعايته وحمايته من الاستغلال والتشرد والتعرض للخطر وذلك حسب ما جاء في المواد 21 و22 و23 منه. بالإضافة إلى ذلك فقد راعي هذا القانون خصوصية الحدث في الإجراءات الجزائية والقانونية سواء كان ذلك أثناء محاكمته أو عند تنفيذ الحكم مراعاة لوضعه حسبما جاء في المواد 23 و28 و31 و40 منه.

## وأما في مجال الحقوق والحريات المدنية:

- لقد حمى القانون الكويتي حق الطفل في الحفاظ على اسمه وعلاقاته العائلية وحمى حق الطفل في أن يكون له اسم يعرف به. ذلك أنه لا يمكن لأي كان تغيير نسبه أو اسمه إلا بعد اتباع إجراءات معينة حددها المرسوم بقانون رقم 1 لسنة 1988 بشأن تنظيم إجراءات دعاوى النسب وتصحيح الأسماء حيث نصت المادة الأولى على أنه لا تقبل دعاوى النسب وتصحيح الأسماء إلا إذا سبقها تحقيق تجريه لجنة برئاسة أحد أعضاء النيابة العامة وتباشر تلك اللجنة التحقيق بناءً على طلب ذوي الشأن.
- ورد الأساس القانوني لضمان حرية التعبير والرأي في المادة 13 من الدستور إذ نص على "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة لكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو غيرها وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون". وبذلك يكون لكل طفل كويتي الحق في التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو الطباعة بأي وسيلة من وسائل الإعلام التي يختارها بالتوافق مع قانون المطبوعات والنشر رقم 3 لسنة 2006 في المواد 19 و20 و21.
- هذا ويستطيع الطفل الكويتي أن يعبر عن آرائه بمختلف الطرق والوسائل التي من أبرزها برامج التعليم والبرامج الثقافية المخصصة لصالح الأطفال والشباب.
- لقد رتب قانون الأحداث رقم 3 لسنة 1983، المسؤولية الجنائية على كل من يعرض الحدث للخطر أو يدفعه للانحراف وذلك حسب نص المادتين 20 و21 من القانون المذكور حيث نصت المادة 20 على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من أخفى حدثاً حُكم بتسليمه لشخص أو جهة طبقاً لأحكام هذا القانون أو دفعه للفرار أو ساعد على ذلك". ونصت المادة 21 على الآتي "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء يُعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة من عرّض حدثاً للانحراف بأن أعده للقيام بعمل من الأعمال المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة الأولى من هذا القانون أو ساعده أو حرضه على سلوكه أو سهله له بأي وجه ولم تتحقق حالة التعرض للانحراف فعلاً". مدة العقوبة لا تزيد عن ثلاث سنوات إذا استعمل الجاني مع الحدث وسائل إكراه أو تهديد أو كان من أصوله أو من المتولين تربيته أو رعايته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان الحدث مسلماً إليه بمقتضى القانون. ولم تكتف دولة الكويت بما جاء في الدستور لتوضيح ما للناشئ من حقوق على الدولة بل سنت الكثير من القوانين والتشريعات بهدف

- حماية الأطفال من أي استغلال أدبي أو بدني. ويبدو ذلك جلياً فيما تناوله قانون الجزاء الكويتي من تشديد العقوبة على الجاني إن كان المجني عليه في القضية قاصراً. وحول ما اتخذته دولة الكويت من تدابير لمنع بغاء الأطفال واستخدامهم في بيع المواد الإباحية فإن قانون الجزاء قد تضمن نصوصاً صارمة تجعل من مثل هذه الأفعال جرائم يعاقب عليها القانون خاصة وأنه وضع عقوبة أشد إن كان أحد أطراف القضية من لم يكمل السن القانوني.
- وفي الباب الثاني من قانون الجزاء والخاص بالجرائم الواقعة على العرض والسمعة شددت العقوبات على الجناة إذا كانت الأفعال التي ارتكبوها ضد الأطفال والقصر أو كان الجاني من أصول المجني عليه أو المتولين تربيته أو رعايته أو ممن لهم سلطة عليه.
- وحول استخدام الإكراه في حمل الأشخاص وخاصة الأطفال على ممارسة الدعارة والفجور وضعت المادة 201 من القانون سالف الذكر عقوبة أشد فقد نصت على أنه "من حمل ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور والدعارة عن طريق الإكراه أو التهديد أو الحيلة، يُعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين، فإذا كانت سن المجني عليه تقل عن الثامنة عشرة، كانت العقوبة مدة لا تتجاوز سبع سنوات والغرامة لا تتجاوز سبعة آلاف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين".

#### **وفيما يتعلق بالبيئة الأسرية والرعاية البديلة:**

- كذلك تضمنت التشريعات الوطنية حماية حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو كقانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 فعاقب على جريمة الإجهاض في المواد 159 و174 و176 و177 منه. وحول نبذ ومناهضة الإهمال ضد الأطفال جاءت المادة رقم 167 من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1970 تنص على أن "كل رب أسرة يتولى رعاية صغير لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة، وامتنع عن القيام بالتزامه بتزويد الصغير بضروريات المعيشة، فأفضى ذلك إلى وفاة الطفل أو إصابته بأذى، يعاقب بالعقوبات المذكورة في المادة".
- أشار قانون الأحداث رقم 3 لسنة 1983 إلى إنشاء دور رعاية الأحداث، وتقدم هذه الدور مجموعة من البرامج للأحداث المعرضين للانحراف إضافة إلى الخدمات وأوجه الرعاية المتكاملة لهم ويستفيد من تلك البرامج الأحداث الذين كانوا ضحية الإهمال والاستغلال وهذه البرامج تساهم في معالجة وتعديل سلوكيات هؤلاء الأحداث وإدماجهم في المجتمع.

## وفي مجال إجراءات الحماية الخاصة:

- بين الدستور الكويتي دور الأسرة فالترابط الأسري غاية تحمي الطفولة من الحرمان والاستغلال جاء في المادة التاسعة منه أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والإخلاص وحب الوطن يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة.
- حرصت دولة الكويت على مبدأ التعليم الإلزامي فقد نصت المادة 12 من الدستور على الآتي: "التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه".
- سنت الكثير من القوانين والتشريعات بهدف حماية الأطفال من أي استغلال أدبي أو بدني ويبدو ذلك واضحاً في ما تناوله قانون الجزاء الكويتي من تشديد العقوبة على الجاني أن كان المجني عليه في القضية قاصراً.
- حرص قانون العمل الكويتي كما سبق ذكره على عدم تشغيل الأطفال في سن مبكرة خشية تعرضهم لشتى أنواع الاستغلال والإكراه البدني.
- وعلاوة على ما تقدم فإن الموقف القانوني لدولة الكويت امتد نشاطه إلى تأييد ومباركة كافة الجهود الدولية التي بذلت ولا تزال تبذل لحماية الطفولة من كافة أشكال المعاملة اللاإنسانية كما حرصت الكويت على الارتباط بالاتفاقيات الدولية التي تحظر مثل هذه الأفعال والممارسات اللاإنسانية
- وقد اتخذ القانون الكويتي العديد من التدابير التي تكفل تحقيق الحماية الكافية من كافة الإساءات للأطفال واستغلالهم، وهو ما يظهر من الإطلاع على قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 وقانون الأحداث رقم 3 لسنة 1983، حيث تنص المادة 185 من قانون الجزاء على أنه (لكل من يدخل في الكويت أو يخرج منها إنساناً بقصد التصرف فيه كرقيق، وكل من يشتري أو يعرض للبيع أو يهدي إنساناً على اعتبار أنه رقيق، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز 375 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين) وهذا النص يجرم صراحة البيع والاتجار في أي إنسان سواء كان طفلاً أو رجلاً.
- كما نصت المادة 21 من القانون المذكور على عقاب كل من عرض حدثاً للانحراف بأن أعده للقيام بالأعمال المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة 1 من القانون أو ساعده أو حرضه على سلوكه أو سهله له بأي وجه ولو لم تتحقق حالة التعرض للانحراف، وذلك

بالعقوبة الواردة في المادة 20 من القانون وهي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر. والحالات الواردة في الفقرة (ج) من المادة رقم 1 تشمل الحالات الآتية: إذا وجد مسئولاً بأعمال تتصل بالدعارة أو الفجور أو القمار أو المخدرات أو المسكرات أو نحوها أو قام بخدمة من يقومون بها؛ إذا خالط المتشردين أو المشتبه بهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة أو فساد الأخلاق؛ إذا اعتاد الهروب من البيت أو من معاهد التعليم أو التدريب؛ إذا وجد بغير وسيلة للعيش؛ إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في أماكن غير معدة للإقامة أو المبيت فيها.

- حرص قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي على تقرير حماية خاصة للأحداث في العديد من نصوصه، وعلي سبيل المثال: حظر تشغيل الأحداث (المادة 19) الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من الجنسين؛ عدم جواز تشغيل الأحداث بين 15-18 عام، إلا بعد توقيع الكشف الطبي عليهم قبل إلحاقهم بالعمل وبعد ذلك بصفة دورية، وأن يكون تشغيلهم في غير الصناعات والمهن الخطرة والمضرة بالصحة؛ أوجب المادة 21 بعدم جواز تشغيل الأحداث ليلاً، ولا يجوز أن تزيد ساعات العمل القصوى بالنسبة لهم عن 6 ساعات بشرط عدم تشغيلهم أكثر من أربع ساعات متتالية تتلوها فترة راحة لا تقل عن ساعة، وحظر تشغيلهم ساعات عمل إضافية أو في أيام الراحة الأسبوعية والعطل الرسمية أو من الساعة 7 مساءً إلى الساعة 6 صباحاً؛ حددت المادة 20 إجراءات تشغيل الأحداث الذين بلغوا سن 15 سنة ولم يبلغوا سن الثامنة عشر بالشروط الآتية: ألا يكون تشغيلهم في الصناعات الخطرة والمضرة بالصحة التي يصدر بها قرار وزير الشؤون؛ توقيع الكشف الطبي قبل التحاقهم بالعمل والكشف الدوري في فترات لا تتجاوز ستة أشهر؛ تحديد الأعمال التي يجوز تشغيل الأحداث بها بموجب قرار الوزير.

- تناول قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 المسؤولية الجنائية في المادة رقم 18 والتي نصت على أنه "لا يُسأل جزائياً من لم يبلغ من العمر وقت ارتكاب الجريمة سبع سنين كاملة". والجدير بالذكر أن الكويت تراعي هذه الحقوق بشكل كبير من خلال تطبيقها لقانون الأحداث رقم 3 لسنة 1983 والذي تم وضعه على أساس طبيعة الحدث بما ينظم التعامل معه ويحفظ حقوقه الاجتماعية والقانونية والتربوية ويقيه من المشاكل التي تعترض حياته. فقضية افتراض براءة الحدث أو الطفل إلى أن تثبت إدانته وفقاً للقانون مطبقة بشكل واضح ومباشر بالنسبة للأحداث المنحرفين حسب القانون حيث يعتبر الحدث بريئاً إلى أن

يثبت عكس ذلك. كما أن قانون الأحداث نص في المادة 5 على أنه "لا يُسأل جزائياً من لم يبلغ من العمر وقت ارتكاب الجريمة تمام السنة السابعة. هذا ويوفر قانون الأحداث الرعاية المؤسسية للحدث وذلك لضمان معاملته بطريقة تتلاءم وتتناسب مع ظروفه حيث أشار القانون المذكور إلى أنه يجب أن يُسلم الحدث المعرض للانحراف مباشرة إلى الجهات المختصة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وعليها إعداد الأماكن المناسبة لاستقباله وعلى هيئة رعاية الأحداث التصرف بأمره خلال المدة التي تصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل. كما أن سن السبع سنوات لقيام المسؤولية الجنائية للطفل هو سن تأخذ به الكثير من التشريعات العربية والأجنبية وليس دولة الكويت وحدها. بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كانت المسؤولية الجنائية تقوم بحق الطفل عند بلوغه سن السابعة إلا أنه لا يحكم عليه إلا بتدابير معينة، وهي كما تقرر المادة 6 من قانون الأحداث رقم 1983/3 "التوبيخ - التسليم - الاختبار القضائي - الإيداع في مؤسسة لرعاية الأحداث - الإيداع في مأوى علاجي". ويلاحظ في هذه التدابير أنها من التدابير البسيطة التي يكون الهدف منها إصلاح الطفل وتقويمه، وليس الغرض منها الإيلاء كما في العقوبات العادية التي تطبق على البالغين. وقد قامت الوزارة مؤخراً بدراسة مقترحات بتعديل قانون الأحداث مع اللجنة الصحية والاجتماعية واللجنة التشريعية في مجلس الأمة.

- لقد ميز قانون الأحداث بين ثلاثة أنواع من الأحداث في التدابير والعقوبات، وهم:
- a. حدث لم يبلغ عمره وقت ارتكاب الجريمة تمام السابعة: هذا الحدث لا يسأل، لأنه قبل بلوغه هذه السن يكون غير مميز من وجهة نظر القانون الجزائي، وذلك أخذاً بما جاء في أحكام الشريعة الإسلامية، حيث اعتبرت هذه المرحلة مرحلة انعدام الإدراك، ويسمى الصغير فيها بالصبي غير المميز، وتبدأ هذه المرحلة بولادة الصبي، وتنتهي ببلوغه السابعة، وذلك على نحو ما نصت عليه المادة 5 من قانون الأحداث.
  - b. حدث أتم السابعة، ولم يكمل الخامسة عشرة: هذا الحدث لا يجوز الحكم عليه إذا ارتكب جريمة، إلا بأحد التدابير الواردة في المادة 6 من القانون، والتي تناولتها بالتفصيل المواد من 7-11 من القانون، إذ تعتبر هذه التدابير نوعاً خاصاً من الجزاءات الجنائية التي تتلاءم مع طبيعة الحدث.

C. حدث ارتكب جريمة وسنه تعدى ١٥ سنة، ولم يكمل الثامنة عشرة: يتخذ في حقه إما الحبس على نحو ما نصت عليه المادة 14، أو أحد التدابير المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون.

- وأشارت المادة 13 من القانون على انتهاء التدابير حتماً متى بلغت سن الحدث إحدى وعشرين سنة، والفكرة خلف استمرار بعض التدابير إلى سن الواحد والعشرين، هي الحرص على مصلحة الحدث، وحسن إعداده مهنيًا واجتماعياً لبناء مستقبله.

- وأجازت المادة 24 لمحكمة الأحداث أن توقف كل أو بعض حقوق الولاية بالنسبة للحدث، ونصت هذه المادة على ثلاث حالات على سبيل الحصر، وتركت لمحكمة الأحداث تفويض من تراه صالحاً لمباشرة حقوق الحدث، كما فسرت من هو المقصود بالولي في حكم هذا النص.

#### بعض من التجارب العالمية لمواجهة عنف الأحداث:

عرضت مجلة المعرفة مجموعة من التجارب لبعض الدول في مواجهتها للعنف والتي جاءت بدول مثل بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والدانمرك، وهولندا، وجنوب أفريقيا، وكندا، وبلجيكا، واليونان، وأستراليا، والصين، والتي نعرضها ونلخصها كما جاءت بالآتي<sup>53</sup>:

#### بريطانيا:

- مشروع يعرف بـ(CRISS)، الذي رصد له مبلغ 12 مليون جنيه إسترليني، وهو مشروع مشترك بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة الداخلية، ويهدف إلى الحد من انتشار العنف والجريمة، في المدارس الثانوية.

- مشروع مشترك بين وزارة التربية والتعليم، ومجلس العدالة للشباب، ورابطة ضباط الشرطة، تم بموجبه وضع ضباط شرطة في مدارس مختارة، بمناطق ترتفع فيها معدلات الجريمة، وأنشئت فرق لديها واجب قانوني، للعمل مع المسؤولين عن التعليم.

- وضع برامج للتوجيه بالمدارس الابتدائية، تستهدف معالجة مشكلة التسرب، والحد من الاستبعاد، وتكون همزة وصل فاعلة، بين البيت والمدرسة، من خلال عقد اللقاءات الجماعية لأولياء الأمور، وتقريب وجهات النظر.

<sup>53</sup> نقلا من مجلة المعرفة، من الانترنت: <http://www.almarefh.net>

## الولايات المتحدة الأمريكية:

- مشروع المدارس الآمنة من إعداد جامعة كولورادو، يقدم المساعدة التقنية، والدعم للمدارس المحلية، والمجتمعات المحيطة بها، وذلك بهدف دراسة أسباب العنف المدرسي، وأبعاده، ومن ثم وضع الحلول المناسبة له، ويتضمن المشروع برامج السلامة الآتية:
  - «الاستجابة للأحداث بشكل استباقي، وليس رد فعل».
  - «توطيد الشراكات بين المدارس والمجتمعات المحلية، للتخطيط ووضع الاستراتيجيات».
  - «معالجة إشكالية الاستبعاد المدرسي».
  - الحراسة الأمنية، وتركيب كاميرات مراقبة، تعمل على مدار الساعة.
  - فرق لمواجهة حالات الطوارئ.
- الخط الساخن، للاتصال مع الجهات الأمنية والشرطة.
- العناية القصوى بالتدابير الأمنية المهنية، من أسوار، وبوابات، ولافتات، ومواقف باصات، ونحوها.

## فرنسا:

- مشروع لمكافحة العنف في المدارس، بدأ تطبيقه مع بداية الألفية، ويتضمن إنشاء مرصد مدرسية، تقوم بجمع البيانات المتعلقة بمثيري الشغب، ومن تتسم سلوكياتهم بالعدوانية تجاه الآخرين، والتخاطب مع أولياء أمورهم، وأفراد من المجتمع المحيط بهم، ومن ثم التعامل معهم بالصورة المناسبة، كل حسب حالته، وما تتسم به من خصوصية، وهذا المشروع الذي ينفذ بالشراكة بين وزارة التربية والتعليم الفرنسية، وجامعة بوردو، حقق بحسب المؤشرات المعلنة نتائج طيبة، في التقليل من حوادث العنف والانحراف، في كثير من المناطق، إلا أن هناك كمناطق تصنف مدارسها بأنها مازالت تشهد مظاهر عنف وعدوانية، جلها على خلفية إثنية.

## الدانمارك

ومن خلال ما يطلقون عليه، نظام المجالس المتكاملة (SSP)، يعول الدانمركيون على توفير الأمن والسلامة، في عموم مدارسهم الوطنية. وهذه المجالس تتألف من عاملين بالمدارس، سبق تدريبهم على سبل تحسين العلاقات، ومهارات الوساطة، معهم رجال شرطة، متخصصون في التعامل مع الجانحين، ويساعدهم أخصائيو اجتماعيون، تتركز مهمتهم على البرامج الاجتماعية التعليمية، والمساهمة في تسوية النزاعات. وبفضل هذه المجالس، حققت الدانمارك نتائج طيبة، على صعيد منع العنف، والحد من الجريمة، داخل المدارس.

## هولندا

مشروع فيوس VIOS للسلامة المدرسية، الذي يتضمن:

- شراكات تعاون واسعة، بين الجهات الفاعلة داخل المدارس وخارجها، لضبط الأمن وتحقيق السلامة، في ضوء ما أفضت إليه مراجعة السياسات والممارسات السابقة.
- التركيز على مسألة التوعية الأمنية، ليس فقط بين تلاميذ المدارس، بل أيضاً لدى الآباء والأمهات، باعتبارهم جزءاً رئيساً وفاعلاً في منظومة التأمين والسلامة.
- السعي بقوة في اتجاه توفير مناخ إيجابي، تسوده روح التعاون والمحبة بين التلاميذ من جهة، وبينهم وبين معلمهم من جهة ثانية.
- استخدام الاستبعاد الرسمي، وغيره من سياسات عدم التسامح، باعتبارها أدوات رادعة، إذا لم تأت أدوات الترغيب بالثمار المرجوة.

## جنوب إفريقيا

بحسب تقرير رايتس ووتش، فإن دولة جنوب إفريقيا، من الدول التي تصنف ضمن الفئة المرتفعة، بالنسبة لأعمال العنف والجريمة، وأن كثيراً من مدارسها الوطنية، شهدت خلال السنوات الماضية، أعمالاً خطيرة من الإيذاء البدني، والتحرش، والسرقه، والبلطجة، والتخريب المتعمد. وفي إطار سعيها للحد من هذه الأعمال، تقوم السلطات الإقليمية، بدعم قوي من الحكومة المركزية، بتطبيق برامج إصلاح وتهذيب للجانحين، وعمل حملات توعية، حول المواطنة والمساواة وحقوق الإنسان. وثمة مشروع يطبق على نطاق واسع، في العديد من الأقاليم،

والمقاطعات الجنوب إفريقية، بعنوان (THUTOTIISA)، تشارك فيه المدارس، والسلطات التعليمية المحلية، وإدارة مكافحة الجريمة، والعديد من منظمات المجتمع المدني، ويسعى هذا المشروع إلى توطيد العلاقة بين المدارس وأولياء الأمور، وتنفيذ برامج تلبي احتياجات المدارس، للحد من العنف بشتى صوره. وكان هذا المشروع قد حقق نتائج جيدة، في مدارس مقاطعة غوتنغ. إلى جانب ذلك، تطبق بعض المقاطعات، برنامج يدعى (CRISP)، يستهدف المساعدة في تعزيز الموارد للأسر، وتنظيم فرق للتأمين والسلامة في المدارس، تشمل أعضاء من المنظمات المحلية، والشرطة، وأولياء الأمور.

## كندا

كانت الحكومة الفيدرالية، قد بدأت في تطبيق مشروع شامل، لتحقيق أمن وسلامة المدارس الابتدائية، تحت عنوان (معاً على الطريق)، يستهدف توفير بيئة مدرسية آمنة، تتسم بالاحترام والرعاية، وتعزز الشعور بالترابط والحميمية، بين مجتمع المدرسة، والمجتمع المحيط. وبحسب القائمين على المشروع، فإنه حقق خلال الفترة الماضية، نتائج جيدة، على صعيد تقييم السلوكيات، وتحسين العلاقات، وحل كثير من المشكلات المدرسية. وإلى جانب هذا المشروع، تطبق عدد من المقاطعات الكندية، ومنها البرتا، وكولومبيا البريطانية، وكيبك، ونوفا سكوتيا، برامج هادفة ضد العنف المدرسي، مثل برنامج «الوساطة المدرسية»، وبرنامج «مبادرة مكافحة البلطجة في المدارس».

## بلجيكا

وفي بلجيكا، تنتهج السياسات الأمنية، المتعلقة بالمدارس، وفق رؤى السلطات المحلية، وفي إطار المبادئ العامة للاستراتيجية الوطنية، التي تستهدف بالأساس القضاء على كافة أشكال العنف المدرسي، ووضع حلول فاعلة لمنع التسرب، وتوفير التدريب على ممارسات التأمين والحماية، وتلبية احتياجات جماعات المهاجرين، وتطوير روابط أقوى بين الشرطة والمدارس وتعطى لإدارات المدارس، بعض الصلاحيات، التي تتيح لها العمل على نحو أفضل، وفقاً لخصوصياتها، الدافعة نحو إرساء دعائم الأمن والسلامة. وجل المدارس مزودة بكاميرات مراقبة، وأجهزة الكشف عن المعادن.

## اليونان

- يتم تطبيق عدد من البرامج التي تهدف على تحقيق أمن وسلامة التلاميذ والعاملين، منها برنامج تشجيع التسامح في المدارس متعددة الثقافات (طبقاً للإحصاءات الرسمية، فإن التلاميذ غير اليونانيين، الذين يدرسون في اليونان، نسبتهم 8% لمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، و11% للتعليم الإعدادي، و10% للتعليم المتوسط والثانوي).
- برنامج تقويم سلوكيات التحامل والإقصاء ومعاداة المجتمع في المدارس الحكومية.
- برنامج التنقيف الصحي، حول قضايا المخدرات والكحول والإيدز في المدارس.
- برنامج النقل المدرسي الآمن، لضمان سلامة التلاميذ، أثناء رحلاتهم، من وإلى المدرسة.

## أستراليا

وفي أستراليا، التي يتسم نظام تعليمها بالمركزية، فيما يتعلق بتحديد الأهداف العامة، والخطوط الرئيسية للمحتوى الأكاديمي، ومعايير قياس التحصيل، واللامركزية فيما عدا ذلك، توضع برامج الأمن والسلامة في المدارس، بحسب الاشتراطات والمعايير المعتمدة، من قبل الحكومات المحلية في الولايات. والقاسم المشترك الذي لا تخلو منه أي من برامج الولايات الست (نيو ساوث ويلز - كوينزلاند - جنوب أستراليا - تيسمانيا - فيكتوريا - أستراليا الغربية)، هو إعطاء الأولوية لمناهضة العنف المدرسي، وبخاصة العنف على خلفية الجماعات الإثنية، حيث تتنوع بشكل كبير الأجناس والأعراق المهاجرة، ما بين شرقية وغربية. وثمة مشاريع متوسطة الأجل، تمتد من ثمانية إلى عشر سنوات، تعول عليها الولايات الأسترالية، في إرساء قواعد الأمن والسلامة بمدارسها، وجلها مشاريع شراكة بين المدارس، والشرطة المحلية، ومنظمات المجتمع المدني.

## الصين

- في إطار خططها لمواجهة العنف، الذي يحدث بنسب متفاوتة، في الكثير من المدارس، أعلنت الصين عن حملة وطنية، تحت عنوان (KIDS)، وشعارات منها:
- «كيف تعلم طفلك، تجنب الوقوع ضحية للآخرين؟».
  - «وأن يكون حازماً، دون عدوانية».

- «وأن يتحدث بثقة، إذا كان لا يجب شيئاً من تلميذ آخر».
- «وكيف يبتعد، ويبحث عن مساعدة من المعلمين، قبل أن يتعرض لمواجهة بدنية، مع تلميذ آخر».

ومن شنغاهاي، انطلقت حملة أخرى، تحت مسمى «توفير الأمان في المدارس الابتدائية»، بدعم ومشاركة من الاتحاد النسائي، ومؤسسة رعاية الأطفال. والهدف من هذه الحملة هو دعم الأمن والسلامة في 260 مدرسة، وتوفير مزيد من التأمين والحماية للحافلات، التي يستقلها التلاميذ، خاصة بعد وقوع حادثة مروعة، لإحدى الحافلات المدرسية.

### المملكة العربية السعودية:

- مركز محمد بن نايف للرعاية والمناصحة: البرنامج بدأ في عام ١٤٢٥ ويهدف الى تأهيل الشباب الذين انحرفوا فكرياً وتم القبض عليهم. فبعد قضاء فترة المحاكمة يتم تأهيلهم دينياً ونفسياً واجتماعياً من خلال محاضرات وورش عمل وجلسات فردية وجماعية لمدة ١٢ اسبوع وبعد خروجهم يتم تقديم الرعاية اللاحقة لهم ولأسرهم<sup>54</sup>.
- مركز الأمير سلمان للشباب، وتنطلق رؤيتهم "بتحقيق الريادة على المستوى العالمي في تحفيز ودعم الشباب"، ورسالتهم تتكون من "تأسيس وتجزير ثقافة التميز وترسيخ روح المبادرة لدى الشباب، والمساهمة في بناء جيل مبدع من قادة المستقبل، يسهمون في دفع واستمرار مسيرة التقدم والازدهار للوطن"<sup>55</sup>.

### مقترحات منظمة الصحة العالمية<sup>56</sup>:

- قدمت منظمة الصحة العالمية مجموعة من التوصيات الخاصة لبرامج وقاية من السلوكيات العنيفة والتي يتعدد بأنها برامج قد تكون فعالة وهي:
- إكساب الأطفال المهارات الحياتية وبرامج التنمية الاجتماعية وهو برنامج يهدف إلى مساعدة الأطفال والمراهقين في الغضب، حل النزاعات، و تطوير المهارات الاجتماعية اللازمة لحل المشكلات.
- برامج الوقاية لمكافحة أعمال العنف داخل المدارس.

<sup>54</sup>أنظر الموقع الرسمي لمركز محمد بن نايف للرعاية والمناصحة، <http://www.mncc.org.sa/Arabic/index.aspx>

<sup>55</sup> أنظر الموقع الرسمي لمركز الأمير سلمان للشباب، [/http://www.psyc.org.sa/ar/about-center](http://www.psyc.org.sa/ar/about-center)

<sup>56</sup>WHO (2011). Youth Violence. Official site: <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs356/en/>

- إعداد برامج لدعم الآباء وتعليمهم المهارات الوالدية الإيجابية (مثلا من خلال زيارة مختصين المنزل للأسر المحتاجة).
  - إعداد برامج ما قبل المدرسة التي تزود الأطفال المهارات الأكاديمية والاجتماعية في سن مبكرة.
  - إعداد البرامج التي تعمل على تحسين إعدادات المدرسة والسياسات والممارسات الخاصة بالمعلم، والتدابير الأمنية.
  - الحد من فرص الحصول على الكحول من خلال زيادة الضرائب والتقليل منها من خلال أماكن البيع.
  - تحسين إدارة البيئات التي يمكن أن تزيد من عملية تعاطي الكحول (مثل الحد من التجمّعات التي ينتشر فيها التعاطي، وتدريب عمال الحانات، وزيادة التشريعات القائمة في مجال الترخيص لبيع الكحول).
  - تقييد السياسات الشرائية الخاصة بامتلاك الأسلحة النارية ومنح التراخيص.
  - الحظر المفروض على حمل الأسلحة النارية في الأماكن العامة.
  - برامج للحد من الفقر من خلال توفير قسائم سكنية لمساعدة الأسر من الخروج من الأحياء المحرومة اقتصاديا.
  - إعداد برامج إكساب مهارات الحياة وبرامج التنمية الاجتماعية الرامية إلى مساعدة الأطفال والمراهقين على التحكم في الغضب وتسوية النزاعات وتطوير المهارات الاجتماعية اللازمة لحلّ المشاكل من مثل برامج الوقاية من التمرّ في المدارس.
- وقد وضعت منظمة الصحة العالمية أيضا مجموعة من الجهود للوقاية من عنف الشباب، من إتباع نهج شامل يتناول أيضاً المحددات الاجتماعية للعنف، مثل التفاوت في مستوى الدخل والتغيّرات الديمغرافية والاجتماعية السريعة وانخفاض مستويات الحماية الاجتماعية. ومن الأمور التي تكتسي أهمية حاسمة في الحد من الآثار الفورية لعنف الشباب إدخال تحسينات على خدمات الرعاية السابقة لدخول المستشفى والرعاية الطارئة، بما في ذلك تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية. بالإضافة على استجابة منظمة الصحة العالمية للتعاون مع شركائها من أجل الحد من عنف الشباب من خلال مبادرات تساعد على الكشف عن المشكلة وتقدير حجمها والاستجابة لمقتضياتها<sup>57</sup>. وفيما يلي بعض تلك المبادرات:

<sup>57</sup> صحيفة الوقائع الرئيسية (2011م): "عنف الشباب"، صحيفة وقائع رقم 356، آب/أغسطس.

- استرعاء الانتباه إلى حجم مشكلة عنف الشباب والحاجة إلى الوقاية منها.
  - توفير معلومات عن نطاق وأنواع العنف في مواقع مختلفة، مما يُعد مهماً لفهم حجم المشكلة وطبيعتها على الصعيد العالمي.
  - وضع إرشادات لمصلحة الدول الأعضاء وجميع ذوي العلاقة المعنيين بغرض الوقاية من عنف الشباب وتعزيز عمليات الاستجابة لمقتضياته.
  - دعم الجهود التي تُبذل على الصعيد الوطني من أجل الوقاية من عنف الشباب.
  - التعاون مع الوكالات والمنظمات الدولية لردع عنف الشباب على الصعيد العالمي<sup>58</sup>.
- وقدمت الدراسات العلمية الخارجية مجموعة من التجارب والمقترحات، مثل<sup>59</sup>:
- برامج التدخل الجماعية: التي تتسم بالكفاءة من حيث الوقت والتكلفة، وغالبا ما تكون فعالة كما في حال العلاج الفردي.
  - برنامج مشاركة الوالدين في السلوكيات العلاجية: وهو برنامج تدريبي يعد للوالدين ويحث على مشاركتهم ويعلمهم كيفية إدارة الأسرة والعلاقات الاجتماعية فيها، وأنماط التواصل، وتهدف إلى منع تطور السلوكيات العدوانية للمجتمع.
  - البرنامج المعرفي السلوكي: وهو البرنامج الذي يساعد على إدارة الغضب لدى بعض العينات التي تصنف على أنها شخصيات عنيفة وعلى المعرضين للخطر والعدوانية.
- ووضعت المملكة المغربية ممثلة في وزارة الشباب مجموعة من البرامج الخاصة للشباب، ولعل من أبرزها مشروع العطلة للجميع والذي يواجه مرحلة الفراغ الخاص بالشباب والذي يعتبر برنامجا وطنيا ويجسد أهم الأهداف و المهام المنوطة بها في مجال التنشيط و الترفيه والتثقيف والتكوين. كما أنه عملية جماهيرية بامتياز وواحد من أهم الأنشطة التي تتوخى تعميم الاستفادة من العطلة مع الأطفال و الشباب المغاربة كيفما كان مستواهم الاجتماعي ومكان إقامتهم<sup>60</sup>. فهو من المشاريع التي يتم من خلالها استثمار أوقات الفراغ لدى الشباب وتنمية قدراتهم وصرفهم عن الجوانب الأخرى التي من الممكن أن تكون سلبية.

ولقد قامت العديد من الدول بإنشاء وتصميم مراكز متخصصة للعنف، ومنها تلك المراكز العامة لمواجهة السلوك العنيف، مثل بعض المراكز الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية مثل مركز

<sup>58</sup> المرجع نفسه.

<sup>59</sup> Barry, Tammy D., & John E. Lochman, AGGRESSION IN ADOLESCENTS: STRATEGIES FOR PARENTS AND EDUCATORS. National Association of School Psychologists.

<sup>60</sup> أنظر الموقع الرسمي لوزارة الشباب والرياضة في المملكة المغربية 73-Page /http://www.mjs.gov.ma/ar/

العنف (VPC) The Violence Policy Center التابع لولاية كونيتكت، ومركز العنف الخاص بالتعرض للجرائم الجنسية Sexual Violence Center ومثل المركز الموجود في مينوسوتا الأمريكية، ومركز العنف للأمريكيين في خارج الولايات المتحدة الأمريكية Americans Overseas Domestic Violence Crisis Center والذي يساعد الأشخاص الذين يعيشون حتى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقدم خدماته للأمريكيين في 175 بلد حول العالم. ولقد لقيت المراكز الشبابية نصيب من ذلك من هذه المراكز، وجاءت أيضا بعض المراكز الشبابية المتخصصة وهي مراكز خاصة بالشباب مثل JOHNS HOPKINS CENTER FOR THE PREVENTION OF YOUTH VIOLENCE وهو مركز وقائي للعنف وأيضا مركز العنف المخصص للشباب في ولاية ميشيغن Michigan، youth violence prevention center والتابع لجامعة ميشيغن، ومركز شيكاغو أيضا للعنف The Chicago Center for Youth Violence Prevention (CCYVP) وغيرها العديد من المراكز المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل من أبرز سمات هذه المراكز أنها تقدم العلاج، والوقاية، وأيضا تنمية السلوك الإنساني لدى الشباب. فهي مراكز متخصصة وتابعة لمؤسسات علمية وأكاديمية وتقدم العلاج والوقاية.

### العنف في المجتمع الكويتي:

مر المجتمع الكويتي العديد من التغيرات شديدة الأثر خلال العقود الأربعة الأخيرة شملت أ نماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للطفرة التي حققها اكتشاف النفط، ومنذ أوائل السبعينات حتى مرور المجتمع بتجربة الغزو العراقي الذي وقع صبيحة اليوم الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، وما تلاه من أحداث جساما نتهت بتحرير الكويت وعودة الشرعية في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١م، ثم مرحلة إعادة ما دمره الاحتلال وما صاحبها من استمرار للتهديدات العراقية والتي تمثلت باحتمال تكرار هذه التجربة - المحنة، وقد شهد الكويتيون - ويشهدون - مثله مفيذلك مثل بقية مجتمعات العالم الثالث تجربة العولمة، وما صاحبها من إنصواء الثقافات المحلية ضمن إطار عالم يشامل بما يتضمنه منتيرات فكرية واجتماعية واقتصادية وسياسية قد يكون أكثرها غير متوافقا مع القيم والعادات والأعراف المحلية، ومن البديه يأنتؤثر هذه التداعيات - سلبا أو إيجابا - في اتجاهات ومعتقدات افراد المجتمع.

وإذا كانت فئة الشباب في أي مجتمع تمثل الفئة الأكثر تأثرا بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع، فقد أصبح من الضرورات السيسولوجية والمنهجية التعرف على رؤى الشباب ومشكلاتهم النفسية الشخصية والمجتمعية كما يدركونها، ومحاولة اقتراح

مجموعة من السياسات للحد من هذه المشكلات، أو على الأقل لمواجهة تداعياتها حيث يمثل الشباب مايجاوز60% منجملة السكان في المجتمع الكويتي الأمرالذي وكد على شبابية هذا المجتمع<sup>61</sup>. ومع تغلغل التعصب تزايد العنف اليوم في الحياة الاجتماعية، وأخذ يفرض نفسه في أكثر المؤسسات الثقافية تحسبنا ومناعة وعقلنة. ومهما يكن أمر الدور العلمي والأكاديمي الذي تؤديه الجامعات فإن هذه الجامعات تنتسب إلى محيطها الاجتماعي وترتبط بمعايير وقيم الحياة الثقافية السائدة في المجتمع. فالدراسات الجارية تبين لنا أن الحرم الجامعي يرتبط بوشائج عميقة مع المجتمع وثقافته وتياراته الفكرية. وتأسيساً على هذه الرؤية فإن انتشار مفاهيم التعصب وتصورات وممارساته أمر ممكن ومحتمل في الحياة الأكاديمية والجامعية على الرغم من المناعة الثقافية والأكاديمية التي تتميز بها مثل هذه المؤسسات العلمية. فالتعصب الطائفي والعشائري يفرض نفسه في عمق الحياة الأكاديمية في جامعة الكويت، وهذا ما تبديه الملاحظات اليومية والعلمية، إذ يفرض التعصب بشكله القبلي والطائفي نفسه في جامعة الكويت عبر مظاهر شتى تتعلق بمختلف أوجه الحياة الأكاديمية وتجلياتها. وهذا التعصب يأتي امتداداً يأخذ معين حركته ونشاطه من دائرة الحياة الثقافية والاجتماعية السائدة في الكويت. ومما لا شك فيه أن المجتمع الكويتي كغيره من المجتمعات العربية يحمل في ذاته وفي تكويناته الاجتماعية بذور هذا التعصب الذي يأخذ أشكالاً قبلية وطائفية بالدرجة الأولى. فالطلاب يلحون في كثير من الأحيان إلى وجود هذا التعصب في وسطهم الجامعي، وبعضهم يؤكد ويمارسه، وأغلبهم يرفع صوته رافضاً لمختلف الممارسات التعصبية. بعض الطلاب يعلن بأن الممارسات التعصبية تأتي عبر ممارسات أكاديمية يفرضها أساتذة وأكاديميون في الجامعة عبر انتماءاتهم القبلية والطائفية والحزبية، وبعضهم يعلن بأن هذه الممارسات تنبع من سلوك طلابي وترتع في أوساط طلاب عاشوا ويعيشون حقيقة هذا التعصب في داخل كياناتهم الاجتماعية الصغيرة والكبيرة. ونحن نلاحظ وجود هذه الحالة التعصبية في كثير من أوجه نشاطات الحياة الأكاديمية في جامعة الكويت، وتبين ملاحظتنا أن هذه الممارسات التي تحركها نوازع التعصب تشكل خطراً على الثقافة والمجتمع والحياة الاجتماعية برمتها في المجتمع. لقد لوحظ في السنوات الأخيرة بروز التعصب بأشكاله المتعددة بين الطلاب في تلك الجامعات مما تمثل في الصراع بين فئات الطلاب الذي يظهر في صورة الهتافات الجارحة المتبادلة أو التعبيرات الرمزية أو النقاشات الحادة أو الكتابات الجارحة. ومن المؤسف أن تعاني الجامعة في

---

<sup>61</sup> علياًحمد الطراح (2008م): "المشكلات الشخصية والاجتماعية للشباب الجامعي الكويتي دراسة ميدانية مقارنة"، كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، دولة الكويت.

حقيقة الأمر هذا الداء العضال في الوقت الذي يتوجب عليها أن تكون منارة لثقافة التسامح والمحبة والتواصل ونبذ العصبية والتطرف ومختلف أشكال العنف الاجتماعي والثقافي<sup>62</sup>.

وفي دراسة ميدانية مقارنة حول المشكلات الشخصية والمجتمعية للشباب الجامعي الكويتي قدمها على أحمد الطراح بكلية العلوم الاجتماعية جامعة الكويت تبين أن الشباب يمثل نسبة كبيرة من السكان في المجتمع الكويتي، مما يستدعي الاهتمام بهذا القطاع المهم وتوجيهه التوجيه الصحيح لكي يمارس دوره فيعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتطل بتوجيه الشباب التعرف أولاً على مشكلاتهم ومدى حدة هذه المشكلات<sup>63</sup>.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشكلات الشخصية والمجتمعية للشباب الكويتي، وتحديد الفروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالمشكلات الشخصية والمجتمعية. إضافة إلى مقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة التي أجريت في المجتمع الكويتي، واستخدمت الدراسة عينة قوامها ١٧٩٤ من الطلاب والطالبات الكويتيين بجامعة الكويت والكليات التطبيقية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وطبق عليهما ستبانة للمشكلات الشخصية والمجتمعية بعنوان: "مشكلات تواجهني" مكونة من ثلاثة أقسام: يضم القسم الأول التعليمات وطريقة الاستجابة والبيانات الديموغرافية في حين يضم القسم الثاني قائمة فرعية للمشكلات الشخصية وعددها ٢٨ مشكلة، أما القسم الثالث في ضم قائمة ثانية احتوت على ٤٧ مشكلة مجتمعية، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود:

- عدد من المشكلات يعتبرها الشباب الأكثر أهمية والت يشير في مجملها إلى بعض المظاهر النفسية والاجتماعية السلبية.
- تماثلاً كبيراً فيما يتعلق بالمشكلات الشخصية والمجتمعية التي تواجه الجنسين أو تلك المشكلات الشخصية والمجتمعية التي تواجه طلبة الجامعة، وطلبة الكليات التطبيقية مما يؤكد أهمية الدراسة في رصدها للمشكلات الشخصية والمجتمعية في المجتمع الكويتي . كما أكدت الدراسة بعضاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في الموضوع، وأخيراً تضمنت الدراسة عدداً من الاستنتاجات والاقتراحات التي يمكن أن تسهم فيبناء إستراتيجيات فعالة لمواجهة مشكلات الشباب في المجتمع الكويتي.

<sup>62</sup> عيسى محمد الأنصاري (2013م): "التعصب القبلي والطائفي في جامعة الكويت"، كلية التربية - جامعة الكويت، دولة الكويت.  
<sup>63</sup> على أحمد الطراح (2008م): "المشكلات الشخصية والمجتمعية للشباب الجامعي الكويتي دراسة ميدانية مقارنة"، كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، دولة الكويت.

وقد قامت اليونسكو بعمل دليل للمعلم لوقف العنف في المدارس للإسهام في تنفيذ برنامج التعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، (2001 - 2010م)، وهو يندرج أيضا في إطار متابعة التقرير العالمي عن العنف ضد الأطفال لعام 2010م، الذي يمثل الجهد ويشمل الدراسة نطاق العنف ضد الأطفال فحسب وإنما أيضا لدراسة تأثيرها لعام، وهو يصدر في وقت ملائم تماما إذ نحتفل في هذه السنة بالذكر بالعشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وأهمية هذا الدليل تكمن في رصده لعشرة طرق أو إجراءات تستهدف وقف العنف في المدارس وهي<sup>64</sup>:

- 1- الدعوة إلى اتباع نهج شامل يشترك فيه الطلاب وموظفو المدارس والآباء والمجتمع.
- 2- اجعلوا من طلابكم شركاء لكم في منع العنف.
- 3- استخدموا تقنيات وأساليب بناءة لضمان الانضباط.
- 4- كونوا قوة نشطة وفعالة لوقف تسلط الزملاء.
- 5- ابنوا قدرة الطلاب على الصمود أمام الصعوبات وساعدوهم على التصدي لتحديات الحياة بصورة بناءة.
- 6- كونوا قدوة للآخرين بالمجاهرة بمكافحة العنف الجنسي والمستند إلى نوع الجنس.
- 7- كونوا من المطالبين بوجود آليات تسمح بضمان السلامة في المدارس.
- 8- وفرنا أماكن مأمونة ومريحة للطلاب.
- 9- تعلموا مهارات منع العنف وحل النزاعات وعلموها للطلاب.
- 10- أقرروا بالعنف والتمييز ضد الطلاب ذوي الإعاقة والطلاب من مجموعات الشعوب الأصلية والأقليات والمجتمعات المهمشة الأخرى.

وتناولت دراسة محلية العلاقة بين الاغتراب الاجتماعي والسلوك العدواني في المجتمع الكويتي لدى شريحة الشباب. ولقياس هذه العلاقة فقد تم تقسيم الاغتراب الاجتماعي إلى أبعاد ستة حسب ما حددتها بعض الأدبيات والمتمثلة في العجز، وانعدام المعنى، واللامعيارية، والعزلة الاجتماعية، والاعتراب الثقافي وفي النهاية الاغتراب عن النفس. فقد حاولت الدراسة ربط هذا المفهوم وأبعاده الستة بالسلوك العدواني على فئة الشباب داخل المجتمع الكويتي. ولعل السلوك العدائي للشباب هو الطريق للتأثير على المجتمع بأسره وإمكانية بروز أحداث تؤدي إلى خلق زعزعة لاستقرار المجتمع. وتهدف الدراسة أيضا للمقارنة بين الجنسين في درجة التأثير على السلوك الاغترابي والسلوك

<sup>64</sup> منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2000م): "وقف العنف في المدارس: دليل المعلم".

العدواني. اعتمدت الدراسة على عينة قدرها 486 مستجيب ومستجيبة ومن فئات الشباب والذين تتراوح أعمارهم بين 17 إلى 25 سنة وتم اختيارهم بطريقة مقصودة، وهي الفئة التي انتهت في الغالب تعليمها العام. دخلت مؤسسات التعليم العالي. اعتمدت الدراسة على إعداد استمارة خاصة شملت بعض المتغيرات الديموغرافية الأساسية واحتوت على مجموعة من المقاييس: المقياس الذاتي للتدين، المقياس الذاتي للدعم الاجتماعي، والمقياس الذاتي لشبكة العلاقات الاجتماعية، ومقياس السلوك العدواني، ومقياس الاغتراب الاجتماعي ذو الأبعاد الستة المذكورة والتي تعتبر من إعداد وترجمة الباحث. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مقياس العدوان، وفي مقياس الاغتراب الاجتماعي بأبعاده الستة المتمثلة بالعجز، وانعدام المعنى، والعزلة الاجتماعية، وانعدام المعايير، والاغتراب عن النفس، والاغتراب الاجتماعي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في بعض المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالدعم الاجتماعي. وأشارت النتائج إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير السلوك العدواني وبين بعض المتغيرات الاجتماعية مثل الدعم الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية والتقدير الذاتي للتدين. ووجدت الدراسة كذلك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير السلوك العدواني وبين متغير الاغتراب الاجتماعي بأبعاده الستة. فالاغتراب الاجتماعي ارتبط بالسلوك العدواني والذي من الممكن أن ينعكس على المجتمع بأسره ويؤثر على استقراره<sup>65</sup>.

وقد هدفت دراسة محلية حديثة إلى التعرف على الدوافع المختلفة نحو السلوك الإرهابي لدى الشباب في المجتمع الكويتي. وتركز الاهتمام على معرفة رأي الآباء والأمهات الكويتيين (505 فرد) حول دوافع السلوك الإرهابي من خلال ثلاث جوانب أساسية وهي الفرد والأسرة والمجتمع. تم استخدام مقياس الدوافع نحو السلوك الإرهابي الذي قامت الباحثة بإعداده والتحقق من خصائصه السيكومترية على المجتمع الكويتي. توصلت الدراسة إلى أن أهم الدوافع المتعلقة بالفرد والتي تساعد على ظهور السلوك الإرهابي هي مصاحبة لرفاق السوء وانتماء الشباب لطوائف سياسية ووقت الفراغ والرغبة في الانتقام من المجتمع، وذلك على التوالي. وبينت النتائج أيضاً أن أهم الدوافع المتعلقة بالأسرة هي غياب الإرشاد الوالدي، وضعف الرقابة الأسرية، وضعف الوعي الديني في الأسرة، وانعدام القدوة الحسنة، والخطأ في تفسير الدين، وإهمال الآباء، والتفكك الأسري، وتعليم الأبناء على استخدام العنف ضد الحكومة لإحداث التغيير، ومحدودية الحوار، والمشاكل الأسرية، والحرمان

---

<sup>65</sup>يعقوب يوسف الكندري (2009). دراسة عن أثر الاغتراب الاجتماعي على السلوك العدواني في المجتمع الكويتي. بحث مقدم إلى الملتقى التاسع لجمعيات وروابط الاجتماعيين المنعقد في أكتوبر في الشارقة (ملخص البحث-المؤلف).

العاطفي، وإشراك الأبناء في المنظمات المتشددة في الدين، وتعرض الأبناء للتشدد الديني من الوالدين، وتعليم الأبناء على استخدام القوة لإحداث التغيير، وذلك على التوالي. كما أفادت النتائج أن أهم الدوافع المتعلقة بالمجتمع هي تساهل الحكومة في قمع الإرهاب، وقلّة عدد المؤسسات التي تتبنى آراء الشباب، وانشغال الدولة بقضايا كثيرة، والمنتديات والصفحات الإلكترونية في الانترنت، وضعف الرقابة الحكومية على البرامج الدينية، وقلّة الفرص المتوفرة للشباب للمشاركة في تطوير المجتمع، وذلك على التوالي. كما كشفت النتائج أن هناك فروق في دوافع السلوك الإرهابي المتعلقة بالفرد والمجتمع وفقا لمتغيرات الحالة الاجتماعية. وعند ترتيب دوافع السلوك الإرهابي المتعلقة بالفرد والأسرة والمجتمع من حيث الأهمية، كشفت النتائج أن الأسرة تقع في المرتبة الأولى كأهم دافع للسلوك الإرهابي، ويقع بعدي الفرد والمجتمع في المرتبة الثانية بمقدار متساوي تقريبا<sup>66</sup>.

هذا بالإضافة على أن هناك دراسة حديثة أخرى يقوم بها مكتب الإنماء الاجتماعي حاليا تتعلق بالعنف الأسري بشكل عام. ومن أبعاد هذه الدراسة التركيز على شريحة الشباب من عدة جوانب تتمثل في: العنف ضد الأبناء، والعنف بين الأخوة، والعنف بين الأقران، والعنف ضد الآباء. وكانت الشريحة المختارة لهذه الدراسة ولهذه الأبعاد هم شريحة الشباب من 17-25 عاما. ولقد أشارت الدراسة في نتائجها الأولية إلى العديد من النتائج التي ترتبط بالعوامل التي ارتبطت مع السلوك العنيف للشباب في المجتمع الكويتي. ومن هذه العوامل التي كشفت عنها النتائج الأولية وسائل الإعلام المتمثلة في سلوك الابن في مشاهدة الأفلام التي تنطوي على السلوك العنيف، بالإضافة إلى ألعاب الفيديو المثيرة والتي تحوي على أعمال عنيفة أيضا. وأشارت النتائج أيضا إلى أن من كانت حياته عنيفة من الوالدين (الأب والأم) ومن كان يعاني من سوء المعاملة الوالدية هم الأكثر في السلوك العنيف، وينتشر سلوكه العنيف بين أخوته وبين أقرانه وضد والديه عند الكبر. فقد ربطت الدراسة العديد من السلوكيات التي تشير إلى السلوك العنيف مع بعض المتغيرات المتعددة<sup>67</sup>. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات التي تتعلق بالعنف والسلوك العنيف داخل المجتمع المحلي، ولكن ما هو مرتبط بشريحة الشباب هو قليل منها. هذا بالإضافة إلى أن العوامل المؤدية إلى السلوك العنيف في هذه الدراسات القليلة لا تختلف بشكل عام عن العوامل العالمية والإقليمية والتي تشير إلى عوامل متعددة قد تكون متشابهة نوعا ما مع الاختلافات في

<sup>66</sup> هيفاء يوسف الكندري(2013)، دوافع السلوك الإرهابي لدى الشباب في المجتمع الكويتي، 151، ص ص: 49-102. (ملخص

البحث-المؤلف).

<sup>67</sup> يعقوب يوسف الكندري و سهير البيلي، العنف الأسري، دراسة تحت الإعداد، مكتب الإنماء الاجتماعي، التابع لمجلس الوزراء.

بعض الخصائص الثقافية. فهناك عوامل تمت الإشارة إليها تعتبر من العوامل الرئيسية في حدوث السلوك العنيف داخل المجتمع المحلي.



- أكثر المحافظات من حيث انتشار القضايا والمتهمين بالجرائم هي محافظة الجھراء، ومن ثم محافظة حولي ومن ثم الفروانية، وأقل المحافظات هي محافظة مبارك الكبير فالعاصمة. ففي محافظة الجھراء هناك 532 قضية واتهام بالجرائم العامة في مقابل 64 قضية واتهام في محافظة مبارك الكبير.

### ثانيا- تصنيف المخالفات ذكورا وإناثا حسب الجنسية والمحافظة:

وزارة الداخلية - الاداره العامه للمباحث الجنائيه -اداره شرطة الاحلاليه : الجنسيه شامله عن الفتره من ٢٠١٣٠١٠١ الي ٢٠١٣١٢٣١

تصنيف التهم	قضايا	متهمين	ذکر	انثى	كويتي	غير كويتي	محافظة العاصمة قضائيا	محافظة العاصمة منتهمين	محافظة حولي قضائيا	محافظة حولي منتهمين	محافظة الفروانية قضائيا	محافظة الفروانية منتهمين	محافظة الجھراء قضائيا	محافظة الجھراء منتهمين	محافظة الأحمدي قضائيا	محافظة الأحمدي منتهمين	محافظة مبارك الكبير قضائيا	محافظة مبارك الكبير منتهمين
مخالفات المرور	859	866	858	8	745	121	81	82	405	405	73	74	86	89	134	136	80	80
مخالفات الإقامة	37	71	36	35	1	70	4	7	25	12	12	27	3	3	5	7	1	2
مخالفات البلدية	34	34	34	0	4	30	12	12	2	2	7	7	2	2	1	1	10	10
مخالفات بحرية	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0
الاجمالي	931	972	929	43	751	221	97	101	432	419	92	108	91	94	141	145	91	92

جدول يوضح عدد المخالفات لشريحة الشباب عام 2013

- من خلال الجدول السابق الذي يوضح تصنيف المخالفات ذكورا وإناثا حسب الجنسية والمحافظة، يمكن إبراز أهم المؤشرات الآتية:
- أكثر المخالفات المرتكبة من قبل شريحة الشباب هي المخالفات المرورية على الرغم من أن من هم في سن القيادة هي سن الثامن عشر فقط في هذه العينة.
  - عدد القضايا والتهم للمخالفات متقاربة من حيث العدد في الإجمالي العام.
  - الذكور أكثر ارتكابا للمخالفات كافة وبشكل واضح وملحوظ.
  - المخالفات العامة للمواطنين تفوق من حيث العدد المخالفات التي يرتكبها على غير الكويتيين.
  - أكثر المخالفات تهما وقضايا تتركز في محافظة حولي ومن ثم محافظة الفروانية فالعاصمة، وتتقارب أقلها في محافظتي مبارك الكبير فالجھراء.

ثالثاً - تصنيف الجرائم والمخالفات حسب الجنس والجنسية والمحافظة والشرائح العمرية الشبابية:

تصنيف التهم	قطيف	متهين	ذکر	أنثى	من 0 إلى 7	من 7 إلى 15	من 15 إلى 18	الكويت ذكراً	الكويت أنثى	غير محدد ذكراً	غير محدد أنثى	السعودية	سوريا	مصر	جنسيات أخرى
جرائم النفس	355	531	496	35	6	97	428	327	23	65	5	31	29	15	36
القتل العمد	2	3	3	0		1	2	1		1		1			
الشروع بالقتل العمد	4	4	4	0			4	2		1		1			
القتل الخطأ	2	2	2	0		1	1	1				1			
اعتداء بالضرب والأذى البليغ	34	48	48	0		4	44	32		8		1	3	1	3
اعتداء بالضرب على نحو محسوس	251	385	355	30	5	71	309	235	20	47	5	23	19	11	25
التعدي الخفيف	4	6	4	2		2	4	2	2					2	
الإصابة الخطأ	7	10	10	0	1	2	7	10							
التهديد بإتزال ضرر بدني بشخص	2	2	2	0		1	1	1		1					
الإنتحار	2	2	2	0			2	2							
الشروع بالإنتحار	5	5	2	3		1	4	1	1				1	1	1
إعتداء بالضرب بآله حاده	13	24	24	0		6	18	18		1			4		1
الخطف	23	34	34	0		7	27	17		5		4	2		6
الشروع بالخطف	2	2	2	0		1	1	1		1					
الخطف بالقوه او التهديد	2	2	2	0			2	2							
الخطف بالحبلة	1	1	1	0			1	1							
التهديد بالقتل	1	1	1	0			1	1							
جرائم المال	384	557	523	34	5	76	476	276	19	91	5	36	36	26	68
السرقه	157	224	208	16	2	38	184	112	5	32	3	12	13	10	37
الشروع بالسرقه	3	3	3	0		1	2			2					1
سرقه عن طريق التسور	2	9	9	0			9	8							1
سرقه عن طريق الكسر	82	127	127	0		11	116	56		30		17	9	7	8
الشروع بالسرقه عن طريق الكسر	2	2	2	0			2			2					
سرقه أموال اميريه	1	1	1	0			1	1							
سرقه باستخدام وسيله غير عاديه	2	6	6	0			6	4		1		1			
سرقه بالإكراه	28	44	43	1			44	15		7		2	7	6	7
الشروع بالسرقه بالإكراه	1	1	1	0			1	1							
خيانه الامانه	1	1	1	0			1	1							
الحريق العمد	2	3	3	0			3	2		1					
الحريق الخطأ	2	3	3	0	1	2		3							
إتلاف مال الغير	30	45	43	2	2	12	31	26	2	2		2	2	2	9
إتلاف الأموال الأميريه	1	1	1	0			1	1							
لدخول مسكن بدون رضا حائزه	3	3	2	1			3	2	1						

تصنيف التهم	قضايا	متهمين	ذکر	انثى	من 0 الى 7	من 7 الى 15	من 15 الى 18	الكويت ذکر	الكويت انثى	غير محدد ذکر	غير محدد انثى	السعودية	سوريا	مصر	جنسيات أخرى
دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة	3	3	3	0		1	2	1					2		
الشروع بدخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة	1	1	1	0			1	1							
دخول مسكن دون رضا حائزه عن طريق الكسر	1	1	0	1			1		1						
إساءة إستعمال الهاتف	36	42	32	10		9	33	28	9	2			2		
التزوير	2	3	3	0			3	1		2					
التزوير في محررات عرفيه	3	4	3	1			4			1	1				2
التزوير في محررات رسميه	3	3	2	1			3	1	1	1					
تزوير في محررات بنكية	6	7	6	1		1	6	1		3	1	1			1
سرقه عن طريق العنف	12	20	20	0		1	19	11		5			1	1	2
جرام العرض والسمة	51	82	74	8	1	33	48	61	4	6	0	0	2	7	2
مواقعة انثى بالاكراه (الاعتصاب)	2	2	2	0			2	2							
مواقعة انثى بالغ برضاها	2	2	2	0		1	1	2							
شروع في هتك العرض	2	5	5	0		1	4	4							1
هتك عرض بالاكراه	1	2	2	0			2							2	
الفعل الفاضح المخل بالحياء	7	8	6	2		1	7	5	1	1			1		
التحريض على الفسق والفجور	1	3	3	0		3		3							
الاعتداء بالسب والشتم	13	14	11	3		4	10	11	3						
هتك العرض	21	44	41	3	1	23	20	33		4			1	5	1
التشبه بالجنس الآخر	2	2	2	0			2	1		1					
جرام السلاح	6	6	6	0	0	0	6	4	0	0	0	1	1	0	0
حيازة سلاح بدون ترخيص	3	3	3	0			3	2					1		
حيازة ذخائر بدون ترخيص	3	3	3	0			3	2			1				
جرام المخدرات	34	40	36	4	0	1	39	16	1	5	0	1	1	6	10
جلب مواد مخدره	1	1	1	0			1								1
حيازة مواد مخدره بقصد الاتجار	1	1	1	0			1							1	
ترويج مواد مخدره بقصد التعاطي	1	1	1	0			1							1	
حيازة مواد مخدره بقصد التعاطي	8	11	9	2		1	10	5		2					4
تعاطي مواد يشتبه ان تكون مخدره	2	2	1	1			2	1							1
حيازة مواد مخدره	14	17	16	1			17	6	1	2		1	1	3	3
تعاطي مواد مخدره	4	4	4	0			4	2						1	1
اشتباه مواد مخدره	3	3	3	0			3	2		1					
جرام الخمر	8	9	8	1	0	1	8	5	1	1	0	0	1	0	1
السكر البين	2	2	2	0			2	1							1
تعاطي المشروبات الكحوليه بمكان عام	2	2	2	0		1	1	1					1		
اشتباه بحالة سكر	4	5	4	1			5	3	1	1					

تصنيف التهم	قطيفيا	منهين	ذکر	أنثى	من 0 الى 7	من 7 الى 15	من 15 الى 18	الكويت ذکر	الكويت أنثى	غير محدد ذکر	غير محدد أنثى	السعودية	سوريا	مصر	جنسيات أخرى
جرائم أمن الدولة	1	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0
الطعن في الذات الاميريه	1	1	1	0			1	1							
جرائم الأحداث	5	6	6	0	0	0	6	2	0	0	0	2	2	0	0
هروب حدث مودع	5	6	6	0			6	2				2	2		
جرائم حرمة الأديان	4	6	6	0	0	2	4	3	0	0	0	0	1	0	2
المجاهرة بالافطار في مكان عام	3	5	5	0		1	4	3							2
الاساءه للاديان	1	1	1	0		1							1		
جرائم الوظيفة العامة	27	39	37	2	0	5	34	32	2	0	0	2	1	1	1
انتحال صفة موظف عام	3	3	3	0			3	3							
هروب محكوم بعد القبض عليه	1	2	2	0			2	1				1			
أهانة موظف عام أثناء تاديبه وظيفته	13	14	13	1		3	11	10	1			1	1	1	
التعدي على موظف عام أثناء تاديبه وظيفته	4	5	4	1		2	3	4	1						
مقاومة موظف عام أثناء تاديبه لوظيفته	1	1	1	0			1								1
التجمهر بقصد ارتكاب جريمة وازعاج السلطات	5	14	14	0			14	14							
جرائم سير العدالة	7	9	9	0	0	1	8	6	0	0	0	0	0	2	1
شهادة الزور	1	1	1	0			1								1
البلاغ الكاذب	2	4	4	0		1	3	2						2	
ازعاج السلطات	4	4	4	0			4	4							
مخالفات المرور	859	866	858	8	2	33	831	739	6	46	0	37	20	7	11
قيادة مركبه بدون رخصة قيادة	575	576	572	4		15	561	499	4	31		19	11	4	8
قيادة مركبه وارتكاب مخالفات بسيطه	42	42	42	0	1	2	39	40		1		1			
قيادة مركبه وارتكاب مخالفات جسيمه	128	129	128	1		6	123	111		5		6	4	2	1
قيادة مركبه والتسبب بوقوع حادث	43	43	42	1		7	36	30	1	3		7		1	1
قيادة مركبه والتسبب بوقوع حادث وإصابه	22	23	23	0	1		22	20		1		2			
قيادة مركبه والتسبب بوقوع حادث ووفاة	17	18	16	2		1	17	13	1	1		1			1
التسبب بوقوع حادث يضر بالمرافق العامه	1	1	1	0			1	1							
قيادة مركبه ودهس وهروب	2	2	2	0			2	2							
قيادة مركبه اليه والتسبب بوقوع حادث تصادم وهروب	19	21	21	0		1	20	16		3			2		
قيادة مركبه اليه والتسبب بوقوع حادث تصادم وانقلاب	3	4	4	0		1	3	3				1			
قيادة مركبه اليه بدون رخصة قياده ودهس واصابه	4	4	4	0			4	2		1			1		
قيارة مركبه اليه والتسبب بوقوع حادث واصطدام وانقلاب ووفاة	3	3	3	0			3	2					1		
مخالفات الإقامة	37	71	36	35	9	48	14	1	0	0	0	0	24	15	31
مخالفة قانون إقامة الأجانب	36	70	35	35	9	47	14						24	15	31
الخروج من البلاد بصورة غير مشروعه	1	1	1	0		1		1							

تصنيف التهم	قضايا	متهمين	ذكور	انثى	من 0 إلى 7	من 7 إلى 15	من 15 إلى 18	الكويت ذكور	الكويت انثى	غير محدد ذكور	غير محدد انثى	السعودية	سوريا	مصر	جنسيات أخرى
مخالفات البلدية	34	34	34	0	1	2	31	4	0	13	0	0	13	1	3
مخالفة قانون البلدية	34	34	34	0	1	2	31	4		13			13	1	3
مخالفات بحرية	1	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0
قيادة جت سكي والتسبب بوفاة شخص	1	1	1	0			1	1							
الإجمالي	1813	2258	2131	127	24	299	1935	1478	56	227	10	110	131	80	330

جدول يوضح كافة الجرائم والمخالفات لشريحة الشباب خلال العام 2013 حسب البيانات المقدمة من إدارة الأحداث بوزارة الداخلية

من خلال الجدول السابق، يمكن إبراز أهم المؤشرات الآتية:

- تم تسجيل عدد 1813 قضية ، و 2258 تهمة من مخالفات وجرائم الشباب خلال عام 2013.
- أكثر القضايا والتهم المسجلة في جرائم النفس هي الاعتداء بالضرب على نحو محسوس. إذ وصل العدد إلى 251 قضية من إجمالي 355 قضية مسجلة من جرائم النفس، و 285 تهمة من إجمالي 531 تهمة مسجلة.
- سجل الذكور أرقاما أعلى بشكل كبير جدا في تهمة وجريمة الاعتداء بالضرب بالمقارنة مع الإناث، حيث بلغ عدد الذكور 355 حالة مقابل 30 حالة فقط للإناث.
- الشريحة العمرية التي تقع بين 15-18 سنة هي الأكثر في ارتكاب الجرائم كافة، وبالتحديد الاعتداء بالضرب على نحو محسوس.
- نسبة غير الكويتيين في جرائم النفس بشكل عام قليلة إذا ما قورنت بالكويتيين، وأكثر فئات غير المواطنين المرتكبين للجرائم هم فئة غير محددتي الجنسية، فالسعوديين، فالسوريين، فالصينيين، ومن ثم كافة الجنسيات الأخرى.
- الاعتداء بالضرب والأذى البالغ جاء في المرتبة الثانية (34 قضية، و 48 تهمة)، وجاء الخطف بالمرتبة الثالثة ويتسجيل 23 قضية، و 34 اتهام، ومن ثم الاعتداء بالضرب بآلة حادة وبواقع 13 قضية و 24 تهمة.
- أكثر جرائم المال هي تلك التي ارتبطت بالسرقة، والسرقة عن طريق الكسر، ومن ثم السرقة بالإكراه، وإتلاف مال الغير. وهي جميعها مرتبطة بعمليات عنف.
- أكثر جرائم العرض والسمعة هي تلك المرتبطة بهتك العرض، والاعتداء والسب والشتم. وهي أيضا جرائم مرتبطة بأعمال عنيفة.
- هناك انخفاض في معدلات الجرائم الأخرى، وزيادة في المخالفات المرورية للشريحة المدروسة.

## العنف عند الشباب، تشخيص وحلول:

لقد تمت مخاطبة مجموعة من الجهات والمؤسسات الرسمية وبعض مؤسسات المجتمع المدني المختصة ذات العلاقة بموضوع العنف، في الحلقة النقاشية التي نظمها فريق العمل المكلف بدراسة ظاهرة العنف لدى الشباب في الكويت، والتي عقدت في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 23 ديسمبر 2013 وذلك في قاعة المحاضرات في المكتبة الوطنية. وقد جاءت الحلقة النقاشية تحت عنوان: "العنف عند الشباب: تشخيص وحلول". وقد هدفت هذه الحلقة إلى التواصل مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالعنف المجتمعي وعند الشباب تحديداً لتقديم الرؤى والتصورات التي تساعد على صياغة مجموعة من البرامج والأهداف. فمن منطلق مشاركة الجميع، انطلق هدف الحلقة إلى التعرف على آراء الجهات ذات العلاقة وتقديم تصوراتها وذلك من خلال التعريف بمفهوم العنف لدى الشباب في المجتمع الكويتي، وتحديد أهم الأسباب المؤدية لتزايد مشكلات العنف، وحصص أفضل الرؤى والأفكار والسبل لمواجهة مشكلة العنف بين الشباب، والبحث عن مشاريع تنفيذية يمكن أن يساهموا بها مستقبلاً للحد من هذه المشكلة، مع الإفادة بأية معلومات معرفية أو رقمية متوافرة لدى هذه الجهات عن المشكلة. وقد تمت مخاطبتهم بهذه الأهداف. وقد قامت الجهات والمؤسسات المتعددة بترشيح مجموعة من المهتمين والمختصين.

افتتح الحلقة النقاشية معالي وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح، وأدارها الدكتور عبدالعزيز الدعيج رئيس الفريق. كما حضرت كذلك الوكيل المساعد لشئون الشباب الشبيخة الزين الصباح، وفريق العمل، وممثلوا الجهات المشاركة وهم:

- د. جاسم الخواجة ممثلاً عن الأمانة العامة للأوقاف.
- د. وفاء العرادي، ممثلاً عن مكتب الإنماء الاجتماعي.
- د. فاطمة عياد، ممثلاً عن الجمعية الثقافية النسائية.
- د. سعيد العجمي، ممثلاً عن وزارة الإعلام.
- أ. بدرية الخالدي، ويوسف المريخان عن وزارة التربية.
- أ. محمد القلاف وأمل الدولية ممثلاً عن اللجنة العليا لاستكمال أحكام الشريعة الإسلامية.
- أ. عبدالله أحمد الحيدر، ممثلاً عن المبرة الكويتية لحماية الأسرة.
- المحامي ناصر كريوين ممثلاً عن جمعية المعلمين.
- أ. سعود سعدون المطيري ممثلاً عن جمعية المحامين.
- د. أمثال الحويلة، من جامعة الكويت، قسم علم النفس.

- أ. صلاح الجيماز من جمعية المعاقين.
  - أ. عبيد مكي جمعة، مرشدة نفسية ومدربة وناشطة وصحفية.
- وقد أدار الجلسة الدكتور عبدالعزيز الدعيح، وأعطى كل متحدث ما يقارب من 10 دقائق حتى يتم من خلالها عرض أبرز القضايا التي تشخص الواقع ومن ثم تحديد التجارب التي قامت بها هذه الجهة والجهود المبذولة، وأهم أسباب للعنف بين الشباب، ووسائل الوقاية المقترحة، وأخيرا تحديد أبرز التوصيات وسبل العلاج الممكنة التي يرونها مناسبة. ويمكن إبراز توصيات ونواتج الحلقة النقاشية بالآتي:

#### أولاً- جهود وزارات الدولة في مكافحة العنف:

- قامت الأمانة العامة للأوقاف بإعداد الوثيقة الوطنية للوقاية من العنف الأسري، وشكلت اللجنة الوطنية المشتركة لمعالجة العنف الأسري من (وزارة الداخلية - العدل - الشؤون - التربية وجمعية معاً). وتم تدريب عدد كبير من الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين في وزارة التربية لعلاج العنف في المدارس.
- وزارة التربية تولي ظاهرة العنف أولوية من خلال تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على مكافحة هذه الظاهرة.
- لوائح إجرائية في وزارة التربية لعقاب السلوك العنيف والحد من العنف بين الطلاب.
- القيام بتطبيق استمارة تحوي مقياس الثقة بالنفس الذي يعتبر أحد ابرز محددات العنف وأسبابه بين الشباب على طلبة المدارس.

#### ثانياً- أهم أسباب العنف بين الشباب:

- مشكلة المناهج وعدم مناسبتها لفهم وإدراك الشباب.
- البيئة المدرسية غير الجاذبة والإدارة المدرسية التي تهيب وتقرز العنف لدى الطلاب.
- بعض المعلمين يشجعون على العنف.
- الصحبة السيئة تشجع على العنف.
- الأسرة وثقافتها وطرق وأساليب تنشئتها للطفل تحفز الأبناء على أخذ حقهم من الآخرين بالقوة، وقد تمثل القدوة في نقل العنف للأبناء ودرجة العنف من الأباء للأبناء قد تكون الغالبة في إسقاط عنف الأبناء كحل وحيد على الآخرين، والأسر المفككة يظهر فيها العنف.
- الصحة الجسدية واستخدامها بقوة مع الآخرين.

- زيادة معدلات الفراغ لدى الشباب.
- زيادة معدلات البطالة بين الشباب.
- المزاج العام وعدم تفريغ الطاقات بطريقة سليمة وعدم توجيه الترفيه.
- تغيرات مرحلة البلوغ والعوامل الاجتماعية الضاغطة والشعور بالإحباط.
- ضغط الحياة الاقتصادية على الشباب.
- وضع الشباب في حالة اغتراب اجتماعي.
- فقدان المهارات الاجتماعية للتعامل مع المشكلات وإيجاد حلول لها.
- غياب مهارات التفكير الإيجابي.
- السلبية المنتشرة في المجتمع في أثناء التوجه لمواجهة المشاكل المجتمعية.
- عدم وجود تداوير احترازية للحد من ظاهرة العنف وأسبابه في المجتمع الشبابي.
- ضعف القوانين وتطبيقها وإجراءاته البطيئة البعيدة للفصل في المشكلات.

### ثالثاً- وسائل الوقاية المقترحة:

- عقد المحاضرات والندوات في المدارس عن الظاهرة.
- استخدام الأنشطة التربوية الصفية وغير الصفية للوقاية من ظاهرة العنف.
- زيادة الحلقات النقاشية للشباب في المدارس مع التوجه للمناطق النامية بالتنوع والتنمية.
- تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في نشر ثقافة الوقاية أو التوعية بالعنف.
- وضع شعار لحملة بفلاش ظاهر للشباب للتوعية بالعنف ونواتجه الشخصية والمجتمعية في وسائل الإعلام والأندية والجمعيات العامة والمدارس والجامعات وغيرها.
- ترشيح طلاب وتدريبهم كأخصائيين ومرشدين لزملائهم للحد من ظاهرة العنف.
- إنشاء خط ساخن للأهت والأباء للتعامل مع المشكلات الناتجة عن العنف والتوعية بها أو علاجها.
- مراجعة لوائح العقاب بالمدارس واستبدالها بخدمة المجتمع أو تحسين سياسات العقاب في المدارس.
- وضع قانون للحد من العنف وللحد من تراخيص السلاح ومبيعاتها.
- تقديم برامج وقائية للحد من العنف في المدارس.
- تعزيز ثقافة القيم في المدارس وبخاصة مبادئ الثقة في النفس.

- توجيه الطلاب والشباب للعمل التطوعي في خدمة المجتمع.
- زيادة دور الرقابة الأسرية على الأبناء.
- بث قيم الولاء والانتماء وضبط الخطاب الموجه للمجتمع أو المجتمعي لعدم تغلغل مفاهيم الفرقة والتفرقة على أساس مذهبي أو عرقي... إلخ.
- إنشاء مركز سياحي متخصص للوقاية من العنف يكون أساسه بوزارة التربية.
- عمل برامج دعائية إعلامية في معظم المجمعات الكبيرة عن العنف.

#### رابعاً- سبل العلاج الممكنة:

- استخدام الأساليب العلمية الفكرية المعرفية في تعديل السلوكيات الخاطئة.
- استخدام برامج العلاج المعرفي العقلاني وفتيات الإسترخاء والتدريب عليها لمواجهة المواقف العنيفة الغاضبة.
- إنشاء نوادي مدرسية لممارسة النشاط في أوقات الفراغ بالإجازات الصيفية والفصلية والموسمية.
- تنفيذ مقرات مسائية للإستشارات الأسرية بالمدارس لكل الأحياء المحيطة بالمدارس.
- يجب التركيز على اختيار الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الملتحقين بالعمل في وزارة التربية، وتفعيل دور مكاتب الخدمة الإجتماعية والنفسية في المدارس والمناطق التعليمية.
- الاستعانة أو اختيار الكفاءات المتميزة ذات الخبرة لمعالجة الظاهرة في المدارس.
- تركيز المنهج الدراسي على احتياجات الشباب.
- تدريب الطلاب على كيفية التحكم في الغضب.
- إيجاد نوادي للشباب لاحتوائهم وتوجيه طاقاتهم بطرق صحية.
- إيجاد نوادي ثقافية للتوعية وشغل أوقات فراغ الشباب.
- أن تقوم وزارة التربية بعمل برنامج زمني مفتوح يتيح لمتخصصين من وزارة الإعلام والداخلية والأوقاف وغيرها لزيارة المدارس وتقديم التوعية للشباب في المدارس طوال العام ولمدة ساعتين على الأقل أسبوعياً.
- إنشاء حملات توعية وقائية في وسائل الإعلام عن العنف.
- الحد من انتشار المخدرات بين الشباب يقلل من العنف بينهم.
- إنشاء مركز للعنف يجمع جهود كافة الجهات والمؤسسات لمكافحة العنف.

- تنفيذ منهج أو مقرر لخدمة المجتمع تحت مسمى خدمة المجتمع ويكون إلزامي ويتناسب مع خصائص المرحلة العمرية.
- تنظيم مشروعات للرحلات ولسياحة التقارب بين المواطنين وبخاصة بين طلاب المدارس وشباب الأندية والجامعات وغيرها.
- تفعيل قانون حماية الطفل في المجتمع وبخاصة المجتمع المدرسي لحماية الأسرة والطفل.
- إنشاء مؤسسات إيوائية اجتماعية.
- تكوين وإنشاء مركز للمعلومات والإحصائيات متخصصة للعنف أو إنشاء مركز وطني للعنف.
- وضع خارطة للمستقبل المطلوب من طاقات الشباب لتحقيق طموحاتهم في الحياة الاجتماعية والأسرية والمهنية.
- معالجة قضية الوساطة بالمجتمع وزرع قيم التعاون واحترام الرأي الآخر.
- وضع خطط وبرامج متخصصة لتعديل الفكر والثقافة والعادات والتقاليد الخاطئة.
- غرس مفهوم المواطنة الصالحة في نفوس الشباب.
- تنظيم برامج الاستماع للشباب ومشكلاتهم وتقديم بدائل الحلول لها.
- تكوين فرق التدخل السريع لمعالجة مشكلة العنف المجتمعي والأسري.
- تشكيل لجنة وطنية التركيز على العمل الوطني مع الشباب.
- عمل برامج تأهيلية فاعلة للشباب في النوادي ومراكز الشباب.
- عمل برامج علاجية وتنموية جماعية لعلاج العزل الاجتماعي للشباب.
- الإعلان عن مشروع وطني لمعالجة الظواهر السلبية وضمها لجهات الخدمة المجتمعية كلها.
- عمل دراسات تنبؤية مستقبلية للحد من ظاهرة العنف ودراسته وتشخيصه.
- وضع أسس لاختيار المعلم الذي سيربي أجيال الشباب القادمة.
- عمل دورات تدريبية للشباب في المدارس عن كيفية إدارة الذات ودورات للتحكم في الغضب.
- عقد مؤتمر للشباب.
- العمل على تعديل ثقافة المجتمع وخاصة مفاهيم التندر وأخذ الحق باليد والقوة وغيرها.
- تعديل مسمى التحرش ليصبح هتك عرض في القضايا المجتمعية والقانون.
- الاستماع للشباب لعرض مشكلاتهم.
- عمل فرق تطوعية لعلاج ظاهرة العنف.

- تشكيل فرق عمل تطوعية تعمل على المخيمات والمجاميع الشبابية للحث على الحد من العنف والوقاية منه.
- عمل مشروع تطوعي مع الطلاب بحيث يقوم كل صف دراسي بتبني مشروع يقومون بتنفيذه لمواجهة ظاهرة العنف كمشروع حفظ اللسان من الخزة والكلمة السيئة، ويكون له نظام عقابي بخصم درجات أو نقود ممن يقوم بسلوك عنيف توظف للعمل الخدمي في المدرسة.
- عمل لوحات إرشادية وندوات وقت المخيمات في فترة الصيف.

ثانياً- الدراسة الميدانية

آراء الشباب حول ماهية العوامل التي تؤدي إلى السلوك العنيف

## آراء الشباب حول ماهية العوامل التي تؤدي إلى السلوك العنيف

### مشكلة الدراسة الميدانية:

تتمثل مشكلة الدراسة في الوقوف على استطلاع اتجاهات الشباب أنفسهم عن مشكلة العنف في المجتمع الكويتي، فهي دراسة استطلاعية تقوم بقياس بعض المؤشرات الكمية لأبرز العوامل التي يرى من خلالها الشاب بأنها من الممكن أن تؤثر على الاتجاه نحو استخدام العنف بأشكاله المختلفة.

### الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الآتي:

- 1- تعرف اتجاهات الشباب عن أسباب ظاهرة العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظرهم.
- 2- تحديد العوامل المختلفة التي تسهم في تنامي ظاهرة العنف في المجتمع الكويتي من وجه نظر الشباب أنفسهم.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تساعد متخذي القرار للوقوف على نظرة الشباب أنفسهم بأبرز العوامل التي تؤدي إلى استخدام العنف بينهم، بحث تتناول جانبا مهما مغفلا لم يتم الالتفات إليه وهم شريحة الشباب تحديدا.

### أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما أبرز العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك العنيف من قبل الشباب من وجهة نظرهم؟
- 2- هل هناك فروقا بين شريحتي المراهقين (طلبة المدارس) والشباب (ما بعد المرحلة الثانوية) في اتجاهاتهم نحو أبرز العوامل المؤدية للعنف في المجتمع الكويتي؟

## منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة الحالية المنهج الاستطلاعي، والذي يتطرق لأسلوب المسح بالعينة من خلال الشريحة العمرية المقصودة.

## أولاً- عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على عدد 1157 مستجيب داخل المجتمع الكويتي وبمتوسط عمري بلغ 19 سنة (ع = 3.61). وتوزع افراد العينة على الذكور والإناث، حيث بلغ عدد الذكور 538 مستجيب مقابل 611 مستجيبة من الإناث (8 غير مبين). ولقد روعي في عملية اختيار العينة توزيعها الجغرافي، حيث شملت العينة توزيع نسبي شمل المحافظات الست. فقد جاءت نسبة المشاركين من محافظة العاصمة نسبة 19.6%، ولمحافظة حولي 13.5%، ولمحافظة الفروانية نسبة 14.5%، ولمحافظة الأحمدية 14.6%، وللجهراء 16.8%، وأخيراً محافظة مبارك الكبير 13.7%. ولقد جاء سحب العينة بطريقة العينة المتاحة. ولقد كان التطوع هو الأساس في استجابة الباحثين. فبعد التطوع في إجابة الباحثين ولا سيما لهذه الشريحة العمرية أمراً مهماً لضمان صدق إستجابة الباحثين. هذا ولقد تم سحب أفراد العينة من خلال ثلاث مستويات: المستوى الأول جاء من تلاميذ الصف الرابع ثانوي للمحافظات الست. فقد تم اختيار مدرستين من كل محافظة (ذكور وإناث) وبواقع 12 مدرسة لجميع المحافظات وتم اختيار ما يقارب من 100 في كل محافظة (50 طالب من مدرسة مقسمة على الذكور والإناث). وهي الشريحة هي الشريحة العمرية الصغيرة ومن المراهقين. أما المستوى الثاني فقد جاء من بعض المجمعات التجارية مكان انتشار الشباب وتجمعاتهم. وهي شريحة تمثل الشرائح العمرية الأكبر. فقد طلب منهم الإجابة تطوعاً على أسئلة الاستمارة. أما المستوى الثالث، فقد جاءت العينة من طلبة جامعة الكويت تحديداً بحكم كونهم ينتمون إلى شرائح عمرية شبابية يفوق شريحة المدارس. ولا شك أن طريقة اختيار العينة تعطي إشارة على تنوعها وشمولها شرائح المجتمع المحلي المختلفة بحكم أن أماكن سحب العينة جاءت متسعة ومن مواقع تجمع في المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ولقد تم جمع عينة الدراسة خلال شهري ديسمبر 2013 إلى يناير 2014.

## ثانياً-أداة الدراسة:

لقد قام فريق الدراسة بتصميم استمارة خاصة شملت قسمين: القسم الأول جاء فيه المتغيرات الأساسية الأولية مثل الجنس، وسنة الميلاد، والمحافظه، والمستوى التعليمي، والجنسية. وجاء القسم الثاني المكون من أسئلة خاصة باستطلاع اتجاهات أفراد العينة والتي شملت محاور عدة مثلت العوامل التي من خلالها يرى الشاب إلى أنها تؤدي إلى العنف بين الشباب. وقد شملت هذه العوامل أبعاداً متعددة مثل البعد الإعلامي والاجتماعي، والتربوي والقانوني، والمتمثلة بألعاب الفيديو، وجهاز التلفاز، والاصدقاء، العلاقة الوالدية، ومنطقة السكن، والسهر خارج المنزل، والمدرسة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وعدد الأخوة، والجهاز الأمني، والتوعية الدينية، تطبيق القانون، والتوعية، والفراغ، والضغوط النفسية، وضعف التربية، وقلة المصروف، والتعرض لأعمال عنف داخل الأسرة. ولقد جاءت هذه الأبعاد من خلال ثمانية عشر سؤالاً، وبمقياس خماسي يبدأ بموافق بشدة = 5، وينتهي بمعارض بشدة = 1. ولقد مر الاعتماد على صدق المحتوى من خلال عرض هذه الأبعاد على خمسة من المختصين في مجال العلوم الاجتماعية ووافقوا العبارات المعروضة بعد عمل بعض التعديلات.

## الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي من خلال النسب المئوية والرسوم البيانية التي توضح تكرار العبارات الخاصة باستطلاع اتجاهات الشباب.

## نتائج الدراسة الميدانية: 68

من خلال الآتي سوف يتم عرض النتائج الوصفية حسب ما جاءت من إجابات المبحوثين على الأسئلة الواردة.

### 1. السؤال الأول: تؤثر بعض ألعاب الفيديو (Video Game) على السلوكيات العنيفة

تؤثر بعض ألعاب الفيديو (Video Game) على السلوكيات العنيفة		
الإجابة	عدد الاجابات	النسبة %
أوافق	873	75.5
محايد	165	14.3
معارض	63	5.4
معارض بشدة	51	4.4
القيم المفقودة	5	0.4
المجموع	1157	100

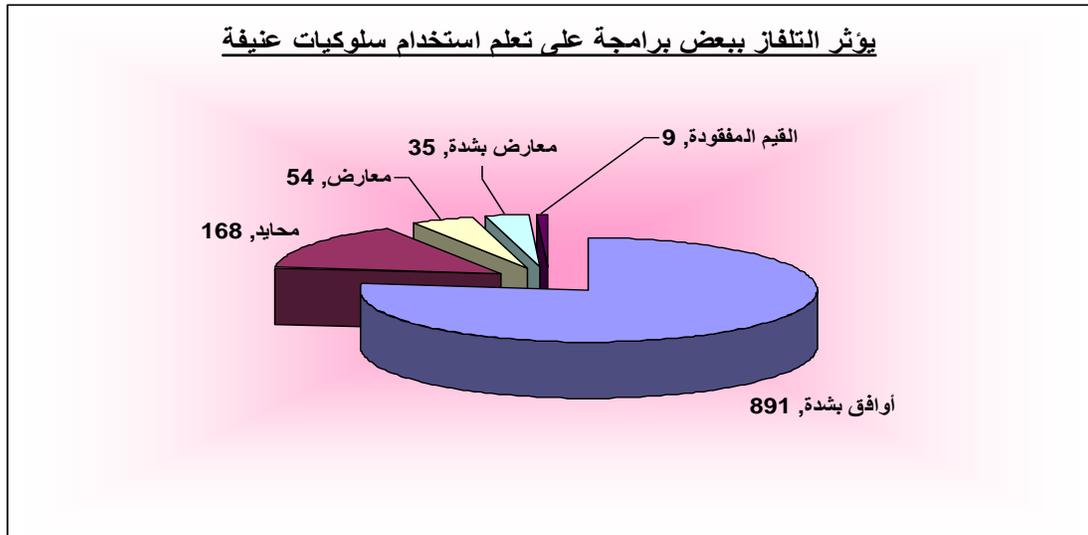


- يتضح لنا من الجدول والشكل السابق 873 مشارك قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة 75.5% وهو الأعلى من بين الخيارات الأخرى.

<sup>68</sup>تم دمج الإجابات موافق وموافق بشدة

2. السؤال الثاني: يؤثر التلفاز ببعض برامج على تعلم استخدام سلوكيات عنيفة

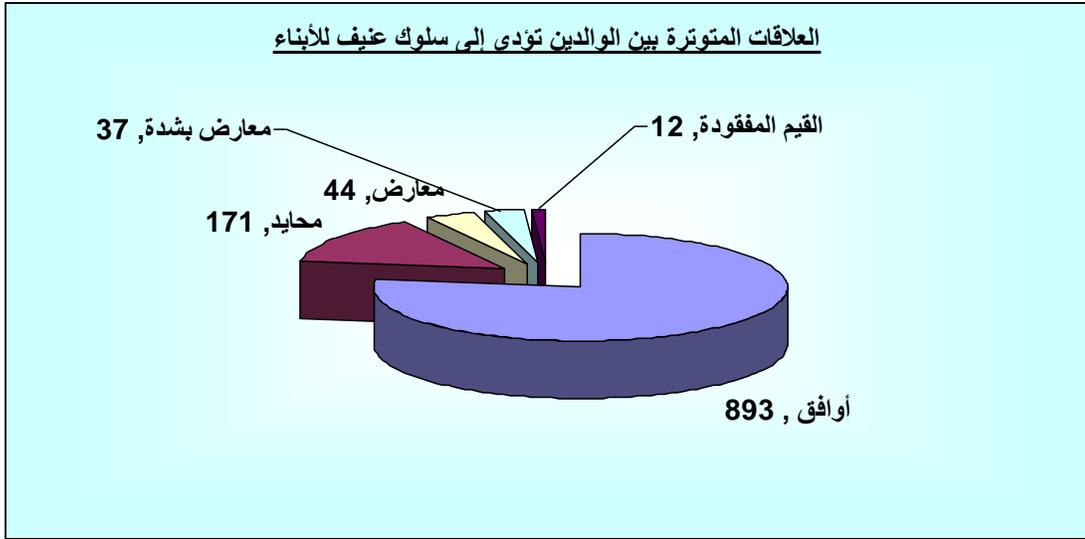
يؤثر التلفاز ببعض برامج على تعلم استخدام سلوكيات عنيفة		
الإجابة	عدد الاجابات	النسبة %
أوافق بشدة	891	77.0
محايد	168	14.5
معارض	54	4.7
معارض بشدة	35	3.0
القيم المفقودة	9	0.8
المجموع	1157	100



- يوضح الشكل السابق أن 891 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 77.0 % .

3. السؤال الثالث:العلاقة المتوترة مع الوالدين تؤدي إلى سلوك عنيف للأبناء

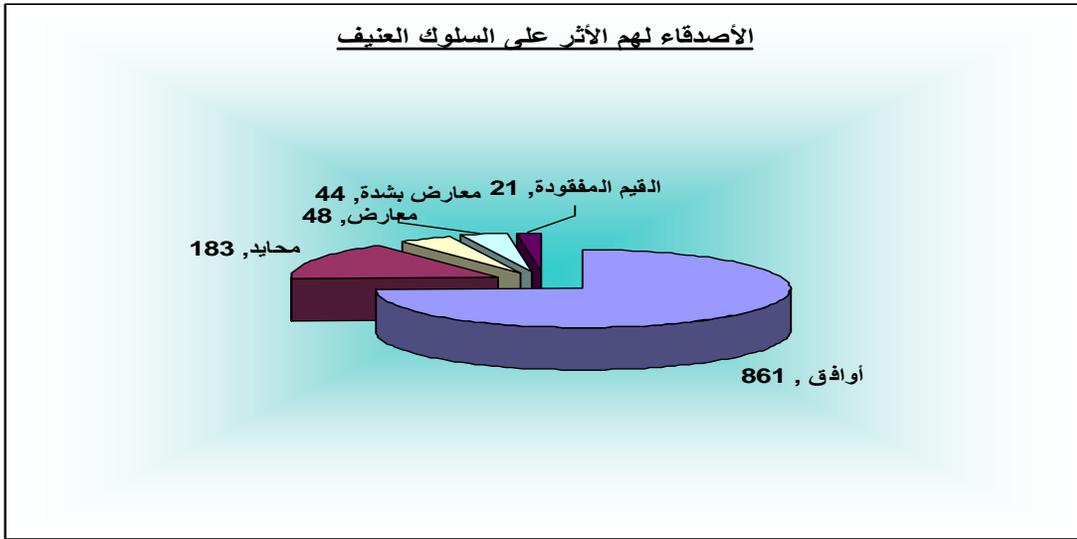
العلاقة المتوترة بين الوالدين تؤدي إلى سلوك عنيف للأبناء		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
77.2	893	أوافق
14.8	171	محايد
3.8	44	معارض
3.2	37	معارض بشدة
1.0	12	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 893 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول ( أوافق) بنسبة بلغت 77.2 % .

4. السؤال الرابع: الأصدقاء لهم الأثر على السلوك العنيف.

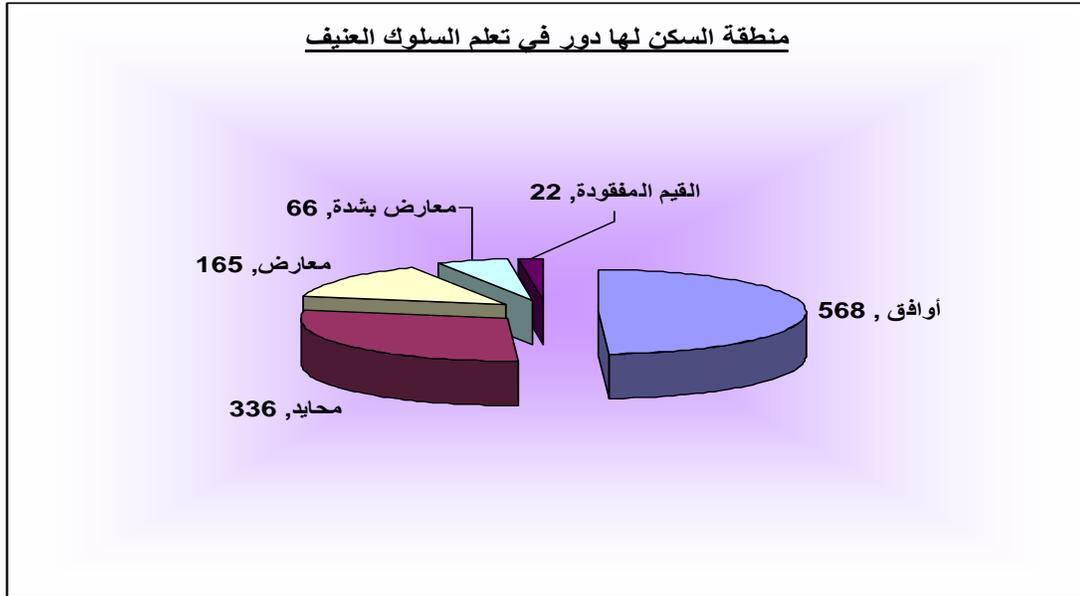
الأصدقاء لهم الأثر على السلوك العنيف		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
74.4	861	أوافق
15.8	183	محايد
4.1	48	معارض
3.8	44	معارض بشدة
1.8	21	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 861 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 74.4 % .

5. السؤال الخامس: منطقة السكن لها دور في تعلم السلوك العنيف.

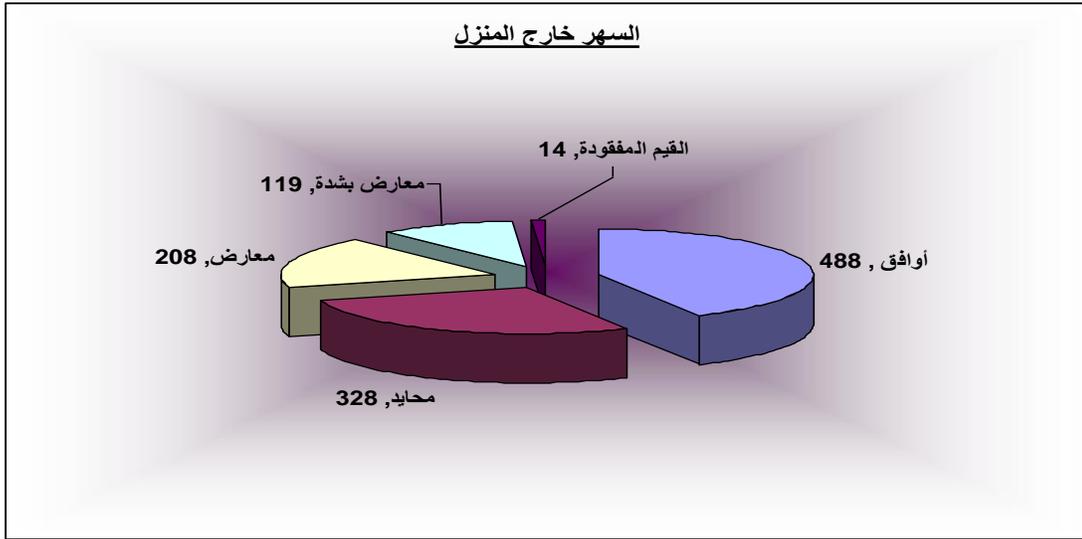
منطقة السكن لها دور في تعلم السلوك العنيف		
الإجابة	عدد الاجابات	النسبة %
أوافق	568	49.1
محايد	336	29.0
معارض	165	14.3
معارض بشدة	66	5.7
القيم المفقودة	22	1.9
المجموع	1157	100



- يوضح الشكل السابق أن 568 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 49.1 % .

6. السؤال السادس: السهر خارج المنزل.

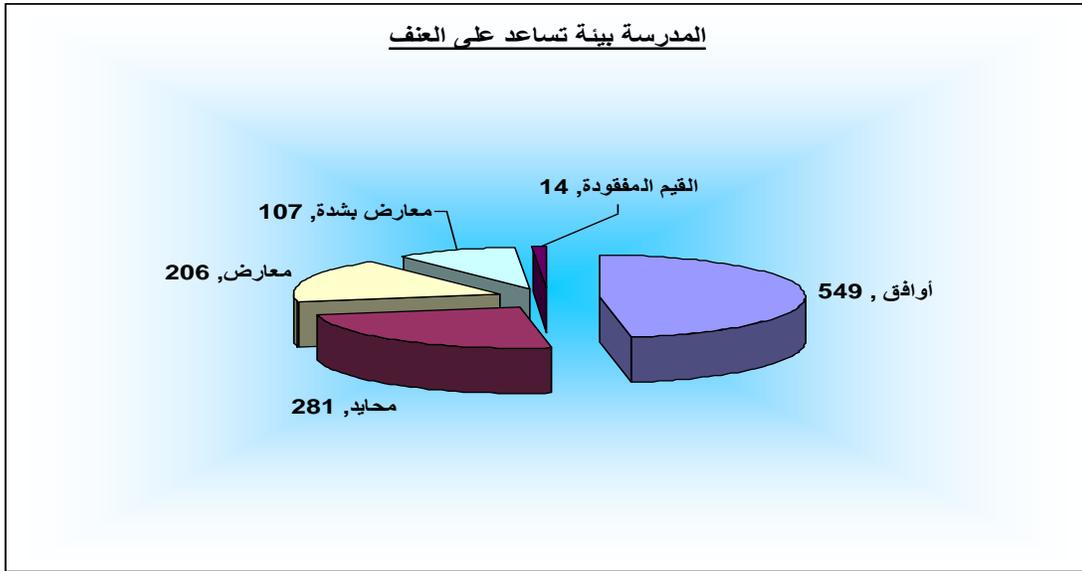
السهر خارج المنزل		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
42.2	488	أوافق
28.3	328	محايد
18.0	208	معارض
10.3	119	معارض بشدة
1.2	14	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 488 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول ( أوافق ) بنسبة بلغت 42.2 % .

7. السؤال السابع: المدرسة بيئة تساعد على العنف.

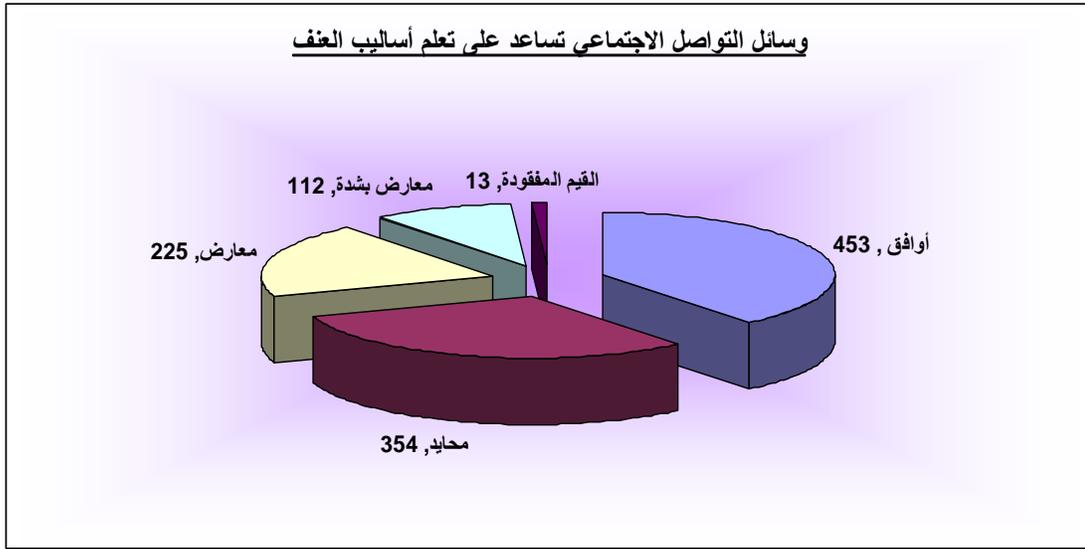
المدرسة بيئة تساعد على العنف		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
47.5	549	أوافق
24.3	281	محايد
17.8	206	معارض
9.2	107	معارض بشدة
1.2	14	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 549 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 47.5 % .

8. السؤال الثامن: وسائل التواصل الاجتماعي تساعد على تعلم أساليب عنيفة.

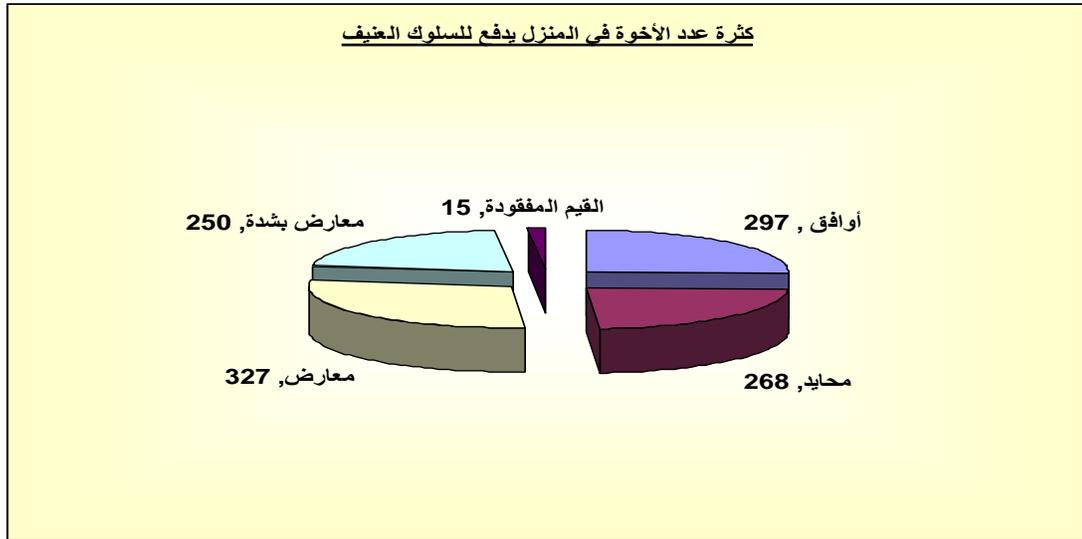
وسائل التواصل الاجتماعي تساعد على تعلم أساليب عنيفة		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
39.2	453	أوافق
30.6	354	محايد
19.4	225	معارض
9.7	112	معارض بشدة
1.1	13	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 453 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 39.2 % .

9. السؤال التاسع:كثرة عدد الأخوة في المنزل يدفع للسلوك العنيف.

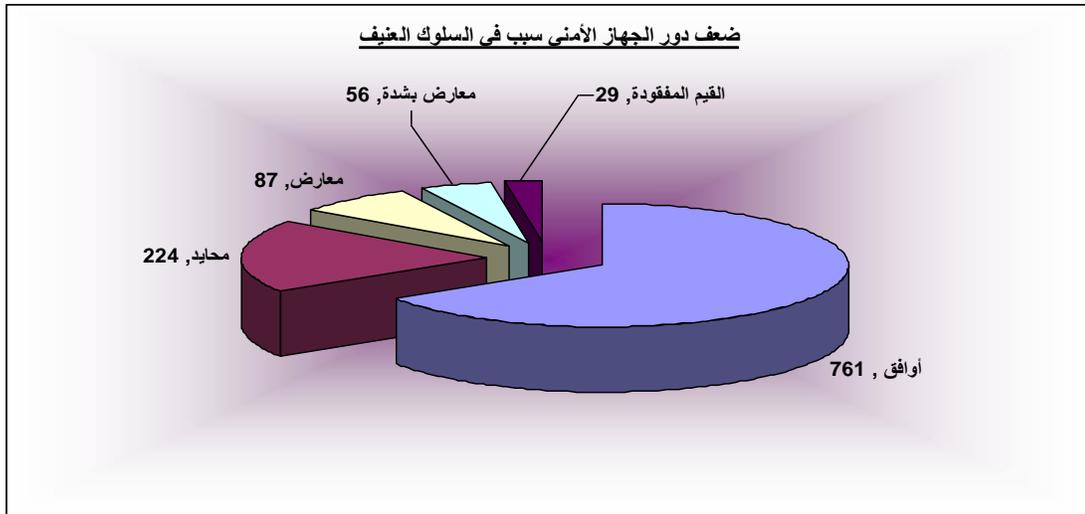
كثرة عدد الأخوة في المنزل يدفع للسلوك العنيف		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
25.7	297	أوافق
23.2	268	محايد
28.3	327	معارض
21.6	250	معارض بشدة
1.3	15	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 327 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الثالث ( معارض ) بنسبة بلغت 28.3 %.

10. السؤال العاشر: ضعف دور الجهاز الأمني سبب في السلوك العنيف.

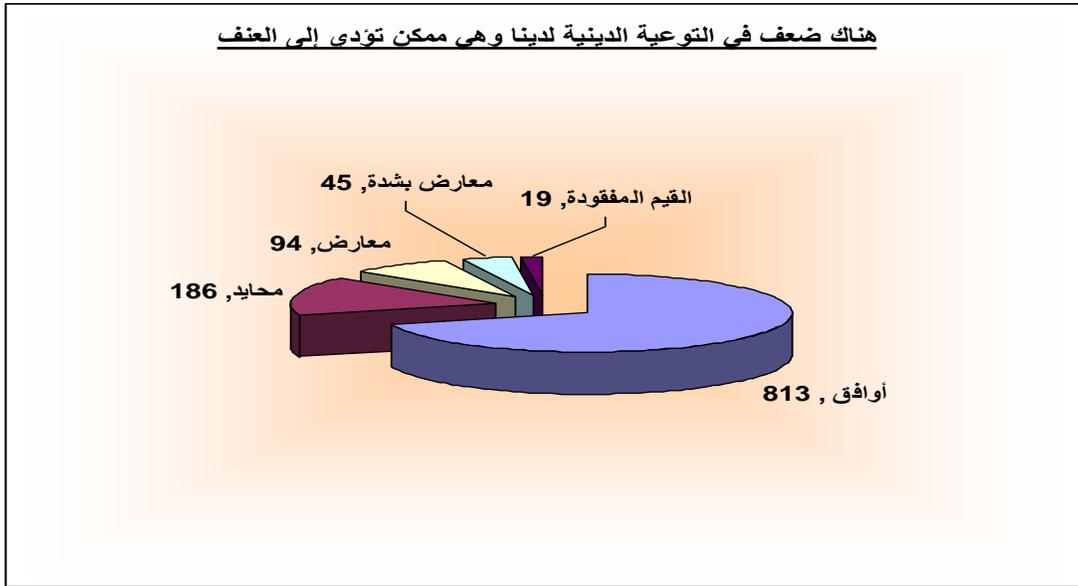
ضعف دور الجهاز الأمني سبب في السلوك العنيف		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
65.8	761	أوافق
19.4	224	محايد
7.5	87	معارض
4.8	56	معارض بشدة
2.5	29	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 761 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 65.8 % .

11. السؤال الحادي عشر: هناك ضعف في التوعية الدينية لدينا وهي ممكن تؤدي إلى العنف.

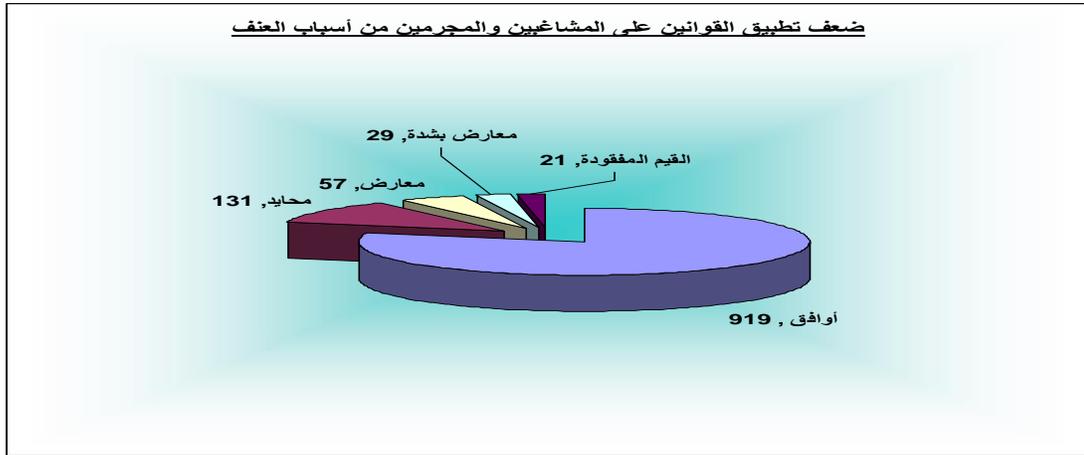
هناك ضعف في التوعية الدينية لدينا وهي ممكن تؤدي إلى العنف		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
70.3	813	أوافق
16.1	186	محايد
8.1	94	معارض
3.9	45	معارض بشدة
1.6	19	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 813 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 70.3 % .

12. السؤال الثاني عشر: ضعف تطبيق القوانين على المشاغبين والمجرمين من أسباب العنف.

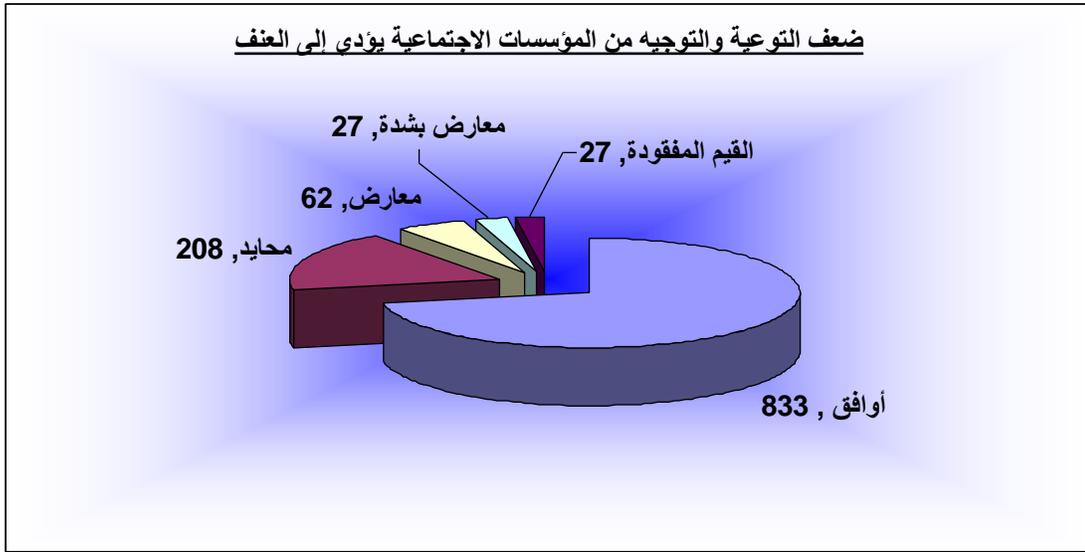
ضعف تطبيق القوانين على المشاغبين والمجرمين من أسباب العنف		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
79.4	919	أوافق
11.3	131	محايد
4.9	57	معارض
2.5	29	معارض بشدة
1.8	21	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 919 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 79.4% .

13. السؤال الثالث عشر: ضعف التوعية والتوجيه من المؤسسات الاجتماعية يؤدي إلى العنف.

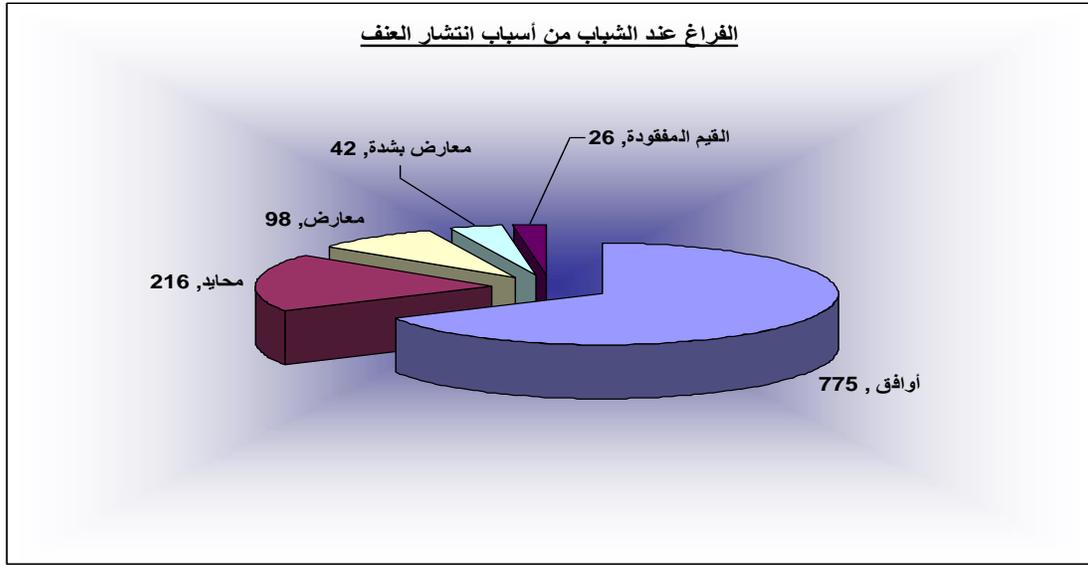
ضعف التوعية والتوجيه من المؤسسات الاجتماعية يؤدي إلى العنف		
الإجابة	عدد الاجابات	النسبة %
أوافق	833	72.0
محايد	208	18.0
معارض	62	5.4
معارض بشدة	27	2.3
القيم المفقودة	27	2.3
المجموع	1157	100



- يوضح الشكل السابق أن 833 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 72%.

14. السؤال الرابع عشر: الفراغ عند الشباب من أسباب انتشار العنف.

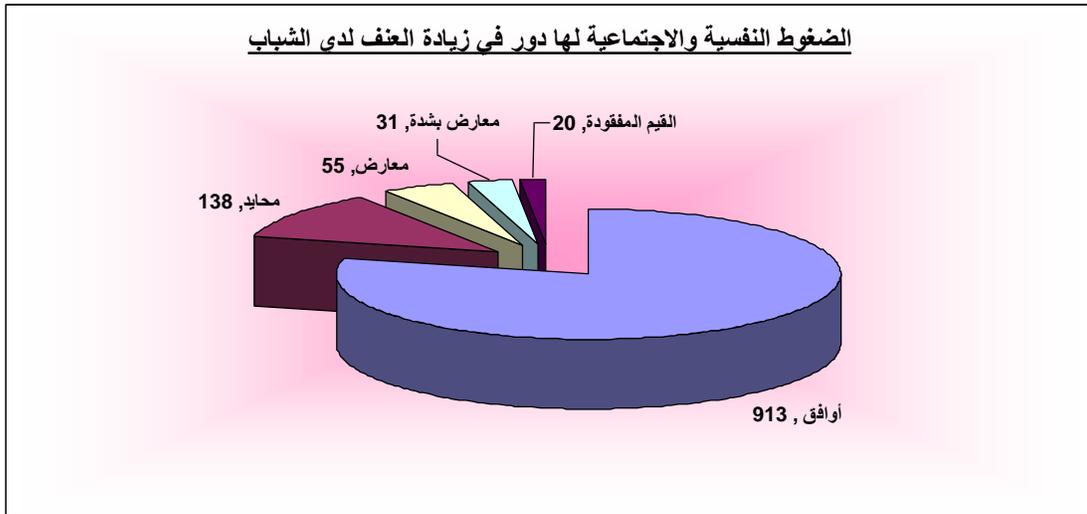
الفراغ عند الشباب من أسباب انتشار العنف		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
67.0	775	أوافق
18.7	216	محايد
8.5	98	معارض
3.6	42	معارض بشدة
2.2	26	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 775 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 67%.

15. السؤال الخامس عشر: الضغوط النفسية والاجتماعية لها دور في زيادة العنف لدى الشباب.

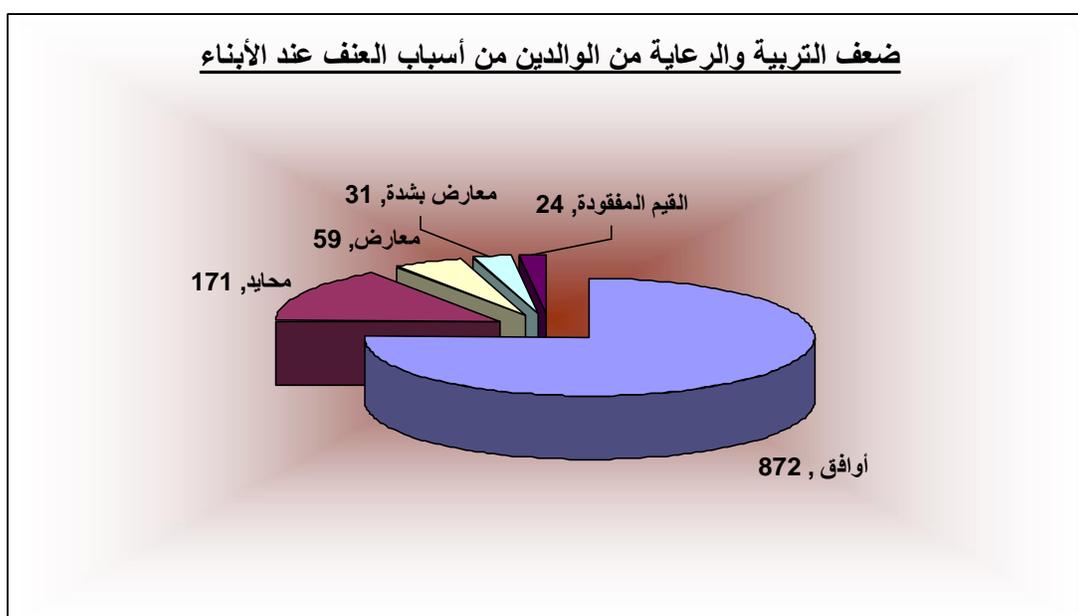
الضغوط النفسية والاجتماعية لها دور في زيادة العنف لدى الشباب		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
78.9	913	أوافق
11.9	138	محايد
4.8	55	معارض
2.7	31	معارض بشدة
1.7	20	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 913 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 78.9%.

16. السؤال السادس عشر: ضعف التربية والرعاية من الوالدين من أسباب العنف عند الأبناء.

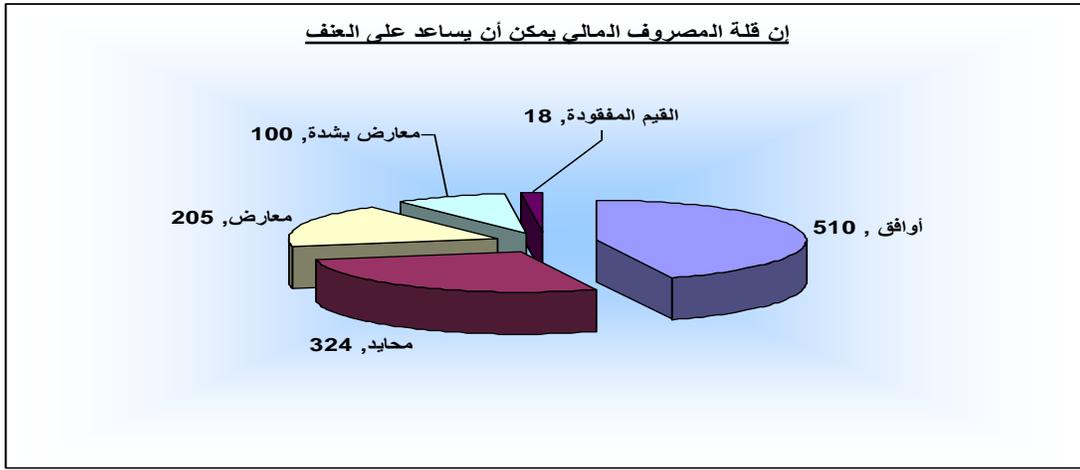
ضعف التربية والرعاية من الوالدين من أسباب العنف عند الأبناء		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
75.4	872	أوافق
14.8	171	محايد
5.1	59	معارض
2.7	31	معارض بشدة
2.1	24	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 872 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 75.4%.

17. السؤال السابع عشر: إن قلة المصرف المالي يمكن أن يساعد على العنف.

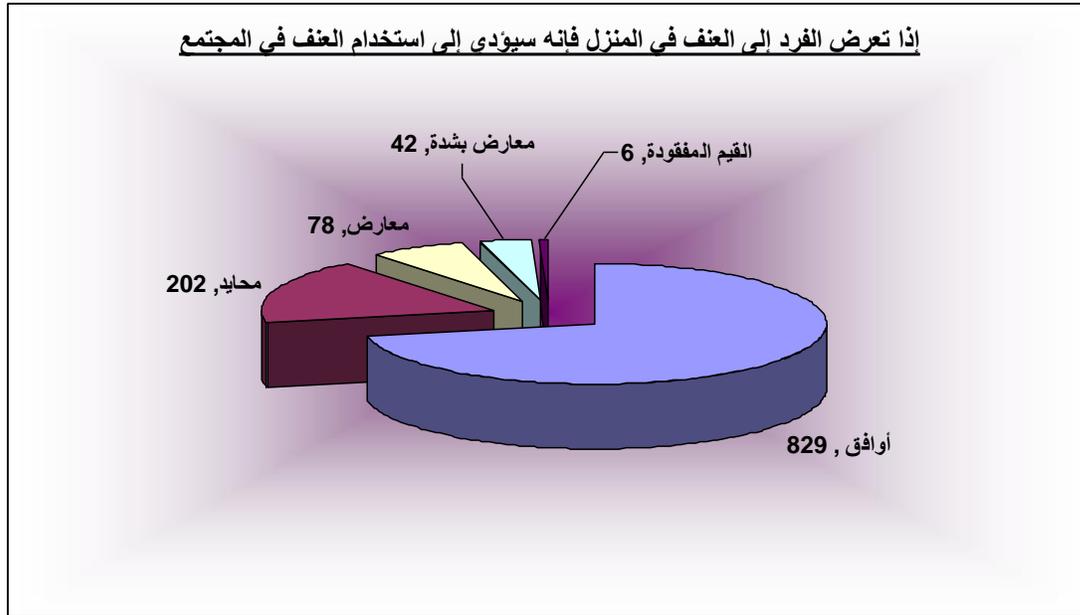
إن قلة المصرف المالي يمكن أن يساعد على العنف		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
44.1	510	أوافق
28.0	324	محايد
17.7	205	معارض
8.6	100	معارض بشدة
1.6	18	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 510 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 44.1%.

18. السؤال الثامن عشر: إذا تعرض الفرد إلى العنف في المنزل فإنه سيؤدي إلى استخدام العنف في المجتمع.

إذا تعرض الفرد إلى العنف في المنزل فإنه سيؤدي إلى استخدام العنف في المجتمع		
النسبة %	عدد الاجابات	الإجابة
71.7	829	أوافق
17.5	202	محايد
6.7	78	معارض
3.6	42	معارض بشدة
0.5	6	القيم المفقودة
100	1157	المجموع



- يوضح الشكل السابق أن 829 من المشاركين قاموا باختيار الاختيار الأول (أوافق) بنسبة بلغت 71.7%.

## خلاصة:

يمكن تلخيص أبرز النتائج الوصفية للدراسة الميدانية لاتجاهات الشباب نحو العوامل التي تؤدي إلى السلوك العنيف بالآتي:

1. أغلب المشاركين في استطلاع الرأي وافقوا على أن الأسرة هي المؤثر الأول في تعلم أساليب العنف.
2. أكد العديد من المشاركين في استطلاع الرأي أن الخلل في الأجهزة الأمنية وعدم تطبيق القوانين لها الأثر الكبير في انتشار وسهولة تعلم العنف.
3. كذلك التأكيد على ضعف دور المؤسسات الاجتماعية ساعد في انتشار ظاهرة العنف.
4. هناك دور للبيئة الخارجية في التأثير على تعلم سلوك العنف ولكن لا تزال الأسرة هي المؤثر الأول.
5. أشار أفراد العينة إلى أن ألعاب الفيديو لها الأثر على السلوكيات العنيفة.
6. إن ما يعرض في التلفاز ببعض من برامجه يعلة على استخدام السلوك العنيف.
7. إن العلاقة المتوترة بين الوالدين تدفع إلى سلوك عنيف للأبناء، وكذلك ضعف دور الوالدين.
8. الأصدقاء لهم دور رئيس على السلوك العنيف للأبناء.
9. منطقة السكن لها دور أيضا في اكتساب بعض السلوكيات العنيفة.
10. السهر خارج المنزل له آثاره السلبية على السلوك العنيف.
11. المدرسة بيئة مناسبة للعنف.
12. هناك أثر على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والسلوك العنيف.

- .13 ضعف التوعية الدينية لها دور في حدوث السلوك العنيف.
- .14 ضعف الدور الأمني له دور كبير في حدوث السلوك العنيف.
- .15 الفراغ سبب من أسباب انتشار العنف.
- .16 زيادة الضغوط الاجتماعية والنفسية لها دور في زيادة العنف.

**ثالثاً- المقترحات والتوصيات والمشروعات التنفيذية المقترحة**

## ثالثاً- المقترحات والتوصيات والمشروعات المقترحة

لا بد من الإشارة على أن فريق البحث وبعد أن قام بعقد مجموعة من الاجتماعات الرئيسية والفرعية، والمراجعة الأدبية والنظرية للمجهود العلمي الخاص بالعنف عند الشباب والذي تم تلخيصه فيما سبق، وكذلك التواصل مع المؤسسات المعنية وذات الشأن بمشكلات الشباب وقضاياها، والجلسات العلمية التي احتضنتها اللقاءات الأسبوعية لفريق البحث، تم التوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات وكذلك لبعض المشاريع الخاصة بقضية العنف داخل المجتمع المحلي. وقد خلص الفريق في سبيل تحقيق أهدافه إلى إعداد توصيات ومقترحات لمشاريع محددة قابلة للتنفيذ الفعلي.

ففي هذا الإطار يقدم الفريق نموذجين من التوصيات والمقترحات، تتمثل هذه المقترحات بالآتي:

**1- التوصيات العاجلة:** وهي تلك التوصيات التي يمكن أن يتم تطبيقها بشكل عاجل ويمكن توجيهها إلى الجهات المعنية للقيام بدورها نحو تنفيذها. فهي توصيات لكيانات قانونية وإدارية موجودة وتحتاج إلى عملية تفعيل واهتمام وتنفيذ المقترحات الخاصة بشأنها. ومن هنا سوف يتم تحديد وتعريف هذه التوصيات والإشارة إليها ومن ثم تحديد الجهة المشرفة على تنفيذها.

**2- البرامج والمشاريع:** وهي مشاريع وبرامج طويلة الأمد وتحتاج إلى إعداد وتنسيق وتحديد جهود تقوم بها بعض من مؤسسات الدولة إنطلاقاً من تعليمات وزارة الدولة لشئون الشباب. وبالتالي فهي تحتاج إلى إعداد وتنفيذ بعد استعراض خطة أولية تم إعدادها لهذا الشأن. فهي بذلك تعتبر مجموعة من المقترحات والمشاريع والبرامج المقترحة الدائمة لمواجهة العنف تنطوي على جوانب علاجية ووقائية وإنمائية. ولا بد من أن تكون بنود هذه البرامج والمشاريع محددة وواضحة وقابلة للتنفيذ، وأن تتضمن العناصر الكفيلة التي تعالج المشكلة وتحد من زيادتها. وقد تضمنت هذه البنود عناصر متعددة تخص كل مشروع تتمثل فيما يلي:

- 1- اسم المشروع/البرنامج.
- 2- التعريف بالمشروع/البرنامج.
- 3- أهداف المشروع/البرنامج.
- 4- أنشطة المشروع/البرنامج.
- 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج.

- 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج.
- 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج.
- 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج.
- 9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج.
- 10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه المشاريع ليست بالضرورة مشاريع علاجية إنما قد تكون مشاريع إنمائية ووقائية. وسوف نقوم بتحديد ذلك لاحقاً. بمعنى أن بعضها لا تمثل علاج للعنف بشكل مباشر، وإنما تسهم في الوقاية وتنمية سلوك الشباب ضد العنف.

إن هذه المشاريع والمقترحات هي خلاصة الاجتماعات والبحث المكتبي وكذلك مجموعة من الأفكار التي تم تقديمها من المختصين في الجهات والمؤسسات الحكومية المتعددة بعدما طُلب منهم تقديم مقترحاتهم حول الموضوع ووضع أبرز مشاريعهم وتوصياتهم ومقترحاتهم. فهو جهد شامل للقطاعات المعنية والتي تبرز من خلال هذه المشاريع والمقترحات.

## أولاً - التوصيات العاجلة :

ومن التوصيات التي يمكن تنفيذها على المدى القصير بشكل مباشر مع تحديد الجهة المسؤولة عنها ما يلي:

### 1- تفعيل دور الشرطة المجتمعية (وزارة الداخلية) :

تُعتبر الشرطة المجتمعية من الهياكل الإدارية المنشأة والمعدة حديثاً، وهناك أهمية أن يتم تفعيل دورها في المجتمع، حيث أنها تربط الجانب الاجتماعي بالأمني، وتسهم في معالجة العديد من المشكلات الاجتماعية، وبالتحديد مشكلات العنف. والواضح أن هذا القطاع هو قطاع غير مُفعل في وزارة الداخلية، ولا يوجد له إسهام واضح داخل أجهزة الوزارة نظراً لعدم وجود الإمكانيات المتاحة. ولذلك يقترح أن يتم تفعيل هذا الجهاز، ويتم إمداده بالعديد من الخبرات المهنية والفنية. ولا بُد من أن يطلق عنان هذه الإدارة للعمل، وأن يهتم بها القطاع الأمني بشكل أكبر. إذ أنها بحاجة إلى الاستعانة بالمُتخصصين في المجال الاجتماعي من مختلف التخصصات ذات الصلة من علم اجتماع، وخدمة اجتماعية، وعلم نفس وتربوية، وتأهيل الضباط في هذا المجال تأهيلاً مُتقدماً عن طريق الدورات التدريبية التخصصية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم استثمار وتخصيص مكان مُناسب لهذه الإدارة لتفعيل دورها داخل المجتمع، واستقبال المراجعين وتسهيل وصولهم إليها. ينبغي كذلك تلبية جميع احتياجات الإدارة اللازمة لعمل وإعداد الدراسات الاجتماعية والأبحاث، وتأهيل الضباط من خلال الدورات التدريبية والتخصصية في أساليب ومهارات التعامل مع الآخرين. إذ إنها من الإدارات المهمة التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في مواجهة كثير من المشكلات الاجتماعية، وبالتحديد مشكلات العنف عند الشباب. فمن خلال الاستعانة بالمختصين والأخصائيين الاجتماعيين يُمكن تكوين فريق أمني اجتماعي لمواجهة ظواهر العنف المتعددة.

### 2- إعادة الثقة برجال الأمن ( وزارة الداخلية) :

لاشك أن هيبة رجل الأمن ومكانته الاجتماعية تُعد من القضايا الجوهرية والرئيسية حتى يكون قادر على ممارسة دوره الأمني على أكمل وجه. وبدون نظرة اجتماعية خاصة وإيجابية لرجل الأمن من قبل المجتمع، لا يُمكن أن يقوم بتحقيق دوره المنوط به. فقضية بناء الثقة أو إعادة بناء هذه الثقة لرجل الأمن تُعد محورياً جوهرياً لمواجهة أي مشكلات تدور في مجال عمله، ومن أهمها القضايا المرتبطة بقضايا وسائل العنف بكافة أشكاله. ولذلك يقترح أن يكون هناك حزمياً في تطبيق

القانون، وفرض هيبته على الجميع، وأن يكون رجل الأمن ملتزماً بمجموعة من القواعد والقوانين التي تضمن له حقوقه وقدرته على مواجهة السلوكيات التي تمثل مساس بالأمن الاجتماعي، ومن ضمنها السلوك العنيف داخل المجتمع. فمن المهم أن يتم التشديد في استخدام القوانين على المقصرين من رجال الأمن أولاً حتى يصبح رجل الأمن مثلاً يُحتذى به، وأن يتم أيضاً توعية رجل الأمن بأوقات دورية متفاوتة وبشكل قانوني بكيفية التصرف عند الاعتداء أو التطاول عليه. هذا بالإضافة إلى تفعيل دور رجل الأمن إعلامياً، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتكثيف وإعادة انتشار رجال الأمن وبشكل واضح، وكذلك الاعتماد على تنمية قدراته بشكل أكبر في الأكاديمية. لا بُد من إعداد رجل الأمن لمواجهة هذه السلوكيات، وعقد الدورات التدريبية المناسبة له، وخاصة في مجال مهارات الاتصال مع الآخرين ليكون قادراً على التعامل مع البيئة المحيطة باختلاف شرائحها.

### 3- زيادة وتكثيف الأمن في المجمعات التجارية ( وزارة الداخلية - وزارة التجارة):

لوحظ وبشكل مُتنامي زيادة حالات العنف والجرائم العنيفة في المجمعات التجارية، إذ ارتكبت العديد من الجرائم وأعمال العنف في هذه المجمعات راح ضحيتها بعض المواطنين والوافدين نتيجة لأعمال العنف التي وصلت ذروتها، واستخدمت فيها أدوات حادة أدت إلى الوفاة . وتتكرر حوادث العنف بشكل عام بين الفينة والأخرى في هذه المجمعات نتيجة لتواجد أعداد كثيرة من الشباب الذين تتدلع بينهم مشاجرات عنيفة والبعض منها فقط هو الذي يتم تداوله في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة. وهناك حوادث عديدة قد لا تكون مذكورة في هذه الوسائل. ولذلك، ينبغي أن يتم اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة في سبيل حماية المواطنين من أعمال العنف . فهناك حاجة ملحة لأن تقوم وزارة الداخلية بالتعاون مع إدارات المجمعات التجارية بتكثيف الإجراءات الأمنية . فلا بُد أن تتواجد هناك قوة من رجال الأمن لضمان التدخل السريع أولاً لمواجهة هذه الحالات، بالإضافة إلى أن يكون هناك حسم شديد، وتفعيل عقوبات فورية وراذعة للمتسببين في الأعمال المُخلّة بالأداب والأعراف الاجتماعية، بحيث تُعطي هذه القوة صلاحية واسعة لاتخاذ تدابير سريعة وفورية. هذا بالإضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية مثل تعيين أعداد أكبر من رجال الأمن، ووضع شاشات مراقبة موزعة في كل أرجاء المجمعات، ووضع البوابات الإلكترونية التي تكشف ممنوعات المشتبه بها والمواد الخطرة، بالإضافة إلى تدخل سريع ومُشدد، وأن يتم الإعلان عن هذه الإجراءات.

#### 4- إعادة العمل بقانون التجنيد الإلزامي (وزارة الدفاع):

يعد التجنيد الإلزامي من المشاريع التي تعزز كثير من القيم الاجتماعية لدى الفرد. فعلى الرغم من إن قانون التجنيد الهدف الأساسي منه تكوين قوة عسكرية خاصة لحماية المجتمع من الأخطار الخارجية وتكوين جيش مساعد، إلا أن التجنيد يحمل معه مجموعة من القيم التي يمكن أن يتم ترسيخها في شريحة الشباب. فهناك قيم تحمل المسؤولية، وقيم الطاعة، وقيم الانتماء والولاء، وقيم الصبر والتحمل، وغيرها من القيم الاجتماعية التي من الممكن أن يتم تعزيزها في نفوس الشباب. هذا بالإضافة إلى أنه من خلال هذه القيم يتم تعلم الكثير من السلوكيات التي تحتاجها هذه الشريحة العمرية والتي تجعلها تتعامل بفعالية مع المحيط الاجتماعي الذي تنتمي إليه. ولذلك، فإن فكرة إعادة العمل بقانون التجنيد الإلزامي أصبح من الأمور المهمة التي غابت عن فئة الشباب، وابتعدت عن كسب مجموعة من المهارات الاجتماعية الخاصة بهم.

#### 5- تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المدرسة (وزارة التربية):

من الملاحظ لدى الجميع سواء داخل الجهاز التربوي، أو من قبل أولياء أمور الطلبة داخل المجتمع، أن هناك غياباً واضحاً لدور مُحدد للأخصائي الاجتماعي داخل المدرسة. فالأخصائي الاجتماعي داخل المدرسة لديه العديد من المهارات التي يُفترض أن يكون قد اكتسبها، والتي يُفترض أن يتم الاستفادة منها في المدرسة، لمتابعة السلوكيات الطلابية والتأثير فيها. فمن الأهمية بمكان أن يقوم الأخصائي الاجتماعي في المدرسة بدوره من مراقبة السلوكيات العنيفة داخل المدرسة ومُتابعها، والتواصل مع الأسرة بخصوصها، بالإضافة إلى الجهات المعنية، والقيام برسائله الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى ضرورة إقرار الكادر الخاص بمجال الخدمة الاجتماعية، والذي يوفر الحوافز المالية المناسبة والمشابهة للمدرس والمعلم في المدرسة، حتى تكون مهنة جاذبة. فهي بكل أسف من المهن الطاردة في المجتمع، والتي تحتاج إلى عناية، واهتمام، واختيار الكفاءات المناسبة فيها وصقلها بالمهارات التربوية والتواصلية والعلاجية. ولن يتحقق الأمن إلا من خلال الاهتمام بهذه الشريحة من الموظفين.

#### 6- التطبيق الحازم للقوانين (وزارة الداخلية):

إن أكثر ما يؤثر على الجانب النفسي لدى أفراد المجتمع وبالتحديد الشباب هو الشعور بعدم الجدية في تطبيق القوانين. ولعل من أبرز مشكلاتنا داخل المجتمع هو التراخي في تطبيق

القوانين وليس غياب القوانين. ولعل هذا شعور عام وغير خاف على أحد. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يتم تفعيل القوانين وتطبيقها بكل حسم وعدم السماح لأي من كان بتجاوزها أو انتهاكها. ولقد كان لوزارة الداخلية تجارب كثيرة وناجحة في تطبيق القانون بشكل حازم في بعض القضايا والمسائل الأمنية المتعددة. ولكن من المهم جداً أن يكون هذا التطبيق الحازم على كافة القطاعات وبالتحديد تلك المتعلقة بالجوانب الإجرائية الخاصة بأعمال العنف داخل المجتمع. فهناك ضرورة قصوى لتطبيق حاسم للقانون واحترامه، وتفعيل القوانين المتعددة. وضع التدخل بوقف القوانين والإجراءات الرادعة.

#### 7- توقيع اتفاقية للتعامل الإلكتروني (وزارة الإعلام - وزارة المواصلات):

في مجال اتفاقية التعامل الإلكتروني، هناك حاجة إلى تنظيم التعاملات الخاصة في الإنترنت، وبالتحديد فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي والمواضيع والمواد التي تُعرض عبر الشبكة، والمتعلقة بأعمال العنف، بالإضافة إلى المحافظة على الملكية الفكرية. ولقد أقر مجلس الأمة قانوناً خاصاً بذلك مؤخراً، والمطلوب هو البدء بتفعيل هذا القانون وتطبيقه على أرض الواقع وتسريع الإجراءات الخاصة بتنفيذه. ويفترض أن يتم الوقوف بشكل واضح على تلك المواقع التي من الممكن أن تثير القضايا العنيفة داخل الصفحات الإلكترونية من مواقع خاصة، وعلى أن تلامس هذه المواقع تحديداً دون أن يتم المس بالحرية الإعلامية العامة. فمطلوب ليس فقط حظر المواقع المخلة بالأداب فقط، إنما يمكن أن يمتد ذلك إلى تلك المواقع التي تعلم السلوك العنيف وتعززه. ويمكن الإسترشاد بالتجربة البريطانية الأخيرة التي أطلقها رئيس الوزراء دايفيد كاميرون.

#### 8- توعية ضباط المخافر (وزارة الداخلية):

هناك حاجة إلى توعية رجال الداخلية ورجال الأمن في المخافر تحديداً حول طريقة التعامل مع الحالات العنيفة التي تصل إلى المخفر. ويتطلب ذلك إعداد برامج خاصة برجل الأمن لنشر التوعية الخاصة بمهارات التواصل مع الحالات العنيفة أو تلك التي ترتكب الجرائم أو ترتكب ضدها الجريمة، أي تزويد رجال الأمن بمهارات التواصل مع العناصر العنيفة والعناصر التي يمارس عليها العنف على حد سواء. فرجال الأمن والشرطة في المخافر هم الأكثر تعرضاً لهذه النوعيات، ويُفترض أن يكتسبوا من بعض المهارات الخاصة لمواجهة هذه السلوكيات، وأن يكون لهم دوراً تربوياً بشكل

عام لمواجهة ذلك. وتوصي الدراسة بأن يخضع رجال الأمن المسؤولين عن ذلك إلى دورات اجتماعية تربوية تقدمها جهات الاختصاص العلمية والأكاديمية.

#### **9- الرقابة الخاصة على الأفلام والألعاب الإلكترونية التي تُشجع على العنف (البلدية - وزارة التجارة):**

لقد كشفت مجموعة الدراسات إلى وجود علاقة بين سلوك الشاب العنيف وبين استخدام هذا الشاب في مراحل الطفولة الأولى لألعاب الفيديو التي تحتوي على مشاهد عنيفة. وهناك العديد من الألعاب الخاصة بالأطفال التي تعرض مشاهد عنيفة، وتستخدم فيها أدوات قتالية شديدة التأثير في شخصية الطفل، وهو الأمر الذي ينعكس على سلوكه فيما بعد. ولذلك فتقترح الدراسة بأن يتم تخصيص رقابة خاصة وسريعة على هذه النوعية من الأفلام التي تُشجع على العنف، وأن يحظر جلبها أو بيعها للأطفال. ولا بُد أن تخضع هذه الألعاب إلى رقابة مُشددة تفرضها الجهات المسؤولة. ويفترض أيضا أن يتم تشديد العقوبات على من يحاول بيع أو جلب هذه الألعاب، والتي يعتبر بعض منها ممنوعا أساسا حتى في بلد المنشأ والتصدير.

#### **10- تفعيل دور البطاقة التتبعية للطالب في المدارس (وزارة التربية) :**

من الضروري أن يكون لكل طالب في المدرسة بطاقة خاصة تُحفظ في المدرسة، ولدى الأخصائي الاجتماعي، فهذه البطاقة بالأساس يفترض أن تكون موجودة في كل مدرسة. ولا بد وأن يتم متابعتها وتسجيل أبرز البيانات الخاصة بالطالب. ومن الضروري تفعيل هذه البطاقة عن طريق آلية مناسبة، وأن يتم توفير وسيلة تكنولوجية تؤدي إلى سهولة استخدامها، وتدريب وتحفيز المعلمين على تحديث معلوماتها، واستخدامها لمتابعة تطور سلوك الطالب، واكتشاف ميوله السلوكية، وبالتحديد العنيفة منها، وذلك بهدف الإسهام في إيجاد حلول، وتدخل علاجي خاص تقوم به المدرسة. إن تفعيل استخدام هذه البطاقة يعزز من فرصة التواصل بين البيت المدرسة. كما يقترح العمل بهذه البطاقة خلال تنقل الطالب من مرحلة دراسية لأخرى.

**11- إعداد دراسة لمعرفة الخصائص النفسية والاجتماعية للشخص العنيف (جامعة الكويت - كلية العلوم الاجتماعية - كلية التربية - كلية التربية الأساسية):**

لا بُد أن تقوم جهات الاختصاص والمؤسسات البحثية بإجراء دراسة خاصة علمية أكاديمية فنية لمعرفة الخصائص النفسية والاجتماعية للشخص العنيف، وذلك من خلال تحديد السمات والخصائص التي تشترك فيها الشخصيات عنيفة أو أولئك الذين سبق أن ارتكبوا بعض الأعمال الإجرامية العنيفة. إن ذلك سوف يساعد على التعرف على أبرز الجوانب التي ترتبط بالسلوك العنيف، وتحدد البيئة التي يُمكن أن تكون مؤدية حاضنة للسلوك العنيف. فالمقترح إعداد دراسة أكاديمية علمية تضم مجموعة من الاجتماعيين، والنفسيين، والتربويين لدراسة الخصائص النفسية والاجتماعية والبيئية للسلوك العنيف. ويمكن العمل من خلال وحدة علمية خاصة ترأسها جامعة الكويت بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة.

**12- تفعيل الدور الإعلامي، والحملات الإعلانية السريعة (وزارة الإعلام - وزارة التربية - مؤسسات التعليم العالي - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) :**

للإعلام دور مهم، وهناك حاجة إلى إعداد برامج وحملات إعلامية متكاملة. ولكن في الوقت الراهن هناك حاجة إلى تكثيف الجهود الإعلامية من خلال الإعلام المرئي والمسموع وعرض بعض الآثار السلبية الخاصة بالسلوك العنيف، وكذلك عرض مجموعة من القصص الواقعية والنتائج المترتبة على هذا السلوك. ومن الضروري أيضا أن يكون لوسائل التواصل الاجتماعي دور مهم في هذا المجال. وكذلك، يجب أن تكون هناك حملات توعية من خلال محاضرات عامة في المدارس، وللجمهور بشكل عام، وإعداد المؤتمرات والندوات المختلفة. ونشر الإعلانات التوعوية المؤثرة في كل مكان يرتاده الشباب.

**13- استكمال دراسة الثقة بالنفس لدى طلبة المدارس (اللجنة العليا لاستكمال أحكام الشريعة):**

يتطلع هذا المشروع إلى تقوية عوامل الثقة بالنفس عند طلبة المدارس في التعليم العام، وهو مشروع قائم يهدف في نهاية المطاف إلى إبعاد الأبناء في المدارس عن السلوك العنيف. فقد كشفت الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين الثقة بالنفس والسلوك العنيف لدى الشباب. ولذلك فهناك أهمية لتعزيز مفاهيم الثقة بالنفس بعد الكشف عن مواطن الخلل في شخصية الأبناء والطلبة.

وبتلخيص شديد، يقيس هذا المشروع ثقة الطالب بنفسه من خلال تحديد (6) قيم اجتماعية، و(19) مبدأً . وقد تم البدء بهذا المشروع من خلال اللجنة العليا لاستكمال أحكام الشريعة، وبالتعاون مع وزارة التربية، ويقترح أن يتم دعم مثل هذا المشروع لالانتهاء منه في الوقت المحدد.

#### **14- العمل على تنفيذ الوثيقة الوطنية للوقاية من العنف الأسري التي أعدتها الأمانة العامة للأوقاف (الأمانة العامة للأوقاف):**

قامت الأمانة العامة للأوقاف بإعداد وثيقة وطنية للوقاية من العنف الأسري. وقد تم تشكيل اللجنة الوطنية المشتركة لمعالجة العنف الأسري، وذلك بالتعاون مع جهات متعددة مثل وزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وكلية التربية، و(جمعية معاً). ويهدف هذا المشروع إلى معالجة العنف الأسري. وقد قامت الجمعية الوطنية في المقابل بتدريب عدد كبير من الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين في وزارة التربية لعلاج العنف في المدارس. وتقترح الدراسة أن يتم تفعيل هذا المشروع، والعمل على تنفيذ الوثيقة الوطنية للوقاية من العنف الأسري التي تم تشكيلها أساساً من الأمانة العامة للوقف، وتقديم كافة التسهيلات الخاصة بها.

#### **15- تكثيف الحملات التوعوية والمحاضرات والندوات في المدارس والجهات المعنية بمخاطر العنف . (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - وزارة التربية - جامعة الكويت - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب).**

من الضروري أن يتم تكثيف الحملات التوعوية والمحاضرات والندوات في مؤسسات متعددة، وبالتحديد في المدارس كأن تقوم كل مدرسة من المدارس في المراحل المتوسطة والثانوية قد بإعداد محاضرة أو اثنتين سنوياً حول العنف وأخطاره وآثاره . ولا بُد من عرض بعض التجارب الواقعية ومحاولة غرس مجموعة من القيم الخاصة التي تُعالج موضوع العنف عند شريحة الشباب. هذا بالإضافة إلى عقد المحاضرات في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، وأن تتبنى الكليات المختصة هذه السلسلة من المحاضرات وبشكل مكثف. بالإضافة إلى بذل جهود عامة على مستوى المجتمع، يتمخض عنها تنظيم الندوات والمحاضرات التوعوية.

## 16- إعادة تأهيل مراكز خدمة تنمية المجتمع، والاستفادة من هذه المراكز (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل):

توجد مجموعة من المراكز في المناطق السكنية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وبكل أسف لا يتم استغلال هذه المراكز في أنشطة دورية إلا بشكل بسيط لا يتناسب مع الإمكانيات المتاحة وقوة العمل الموجودة فيها. كما أن هناك العديد من الموظفين والكفاءات العاملة في هذه المراكز ممن يحتاجون إلى وضع خطط واستراتيجيات لإعادة تأهيلهم حتى يتم من خلالها خدمة الشريحة الاجتماعية داخل كل منطقة على حدة، وبالتحديد تلك المناطق التي تكثر فيها حوادث العنف . فيمكن أن يتم تنظيم المحاضرات التوعوية العامة، والتعاون مع المدارس الموجودة في المنطقة، وكذلك عقد مجموعة من اللقاءات التنموية مع المختصين لمعالجة أوضاع المنطقة، وعرض مشكلاتها، وبالتحديد السلوكيات العنيفة.

## 17- تفعيل دور مجالس الآباء في المدارس (وزارة التربية):

بكل أسف لا يُعتبر مجلس الآباء في المدارس مُفعلة. فهي نماذج مُميزة لعملية التواصل بين الأسرة والمدرسة، ومع الأسف الشديد لا يوجد دور يُذكر له في غالبية المدارس. لذا، لا بد أن تقوم وزارة التربية بتفعيل دور مجالس الآباء في المدارس للوقوف على أبرز المشكلات التي تواجه الطلبة، وبالتحديد مشكلة العنف، وإيجاد حلقة تواصل مميزة بين البيت والمدرسة. فمجالس الآباء يمكن أن يكون من أبرز الوسائل التربوية التي تربط بين البيت والمدرسة وهو وسيلة يسهم من خلالها أولياء الأمور مع المعلمين في تحديد مسارات وخطط من شأنها تطوير العمل في المدرسة من جهة، ومواجهة السلوكيات العنيفة من جهة أخرى. فهذا التواصل يعزز بشكل كبير من دور المنزل في حل المشكلات الاجتماعية داخل المدرسة.

## 18- تفعيل دور المجالس الطلابية لإسهام الطلاب في حل مشكلاتهم . (وزارة التربية):

إن من أبرز القضايا المهمة تجاه الشباب هو إشراكهم في اتخاذ القرار، وإشراكهم في إيجاد الحلول الخاصة بمشكلاتهم. فهناك إقرار لمشروع المجالس الطلابية في المدارس، ولكنها بكل أسف غير مُفعلة بشكل مناسب. والعديد من المدارس لا تطبق هذا النظام. ومن المهم تفعيل هذه المجالس الطلابية حتى يكون الطلاب قادرين على حل مشكلاتهم بأنفسهم، وأن يواجهوا المشكلات المرتبطة بالعنف ذاتيا ويحرصوا على أن يكونوا من أصحاب القرار في مواجهتها، وأن يجدوا الحلول المناسبة

للحد منها، وبالتحديد داخل المدرسة. فهناك حاجة إلى استحداث أنشطة جديدة لمجلس الطلبة يُعبر من خلاله عن آرائه في علاج الظاهرة، مما يسمح بإعطاء هذا المجلس دور فاعل. هذا بالإضافة إلى أن هذا المقترح ينمي مبكرا مبدأ الديمقراطية واحترام الآخر وتقبله، وخاصة وأنه يوجد في المدرسة وتحت تصرفها وإشرافها. ومن شأن ذلك أن يخفف من حالات الصدام اللاحق أو أعمال العنف التي من الممكن أن تقع لاحقا بعد تخرج الطلاب من التعليم العام. فالطالب سوف تترسخ لديه قيمة احترام الآخر مهما اختلف عنه بالرأي والفكر، ويتعلم أن الاحتكام يكون فقط للقوانين، وهي قيم اجتماعية من المفيد أن يتم اكتسابها من خلال مجلس الطلاب.

#### **19- دعم مكاتب الخدمة الاجتماعية في المدارس بالإمكانات المادية والكادر المعنوي المناسب (وزارة التربية):**

هناك حاجة ملحة لأن يلعب مكتب الخدمة الاجتماعية في المدارس دوره المُناط به. ولا يُمكن أن يتم ذلك إلا من خلال توفير الإمكانيات المادية، والكوادر المُتخصصة والداعمة لدوره. ولا بُد من مراجعة دور مكاتب الخدمة الاجتماعية في المدرسة، ومعالجة الخلل فيها، والسعي نحو تطوير أدائها ودورها في مواجهة السلوكيات الاجتماعية لدى طلبة المدارس. ولا بُد من تنشيط دورهم الوقائي، والتنموي بالإضافة إلى الدور العلاجي. وإذ لا يوجد اهتمام كافي بهذه المكاتب في المدارس الحكومية، ينبغي هذه المكاتب تفعيل وتقوية دور التوجيه الاجتماعي داخل الوزارة، والتركيز على التعليم المستمر للعاملين في هذه المكاتب. فلا يمكن أن تتحقق العملية التعليمية إلا من خلال تناغم الأدوار داخل المدرسة. ولا بد من الاعتراف بأن مكتب الخدمة الاجتماعية داخل المدارس يؤدي حاليا دور متواضع جدا نتيجة لوجود العديد من المشكلات التي تواجهه من البيئة التربوية.

#### **20- تفعيل دور الأنشطة المدرسية (وزارة التربية - مؤسسات التعليم العالي - اتحاد الطلبة - الجمعيات العلمية):**

لا بد من الإقرار بأن هناك إغفال وغياب وتعثُر واضح في الأنشطة المدرسية، وكذلك الأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية في المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة. لذا، لا بد من تفعيل دور الأنشطة الطلابية الخارجية والداخلية على حد سواء. فهناك أهمية لتفعيل دور الأنشطة الخارجية التي تقام خارج نطاق المدرسة أو المؤسسة التعليمية، والأنشطة الداخلية التي تقام داخل المدرسة أو المؤسسة. فمن الضروري إحياء وتفعيل توجيه الأنشطة الخاصة بالمرح، والموسيقى،

والفنون الجميلة، والشعر، والعلوم الحياتية، وذلك كإجراءات وقائية مساعدة في معالجة سلوكيات سلبية ومنها ظاهرة العنف لدى الشباب. فهذه الوسائل غير المباشرة الوقائية تتيح للشباب فرصة استثمار مهاراته وإمكانياته وقدراته في بعض القضايا المفيدة.

## 21- تفعيل دور الإعلام الأمني (وزارة الداخلية) :

يلاحظ غياب دور الإعلام الأمني بوزارة الداخلية. فعند وقوع أي حدث معين يتم تداول هذا الحدث بوسائل التواصل المختلفة في ظل غياب أو تأخر واضح للإعلام الأمني في الوزارة. إذًا، ولا بُد من تفعيل دور هذا الجهاز في الوزارة . ويُقترح أن يكون هذا الجهاز أكثر فعالية، ومتواجد دائماً على الساحة الإعلامية، وأن يُعطى صلاحيات واسعة في الإعلان عن الأحداث، وطريقة معالجتها وذلك لكسب ثقة المواطن. فعند وقوع الحدث، لا بد من مبادرة هذا الجهاز وبكل شفافية إلى عرض الوقائع، حتى تبعد أي تأثيرات خارجية من الممكن أن تعطي للخبر أبعاداً أخرى غير حقيقة. ولا بد من قيام أجهزة الإعلام الأمني بتحديد وإبراز الإجراءات التي تمت بحق السلوكيات العنيفة التي تحدث ولا تترك الفرصة للأقوال والإشاعات وخاصة بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة والتي تتناول الخبر بسرعة كبيرة وتمنح فرصة كبيرة لتناوله بصور بعيدة عن الواقع في كثير من الأحيان.

## 22- تفعيل دور مراكز التوجيه والإرشاد في كل منطقة (وزارة التربية) :

توجد مراكز للتوجيه والإرشاد في كل منطقة تعليمية، وهي بحاجة إلى تفعيل وإبراز لأنشطتها. ولا بُد من وضع خطط سنوية خاصة بهذه المراكز، ومتابعة هذه الخطط ومراقبتها وكيفية تنفيذها.

## 23- مراجعة القوانين الخاصة (وزارة الداخلية):

هناك مجموعة من القوانين التي تحتاج إلى مراجعة بما يسمح بتغليظ العقوبات المرتبطة بها ويؤدي إلى الحد من بعض السلوكيات العنيفة. فمن الضروري تغليظ العقوبة على الحدث المتلبس بحمل الأسلحة وإخضاع ولي أمره للمسائلة القانونية. فهناك أيضاً أهمية لإقرار قانون خاص يضم هذه النوع من الجزاءات. بالإضافة إلى التأكيد والإصرار على أخذ الحق العام من مرتكب الجريمة حتى ولو تنازل المجني عليه. كما يجب ردع كل من يحط من قدر فئات اجتماعية معينة ويشجع الاعتداء على الآخرين. هذا بالإضافة إلى أهمية وجود تشريعات خاصة تضبط الخطاب المجتمعي

وتجرم بشكل قاطع الترويج لمختلف أنواع الفئوية. بالإضافة إلى ذلك، هناك أهمية لمراجعة قانون الأحداث وتفعيل بعض من مواده وبالتحديد تلك المواد التي تتعلق بالعقوبات الصادرة ضد الآباء في حالة سوء الإساءة لأبنائهم.

#### 24- تشكيل لجنة لرصد الظواهر السلوكية للشباب (وزارة الدولة لشؤون الشباب):

لقد تعددت الظواهر السلوكية المستجدة بشكل ملفت للنظر، والذي يجعل هناك أهمية للوقوف على أبعاد هذه الظواهر، وقد حرصت بعض المؤسسات ومن بينها مجلس الأمة الكويتي على تأسيس لجنة خاصة لدراسة الظواهر السلوكية المستجدة انطلاقاً من دوره التشريعي. وتُبرز أهمية خاصة لوجود لجنة فنية علمية مهنية مختصة المعنية بشؤون الشباب تحديداً، ودراسة الظواهر السلبية والمستجدة على المجتمع الكويتي بهدف وضع الحلول والمعالجات المناسبة. فهناك العديد من الظواهر المستجدة، والتي تحتاج إلى وضع تعريف خاص بها من قبل هذه اللجنة، والانطلاق نحو تفعيل دورها في دراسة هذه الظواهر، ومن ثمّ وضع التصورات العلاجية والوقائية الخاصة بها. ولا شك أن هناك العديد من أعمال العنف تحديداً ترتبط بهذه الظواهر، إضافة إلى أن نوعية كثير من الجرائم المرتكبة، وأفعال العنف قد ظهرت أساساً نتيجة لوجود هذه الظواهر المستجدة، والتي تحتاج إلى لجنة فنية متخصصة للوقوف على بعض من أبعادها ومقوماتها، ووضع الحلول السريعة والمناسبة لها. فهذه اللجنة من أبرز مهامها تحديد هذه الظواهر المستجدة، وبإمكانها لاحقاً أن توصي بعمل دراسات خاصة بها للوقوف على أثارها وأبعادها.

#### 25- مواجهة المستجبات الخاصة بالتعاطي والاتجار بالمواد المخدرة (اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات):

لا شك أن مواجهة مشكلة المخدرات لا تُعد قضية حديثة، فقد قامت الدولة بجهود حثيثة لمواجهة هذه المشكلة الاجتماعية. وتُعتبر شريحة الشباب هي الشريحة المستهدفة داخل المجتمع. ولقد رصدت الدولة ميزانيتها من أجل مواجهة هذه المشكلة. وهناك ما استجد من أمور تتعلق بقضايا المخدرات يجعل من المهم جداً أن يتم التعامل مع هذه المشكلة بطريقة مختلفة. فقد انتشر بشكل ملفت للنظر في الآونة الأخيرة استخدام وتعاطي مواد جديدة من المخدر مثل الشبو، والترامادول، والتي تعتبر من المواد الخطرة جداً، والحديثة في الوقت نفسه من حيث التعاطي. وهناك خطورة بالغة لهاتين المادتين تحديداً، وخاصة الترامادول، والتي راح ضحيتها ثمانية من الشباب

خلال شهر واحد نتيجة لتعاطي مثل هذه المادة. وهو الأمر الذي يجعل من الأهمية أن تقوم الجهات المعنية بتدارك خطر هذه المواد الجديدة، والإسهام في وضع برنامج خاص لها للتغلب على هذه المشكلة المستجدة في عالم المخدرات. فمن المهم أن يتم تكثيف الجهود حول هذه المشكلة.

## 26- تنشيط الإذاعة المدرسية بالمواد الوقائية (وزارة التربية):

إن للنشاط المدرسي دور كبير، وللإذاعة المدرسية دور مهم في نقل الخبر، وتعزيز القيم وترسيخها لدى التلاميذ. ولذلك من المهم جداً أن يكون للإذاعة المدرسية التي يصل صوتها إلى آلاف من الطلبة يومياً دور في مواجهة السلوكيات العنيفة، ونشر القيم المختلفة والمتعددة. فبالإمكان أن تقوم كل مدرسة على حدة ومن خلال الإذاعة المدرسية وبشكل متواصل بنقل مجموعة من الأحداث، والأخبار، والمواعظ، والقيم إلى الطلاب. فلا بد من عرض المشكلة وتوجيه الأبناء نحو القضايا السلوكية السلبية المتعددة ومنها العنف. ولذلك، يُقترح أن تتبنى المدرسة بنشاطها الإذاعي اليومي، وبالتعاون مع الجهات المختصة مثل وزارة الداخلية، ووزارة الإعلام (إذاعة دولة الكويت تحديداً) في نقل الأخبار إلى التلاميذ بشكل دوري. فيُقترح أن تكون رسالة إذاعية دورية تصدر من إذاعة دولة الكويت، توجه إلى جميع المدارس في الفترة الصباحية. ويتم التعاون كذلك مع وزارة الداخلية فيما يتعلق بقضايا العنف، وأيضاً بعض الجهات الأخرى المعنية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومكتب الإنماء الاجتماعي، وغيرها من المؤسسات.

## 27- وسائل تربوية يومية للطلبة في المدارس (وزارة التربية):

هناك حاجة للمعلم أن يقدم بشكل دوري رسالة تحمل في مضمونها قيماً اجتماعية مع بداية كل حصة دراسية، بعيدة عن موضوع الدرس. فدور المدرسة في الأساس تربوياً، فمن الأهمية أن ينقل المدرس إلى الطالب بعض المفاهيم القيمية والتربوية التي من خلالها تغرس عند الطالب، وتنعكس في سلوكه. فتكون هذه الرسالة بشكل مدروس ومحدد ودوري، وتركز في بعض من مضامينها على قضية العنف، والتعامل مع الآخر، واحترام الرأي وغيرها من المفاهيم.

## 28- استثمار الشخصيات المؤثرة في التوجيه (وزارة التربية):

هناك العديد من الرموز الاجتماعية داخل المجتمع، ومن المهم جداً أن يتم استثمار هذه الرموز والاستفادة منها في توجيه النشء، وتعزيز بعض القيم الإيجابية لديه. فيُقترح أن يتم اختيار

مجموعة من الرموز المحلية، وكذلك بعض من المتقاعدين في الميدان التربوي وتوجيههم للطلاب التوجيه المناسب في مدارسهم من خلال زيارات دورية لهذه المدارس وعلى مختلف المناطق. فيتم اختيار بعض الشخصيات والرموز التي تعتبر قدوة اجتماعية، وتتواصل مع المدرسة بشكل مباشر ومع طلبتها.

## 29- تشجيع المؤسسات العامة والتطوعية ودعم مشاريعها التي تواجه العنف (مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي):

لا بد من مشاركة القطاع الأهلي، ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة وكذلك القطاعات التطوعية داخل المجتمع بأي مشروع من شأنه يحاول وضع المعالجات والوقائية والجوانب التنموية التي تسهم في الحد من العنف المجتمعي بين الشباب. فهناك مجموعة من الجهود المشتتة التي تحتاج إلى دعم ومساندة وتركيز، حتى تكون قادرة علنا لإسهام بفعالية. فهناك على سبيل المثال لا الحصر مشروع تطوعي قامت به مجموعة من المتطوعين لاحتضان الشباب لمحاربة التطرف والعنف متمثل في مشروع سمي بـ "لويك". فقد كانت لهم تجربة خاصة في مجال العمل التطوعي واستطاعت أن تجمع عددا كبيرا من الشباب في كنفها. فيمكن أن يتم تبني هذه المجموعات التطوعية والتي تقدم مجموعة من البرامج والأساليب والطرق المتعددة من أجل الوقاية من العنف داخل المجتمع والبتحديد بين شريحة الشباب.

ثانياً- المشروعات والبرامج التنفيذية المقترحة لمعالجة ظاهرة العنف بين الشباب في المجتمع الكويتي:

رقم المشروع: 1

1- اسم المشروع/البرنامج:

مركز متخصص لقضايا العنف

2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

وهو مركز يرتبط بمفاهيم اجتماعية متعددة، مثل العدوان، والإرهاب، والتطرف، والغلو وغيرها من المفاهيم المتعددة التي تدور حول قضية سلوكية شاذة لا بد من وضع معالجة اجتماعية تربوية نفسية متخصصة لها. ويهدف هذا المركز إلى التركيز على هذه الجوانب المتداخلة من المعرفة من خلال كيان واحد يشمل على هذه التخصصات المرتبطة والمتداخلة التي ترتبط بالسلوك العنيف. وهو كيان قد تم استحداثه في العديد من المجتمعات المتقدمة لمعالجة هذه الظاهرة. فالسلوكيات بكل تصنيفاتها شاذة أو سوية ما هي إلا نتاج التنشئة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع. وعلى الرغم من أن الأسرة هي المؤسسة الرئيسة للتنشئة الاجتماعية للفرد، فإن الدولة بمؤسساتها الاجتماعية مكمل لهذه العملية. ولذلك فإن هناك حاجة ماسة لوجود مركز متخصص يقدم التشخيص، والمعالجة، ويخدم كافة القضايا المرتبطة بالعنف داخل المجتمع من خلال متخصصين. ويعمل هذا المركز على إعداد البرامج الفنية والاجتماعية التي تهدف إلى الدعم العلاجي، والوقائي، والإنمائي لحالات العنف ويقدم الدراسات الخاصة ويضع كافة التصورات ورسم السياسات الخاصة وبالتعامل مع ظاهرة العنف. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه البرامج لا بد من أن يتم تحديدها في أطر علمية محددة وأن تركز بشكل مباشر على الفئات والشرائح المستهدفة والمتمثلة بالتحديد بفئة الشباب، وهي الفئة المتسببة بحدوث حالات العنف المسجلة. ففي الحالات الخمسة المذكورة لحالات العنف المسجلة فإن فئة الشباب الشريحة الرئيسة المسؤولة عن هذه الحالات والأكثر استهدافاً.

### 3- أهداف المشروع/البرنامج:

- 1- النظر في القضايا الخاصة بالعنف بكافة أشكاله، والسعي نحو إيجاد آلية مناسبة نحو التدخل المباشر للحد من انتشاره.
- 2- رصد الظاهرة والتنبيه بأبعادها وتأثيرها على المجتمع.
- 3- تحقيق المرجعية العلمية بالتعامل مع العنف والسلوكيات المرتبطة به.
- 4- نشر التوعية العامة بين أفراد المجتمع من خلال البرامج المعدة والملائمة لطبيعة المجتمع.
- 5- دعم وترسيخ مبدأ الوسطية في السلوك والفعل، وترسيخ القيم المستمدة من التعاليم الشرعية وبالأخلاقيات الإسلامية والعادات والتقاليد الكويتية الأصيلة.
- 6- تقديم التأهيل والعلاج المناسب للسلوك الإنساني المتعرض للتأثيرات المرتبطة بالعنف والعدوان.
- 7- الإسهام في تقديم الدعم الاستشاري النفسي والاجتماعي فيما يتعلق بالعدوان والعنف والظاهر السلوكية المرتبطة بها.
- 8- إعداد الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية والتربوية المرتبطة بالقضايا التي ترتبط بالعنف.
- 9- الإسهام في مراجعة وتحديث وتطوير التشريعات ذات الصلة والإسهام في اقتراح تشريعات متعلقة للحد من الظواهر المرتبطة بالسلوك العنيف.

### 4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- يقوم المركز بالعديد من الأنشطة والفعاليات والاختصاصات لتحقيق أهدافه المنشودة، ومن الممكن إبراز أهم هذه الأنشطة بالآتي:
- 1- القيام بإجراء المسوح والدراسات الميدانية والمكتبية لدراسة الظاهرة من كافة مستوياتها وباختلاف حالاتها داخل المجتمع.
  - 2- إعداد التقارير الدورية المتخصصة والطارئة عن الأوضاع الأمنية المرتبطة بالظاهرة.
  - 3- تزويد متخذي القرار بالتوصيات والاقتراحات المناسبة التي تتعلق بالظاهرة سواء العارضة أو المتصلة داخل المجتمع.
  - 4- تقديم الاستشارات الفنية والمتخصصة.
  - 5- إقامة المحاضرات والندوات التوعوية العامة والمتخصصة.

- 6- إعداد وتنظيم الدورات التدريبية والتأهيلية المتخصصة والورش العملية والعلمية للأفراد والمؤسسات المعنية للتعامل مع الظاهرة.
- 7- تنظيم المؤتمرات والحلقات النقاشية المرتبطة بالموضوع والتي تعزز من وضع تصورات مناسبة لحالات العنف المتعددة داخل المجتمع.
- 8- إصدار المؤلفات والنشرات العلمية المتخصصة.
- 9- التنسيق مع الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية ذات الصلة وتبادل الخبرات وتوثيق أوجه التعاون محليا وخارجيا.
- 10- تأسيس قاعدة بيانات متخصصة ومتقدمة لظاهرة العنف.
- 11- الإسهام في إعداد البرامج التوعوية ونشر ثقافة التسامح والسلام والتعامل الإيجابي ونبذ ثقافة العنف وتأسيس رأي عام مستنير.
- 12- إعداد واقتراح قوانين ومشاريع بقانون للسلطة التنفيذية وإعداد التصورات المناسبة.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- 1- أخذ الموافقات الرسمية للبدء بالمشروع.
- 2- تكليف أحد المتخصصين بالقيام بإدارة المشروع.
- 3- إعداد النظام الأساسي والخطة التشغيلية التنفيذية للمشروع من تحديد للعمالة الفنية المناسبة ووضع اللوائح المنظمة للمركز.
- 4- التعاون مع الجهات المعنية والاستعانة بالخبرات الفنية والإدارية والأكاديمية للإسهام في إعداد النظام الأساسي والخطة التشغيلية للمشروع.
- 5- اختيار المكان والموقع المناسبين للمشروع.
- 6- تحديد الميزانية الخاصة بالمشروع.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

تستغرق المدة الزمنية للبدء في المشروع عاما واحدا لإعداد كافة التجهيزات المناسبة من عمالة فنية ومقتنيات وأجهزة متعددة. ويكون العام التالي هو العام الذي يتم به البدء فعليا بالأنشطة المقترحة والسعي نحو تحقيق الأهداف العامة، بحيث يكون التقسيم كالاتي:

- 2015/2014 فترة الإعداد والتأسيس.

- 2016/2015 فترة البدء بالعمل بالمركز.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

- راسموا السياسات الاجتماعية والأمنية العامة داخل المجتمع.
- الجهات الرسمية الحكومية ذات الصلة والتي تسعى لتطوير مهاراتها وآلياتها للتعامل مع الأحداث المرتبطة بالعنف مثل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة التربية وغيرها من الجهات المختصة.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

- هناك ثلاثة تصورات مقترحة لتبعية المركز القانونية والإدارية والفنية:-
- من الممكن أن ترجع تبعية المركز القانونية والإدارية إلى جهاز الأمن الوطني والذي يدخل من صلب اختصاصاته على أن يتم الاستعانة بالخبرات الفنية من جهات متخصصة؛ أو
- وزارة الدولة لشئون الشباب، أو
- هيئة مختصة مستقلة.

#### 9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:

- هناك العديد من الجهات التي من الممكن أن تشارك بطريقة ما أو باخرى في إنجاح مثل هذا المشروع وبالتعاون مع الجهة المنفذة والمشرفة عليه. ومن أهم هذه المؤسسات ما يلي:
- جامعة الكويت ممثلة بالكليات المتخصصة والتي تشمل كلية العلوم الاجتماعية، وكلية التربية، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وكلية الحقوق.
- وزارة الدفاع ووزارة الداخلية.
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- وزارة الدولة لشئون الشباب.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.
- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.
- الأمانة العامة للأوقاف.
- وزارة التربية.

- الهيئة العامة للشباب والرياضة.

#### 10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:

- الحد من الظواهر والسلوكيات المرتبطة بالعنف والسلوك العدواني داخل المجتمع.
- خلق صورة ذهنية مناسبة لدى المواطنين والمقيمين عن أبعاد العنف والسلوك العنيف وتأثيراته السلبية على المجتمع.
- دمج الفئة المستهدفة والشريحة الهامة وهم فئة الشباب بطريقة فعالة داخل المجتمع.
- إعداد برامج وطنية تعزز من قيم الولاء والمواطنة.

## رقم المشروع: 2

### 1- اسم المشروع/البرنامج:

### الحملة الوطنية للوقاية من العنف والانحراف

### 2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

تتركز فكرة مشروع الحملة على حماية الأحداث والشباب ووقايتهم من الانحراف بكافة أشكاله (الفكري - الديني - السلوكي - الاجتماعي) وتحصين الأسرة والمجتمع من كافة أشكال وصور السلوك المنحرف، وذلك بتبني سياسة إعلامية توعوية سنوية متعددة المواضيع للوقاية من الانحراف، والعمل على تعزيز التعاون مع كافة الجهات الحكومية والأهلية التي تتعامل مع قطاع الأحداث. ويكون المشروع تحت رعاية محددة يتم اختيارها، ومن ثم يتم وضع شعار محدد لهذه الحملة الإعلامية.

### 3- أهداف المشروع/البرنامج:

- تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية في القضايا التي تتعلق بأمن الوطن واستقراره.
- تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية التي تُعنى بالتنشئة الاجتماعية كالأُسرة والمدرسة والمسجد والنادي الرياضي في تحصين الأبناء وحمايتهم من الانحراف.
- نشر الوعي الأمني بمخاطر العنف والانحراف في شتى المجالات.
- تحصين المجتمع من كافة أشكال السلوك المنحرف والعنيف.
- تعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة النعرات الطائفية والقبلية.
- تعميم وتثبيت القيم الإيجابية ومحاربة القيم الدخيلة الضارة.
- تفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى الأحداث.
- توعية الأسر بالأساليب الصحيحة للتنشئة للوقاية من العنف والانحراف.
- توعية الطلبة بأسباب وعوامل العنف والانحراف وطرق الوقاية منه.

### 4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- يضم المشروع مجموعة من الفعاليات التي تتضمن الآتي:
- الندوات عامة.
- المحاضرات.

- المعارض.
- ورش عمل.
- المسابقات العلمية.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

تتكون آلية تنفيذ المشروع من ثلاث مراحل تتمثل بالآتي:

- مرحلة الإعداد والتخطيط.
  - مرحلة التنفيذ.
  - مرحلة التقييم والتوصيات.
- ويمكن البدء بالمشروع من خلال الإجراءات التالية:
- مخاطبة الجهات الرسمية المشاركة في المشروع.
  - مخاطبة الجهات الراعية للمشروع.
  - تحديد المدارس والمجمعات التجارية ومراكز الشباب وخدمة المجتمع المزمع إقامة الحملات الوقائية فيها.
  - تحديد المواضيع التي تناقشها الحملة كالعنف، مظاهر السلوك المنحرف، مواقع التواصل الاجتماعي.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

الجدول الزمني لمراحل تنفيذ المشروع تتضمن (12) شهراً موزعة على فصلين دراسيين لكل المناطق التعليمية والجامعات والكليات والمعاهد، بالإضافة إلى الاستفادة من الفصل الدراسي الصيفي في مؤسسات التعليم العالي، على أن تكون الحملة بشكل مستمر وعلى مدار السنة.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

- طلاب المدارس المتوسطة والثانوية ذكور وإناث.
- طلاب المعاهد والجامعات.
- طلاب الكليات العسكرية.
- المعلمون والاجتماعيون والنفسيون.

- أولياء الأمور وكافة أفراد الأسرة .
- المواطنين والمقيمون.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

لجنة مشتركة مشكلة من وزارة الدولة لشؤون الشباب، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

#### 9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:

- وزارة التربية ممثلة بالمناطق التعليمية، والتعليم الخاص ، وإدارة الخدمات النفسية والاجتماعية.
- جامعة الكويت ، الجامعات الخاصة، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (إدارة رعاية الأحداث - هيئة رعاية الأحداث - الحضانه العائلية).
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (إدارة مراقبة المساجد).
- وزارة الداخلية (إدارة حماية الأحداث - الشرطة المجتمعية - الإعلام الأمني).
- وزارة الشباب والرياضة (الأندية الرياضية - مراكز الشباب).
- وزارة الإعلام - التلفزيون والإذاعة والمسرح.

#### 10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:

- نشر ثقافة التسامح ومناهضة العنف والانحراف بين أفراد المجتمع.
- نشر الوعي الأمني والوطني.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من العنف والانحراف.
- تفعيل المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات العامة والخاصة.
- محاربة النعرات الطائفية والقبلية والفئوية.
- تقليل النفقات المتوقعة لمكافحة مظاهر العنف والانحراف والجريمة.
- تعزيز الوحدة واللحمة الوطنية والالتفاف حول القيادة السياسية.

- رقم المشروع: 3

1- اسم المشروع/البرنامج:

### مشروع التواصل الإلكتروني

2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

هو مشروع يسعى لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وأدواته المختلفة للقيام بالدور التوعوي المناسب لشريحة الشباب. ومن أحد أبرز خصائصه التركيز على الأعمال العنيفة وكيفية تفاديها، ويعرض جوانب توعوية وقائية مناسبة. ويستخدم وسائل التواصل الحديثة من خلال تصميم صفحة خاصة على شبكة المعلومات لتحقيق التواصل المجتمعي. فهو برنامج توعوي إعلامي يبيث رسائل إعلامية مؤثرة ومباشرة إلى شريحة الشباب ويعرض من خلالها مواطن وأبعاد العنف المتعددة، ويعرض كذلك لحالات واقعية ومن واقع سجلات وزارة الداخلية والجهاز الأمني المعني في الوزارة.

3- أهداف المشروع/البرنامج:

- نشر الوعي والتوعية المناسبة من أخطار السلوك العنيف لدى الشباب.
- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للتواصل مع الشباب الأكثر استخداماً لها.
- نقل الأفكار لهم بصورة مبسطة وسهلة وقابلة للاستيعاب.
- تكوين حلقة تواصل فعالة بين أجهزة الدولة الحكومية وبين الشرائح الشبابية بشكل مباشر.
- نشر الوعي الأمني بمخاطر العنف والانحراف في شتى المجالات بصورة عصرية وعملية.

4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- نشر قصص واقعية عن الأحداث العنيفة ونتائجها.
- إعداد أفلام قصيرة ولقطات خاصة عن السلوكيات العنيفة أو المؤدية إلى العنف.
- إعداد صفحة خاصة على الإنترنت تحتوي على بيانات ومعلومات متعددة ومتخصصة للسلوك العنيف، وتوفر تفاصيل مهمة ووسائل تواصل مباشرة مع المسؤولين والمعنيين.
- نشر الأخبار والمعلومات والصور والأفلام ذات العلاقة بظاهرة العنف في وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة والمتعددة.

- الإعلان المتواصل وبث النشرات والأفلام والمصورات بصورة دورية ومكثفة.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- الاشتراك في وسائل الاتصال المتعددة وفتح حسابات رسمية خاصة مثل الفيس بوك والتويتر واليوتيوب والانستغرام وغيرها من الوسائل الفعالة.
- إعداد صفحة إلكترونية تواصلية وتفاعلية خاصة على شبكة الانترنت، وتدعيمها ببعض المعلومات المتخصصة، وكذلك المعلومات المهمة.
- التعاقد مع شركات إعلامية متخصصة وفنية قادرة على إنتاج أفلام وكليبات ووسائل إعلامية مناسبة وتوعوية.
- الاستعانة ببعض الخبرات التخصصية في مجال العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية والأمنية والقانونية لعرض الأفكار المناسبة.
- تشكيل فريق متخصص يضم تخصصات متعددة لتغذية الصفحة الإلكترونية والوسائل الإعلامية المتعددة التي تنشر بوسائل التواصل الاجتماعي.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

يستغرق الإعداد لهذا المشروع ما يقارب تسعة شهور لإعداد الفريق والمادة الفنية الإعلامية وإعداد الصفحة على الإنترنت، والاستعانة بالمختصين والخبراء في سبيل الإعداد الفني التقني المناسب.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

توجه الرسائل الإعلامية تحديدا لكافة الشرائح الشبابية من عمر 12 - 34 سنة. بالإضافة إلى أنها من الممكن أن تكون مناسبة للشرائح الاجتماعية العمرية الأخرى المختلفة.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

تتولى وزارة الدولة لشئون الشباب الإشراف على هذا المشروع بشكل متكامل.

**9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:**

- جامعة الكويت.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- وزارة الداخلية.
- وزارة الإعلام.

**10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:**

- الاستفادة من التجارب السابقة والحد من حالات العنف.
- انتشار الوعي الخاص بموضوع العنف.
- التبادل الكثيف وتناقل هذه المواد بين الشرائح المختلفة.

- رقم المشروع: 4

1- اسم المشروع/البرنامج:

تشريع قانون حماية الطفل من الاعتداء الوالدي

2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

هو عبارة عن مشروع لإعداد قانون من شأنه حماية الأبناء من العنف والحد من هذه الظاهرة داخل نطاق المنزل، حيث أنه يحدد عقوبة مدنية واضحة توجه للوالدين أو المسؤولين وأولياء أمور الأبناء في حالة ممارسة أساليب عنف ضدهم. فهو من القوانين التي تهدف إلى حماية الطفل من التعرض لأعمال العنف داخل نطاق الأسرة وتحد من إمكانية تحول إلى شخصية عنيفة تواجه المجتمع في المستقبل. وبالتالي فهو قانون رادع لأولياء الأمور والآباء من استخدام العنف ضد الأبناء والإفراط فيها وكذلك سوء معاملتهم من خلال تشريع واضح وإقرار قانون يعاقب كل من يستخدم العنف بقسوة ضد أبنائه كما هو موجود في مجتمع العالم الأول. فلا بد أن تكون هناك مسؤولية خاصة بالدولة لحماية جميع أفراد المجتمع بما فيهم الأبناء داخل أسرهم متى ما تعرضوا إلى أساليب غير مناسبة.

3- أهداف المشروع/البرنامج:

- 1- الحد من انتشار السلوكيات العنيفة ضد الأبناء من قبل آبائهم وأولياء أمورهم والمسؤولين على تربيتهم.
- 2- حماية الدولة لأبنائها وهم ضمن نطاق وحدود الأسرة.
- 3- تقويم السلوك التربوي بالنسبة للوالدين، وتحديد معايير قانونية للتنشئة الاجتماعية القوية التي تشارك فيها الدولة بتوجيهها للأسرة.
- 4- فرض رقابة الدولة على الأسرة وعلى سلوكها المؤدي على العنف.
- 5- الحفاظ على المجتمع من انتاج شخصيات عنيفة وحادة، والإسهام في خلق شخصية سوية.
- 6- التقليل من فرص تعرض الأبناء للأذى البدني والذي قد يؤدي إلى إحداث أضرار صحية على الأبناء.

#### 4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- إعداد لمجموعة المواد المنظمة التي تجرم السلوك العنيف وصياغتها بطريقة مناسبة متوافقة مع الأبعاد والمتغيرات الاجتماعية.
- نشر هذا القانون والتوعية به.
- تطبيقه بحسم على كافة الشرائح الاجتماعية.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- مراجعة التشريعات الخاصة ذات الصلة بالأسرة، والأحداث،
- مراجعة القوانين الأجنبية والإقليمية المشابهة.
- مراجعة الأدبيات ذات الصلة.
- الاستعانة بالخبراء الاجتماعيين والتربويين.
- كتابة مسودة خاصة بالقانون ومراجعتها من الجهات ذات الصلة.
- إصدار القانون، ونشره بالوسائل المتاحة.
- التوعية بهذا القانون بالطرق المناسبة.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

تبلغ المدة الزمنية اللازمة لإقرار مثل هذا القانون سنة واحدة تقريبا.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

الأبناء الذين هم في كنف الأسرة وتحت رعايتها.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

الجهة المشرفة على إعداد مثل هذا القانون هي وزارة الداخلية.

#### 9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:

- جامعة الكويت ممثلة بكلية العلوم الاجتماعية، وكلية التربية وكلية الحقوق.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

- مكتب الإنماء الاجتماعي.
- وزارة العدل.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- وزارة الإعلام.

#### 10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:

- الحد من السلوكيات الشاذة التي يمارسها بعض من الآباء بعد معرفة القوانين الرادعة.
- الحد من الآثار الصحية المترتبة على الاعتداء على الأبناء.
- الحد من الآثار النفسية التي من الممكن أن يتعرض لها الأبناء.

رقم المشروع: 5

1- اسم المشروع/البرنامج:

تشريع قانون تجريم التوسط بهدف تعطيل الإجراءات القانونية تجاه مرتكبي أعمال العنف

2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

هو عبارة عن مشروع لإعداد قانون من شأنه حماية رجال الأمن والشرطة من أي تدخلات خارجية من الممكن أن تؤثر على سير أي قضية أوتهمة عنف تصل إلى الجهات المختصة. فهناك انتشار واضح لاستخدام الوساطات ضد كثير من المتهمين بأعمال العنف داخل الأجهزة الحكومية الأمنية المختصة، وهي التي تعطي انطبعا وشعورا عاما لدى المواطنين وبالتحديد شريحة الشباب بأنهم بمأمن عن العقوبة. فلا رادع قوي وفعال، إلا من خلال تطبيق القانون بحزم، وتطبيقه على الجميع بالتساوي. فهناك شعور عام بالإخلال بمبدأ العدالة وبانتشار الوساطة وهو الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية زيادة حالات العنف. فبحكم سيطرة شبكة العلاقات الاجتماعية على العلاقات الإنسانية داخل المجتمع، لا بد من الحد من استخدام هذه الوسائل التقليدية من خلال تجريمها ومن خلال قانون يجرم موضوع التدخل في القضايا المتعددة ومن أبرزها قضايا العنف. فهو قانون يحدد عقوبة مدنية واضحة توجه لأي شخص يحاول التدخل في تغيير مسار الإتهام الموجه نتيجة لأعمال العنف. وهو بذلك من القوانين التي من شأنها أن تحمي المجتمع بأسره من عواقب التدخل غير المشروع.

3- أهداف المشروع/البرنامج:

- 1- الحد من تأثير السلوكيات المبنية على العلاقات الإنسانية في القضايا التي تعتبر من المشكلات الرئيسية في المجتمع والمتمثلة في أعمال العنف.
- 2- إسهام الدولة في تطبيق القانون على الجميع دون أي استثناء، وضمان تحقيق عدالة اجتماعية شاملة.
- 3- التعزيز من هبة رجال الأمن واحترام رجال القانون من قبل الفئات المختلفة في المجتمع.
- 4- الحد من التمايز الفئوي بين مكونات وشرائح المجتمع المختلفة.

5- الإسهام المباشر في الحد من حالات العنف بعد تكوين ثقافة مجتمعية لا تقبل تدخل العلاقات الإنسانية للتأثير في سير الإجراءات القانونية والإدارية.

#### 4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- إعداد لمجموعة المواد المنظمة التي تجرم الوساطة والتدخل في الإجراءات الأمنية وصياغتها بطريقة مناسبة متوافقة مع الأبعاد والمتغيرات الاجتماعية.
- نشر هذا القانون والتوعية به.
- تطبيقه بحسم على كافة الشرائح الاجتماعية.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- مراجعة التشريعات الخاصة ذات الصلة.
- مراجعة السجلات الخاصة برجال الأمن والإحصائيات الخاصة بحالات العنف المسجلة في المخافر والعقوبات التي تمت بشأنها والمؤشرات الخاصة التي تشير إلى التدخلات الخارجية.
- الاستعانة بالخبراء الاجتماعيين والتربويين.
- كتابة مسودة خاصة بالقانون ومراجعتها من الجهات ذات الصلة.
- إصدار القانون، ونشره بالوسائل المتاحة.
- التوعية بهذا القانون بالطرق المناسبة.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

تبلغ المدة الزمنية اللازمة لإقرار هذا القانون سنة واحدة.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

كافة فئات وقطاعات المجتمع، وبشرائحه المختلفة.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

الجهة المشرفة على تطبيق هذا القانون هي وزارة الداخلية.

9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:

- جامعة الكويت ممثلة بكلية العلوم الاجتماعية، وكلية التربية، وكلية الحقوق.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- مكتب الإنماء الاجتماعي.
- وزارة العدل.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- وزارة الإعلام.

10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:

- الحد من التدخلات الخارجية وتأثيرها على الجهاز الأمني.
- حسن أداء الجهاز الأمني والتعامل مع الجميع بمسطرة واحدة.
- اطمئنان الفرد داخل المجتمع على سيادة القانون على الجميع وعدم التمايز.
- الحد من الضغوط التي يتم ممارستها على رجال الأمن.

رقم المشروع: 6

1- اسم المشروع/البرنامج:

### الوحدة الاجتماعية للشباب

2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

وهو من البرامج والمشاريع الوقائية والتي يتم تفعيلها من خلال إنشاء وحدات اجتماعية ترفيهية في كل محافظات الكويت. فهي وحدة اجتماعية تخصص في كل محافظة أو منطقة جغرافية تعني بشغل أوقات فراغ الشباب بأعمال مفيدة وبقضايا ترفيهية تساعد على استثمار الوقت واستغلال الطاقة الشبابية في شغل وقت الفراغ الذي من الممكن أن يؤدي عدم استثماره إلى إحداث بعض المشكلات الشبابية والسلوكيات السلبية. فهذا المشروع يعتبر من المشروعات الوقائية والتي تهدف إلى إشغال الشاب بأعمال مفيدة. فهناك العديد من الوحدات الاجتماعية والترفيهية في بعض الدول التي تستثمر من خلالها الطاقات الشبابية. ويمكن أن تكون هناك أنشطة فنية متعددة، ورياضية، وألعاب ترفيهية، ومقر للتجمع والذي يكون تحت إشراف الدولة بأجهزتها المختصة. ويمكن الإعتماد على مجموعة من المباني الخاصة في المدارس الحكومية في فترة ما بعد المدرسة للاستفادة من هذه الأماكن وتجهيزاتها المتنوعة.

3- أهداف المشروع/البرنامج:

- شغل وقت فراغ الشباب بالنسبة للشباب بأعمال مفيدة، وتنموية.
- إعداد وتنمية شباب ذو مهارات فنية عالية وتأهيلهم التأهيل المناسب.
- تكوين تجمعات شبابية تكون تحت إشراف الجهات المعنية والتربوية المختصة.
- الإسهام في بناء الشاب ومهاراته.
- تعزيز مفاهيم وقيم التعاون والتعاقد والدعم والمساندة الاجتماعية عند الشباب أثناء تواجدهم في هذه المراكز.
- تعزيز الترابط الاجتماعي بين افراد المنطقة الواحدة والتواصل المبني على الفائدة والمنفعة.

#### 4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- يتكون المشروع من مجموعة من الأنشطة التي يمكن أن تشمل ما يلي:
- الألعاب الترفيهية سواء أكانت ألعاباً تقليدية أو ألعاباً حديثة.
- أنشطة فنية
- أعمالاً يدوية مثل الخزف والنجارة والميكانيكا.
- أنشطة رياضية مثل كرة القدم والسلة، والطائرة، وتنس الطاولة وغيرها من الأنشطة المتعددة.
- إعداد دورات تدريبية متنوعة لمهارات مختلفة للشباب.
- إقامة بعض الأمسيات الفنية والموسيقية والمسرحية والشعرية والثقافية.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- اختيار المراكز في كل منطقة.
- تعيين المختصين والاستعانة بالخبرات المتعددة في هذا المجال.
- تخصيص جهة إشرافية عامة لإدارة هذه الوحدات.
- الإعلان عن بدأ تشغيل المراكز.
- البدء بمناطق نموذجية وفترة تجريبية حتى يأخذ الجانب الإعلامي الجيد لهذه المراكز.
- السعي أن تكون هذه المراكز والوحدات وحدات جاذبة.
- أن يتم تبنيها من قبل شخصيات رمزية اجتماعية معروفة على مستوى المنطقة.
- القيام بتنفيذ بعض المسابقات المتنوعة والدورية وأن تكون تحت رعاية شخصيات ثمل قدوة للشباب.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

- يتطلب البدء بهذا المشروع من خلال عام كامل يستثمر نصفه في عملية الإعداد والتنسيق وبعد ذلك يتم البحث عن الوحدات والمراكز والبدء بتنفيذه مع بداية العام الدراسي.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

الشرائح العمرية التي تستفيد من هذه المراكز هي الشريحة العمرية التي تبدأ من سن 12 إلى 18 عام ممن هم في مراحل التعليم العام، بالإضافة إلى الشريحة العمرية من 18-24 عاما لبعض الأنشطة المناسبة لأعمارهم.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

جهة تابعة لوزارة الدولة لشئون الشباب.

#### 9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:

- وزارة التربية.
- الهيئة العامة للشباب والرياضة.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- وزارة الداخلية.

#### 10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:

- زيادة التواصل الاجتماعي بين الشباب في المنطقة.
- كسب مهارات شبابية مميزة تخدم المجتمع.
- تفرغ الطاقة الكامنة في الشباب بأعمال وإنجازات مفيدة للمجتمع.
- خلق فرص عمل في المستقبل.
- استقطاب فئات شبابية متنوعة من المنطقة.

- رقم المشروع: 7

1- اسم المشروع/البرنامج:

### وحدة الإرشاد الزواجي الاجتماعية والنفسية

2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

من واقع الإحصائيات والسجلات الرسمية، فإن أكثر حالات الخلافات الزوجية التي تقع بين الأزواج الكويتيين هي التي تحدث في المرحلة الأولى من الزواج. وتمثل هذه الخلافات أحد أبرز أسباب الطلاق. وقد يكون أحد أبرز الأسباب المؤدية للطلاق هو استخدام العنف بين الزوجين بكافة أشكاله. ولقد بدأت المخاطر تستقبل حالات من العنف مسجلة ضد الأزواج وفي أحيان أخرى أقل ضد الزوجات. ولعل هذه السجلات الرسمية لا تعكس نهائياً الواقع وذلك بحكم أن المجتمع الكويتي يعتبر مجتمعاً محافظاً. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه السجلات وما ينشر عنها في الصحف المحلية يؤكد أن هذه القضية أصبحت مشكلة وتعطي مؤشراً واضحاً على ذلك. فهناك ارتفاعاً في حالات العنف المسجلة في الكويت من قبل الأزواج والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث درجة من درجات عدم الاستقرار الأسري، ومن الممكن أن تؤدي في النهاية إلى الانفصال والطلاق وتؤثر بشكل عام على المجتمع. وتحدث حالات العنف وفق هذه السجلات في الغالب بين حديثي الزواج، وقد أشارت إحصائيات وزارة العدل إلى أن أكثر حالات الطلاق هي التي تتم خلال خمس السنوات الأولى من حياة الزوجين. وهذه المرحلة العمرية هي مرحلة الشباب والتي تحدث فيها هذه المشكلات الاجتماعية المتعددة واستخدام العنف. ولذلك هناك أهمية قصوى كما هو الحال في الدول المتقدمة لإنشاء وحدات فنية مهنية متخصصة تقوم بعلاج هذه الحالات أولاً، وثانياً والأكثر أهمية هي أن تعد برنامجاً وقائياً للزوجين قبل زواجهما. فوحدة الإرشاد الأسري الاجتماعية والنفسية هي وحدة تعني بالمقبلين على الزواج من الشباب وتقدم لهم بعض النصائح الخاصة في طرق التعامل مع شريك الحياة للتقليل من حالات عدم الاستقرار الأسري، والعنف الموجه ضد الأزواج والزوجات ولا سيما في السنوات الأولى من عمر الزواج. بالإضافة إلى أنها وحدة تقدم الطرق العلاجية للمتزوجين حديثاً وتعالج بعض الحالات ومن ضمنها حالات العنف المستخدمة بين الأزواج.

### 3- أهداف المشروع/البرنامج:

- 1- الإسهام في توعية الزوجين من الشباب التعامل مع الآخر.
- 2- التقليل من حالات الطلاق وعدم الاستقرار الأسري وبالتالي العنف والخلافات والمشاجرات التي تحدث بين أفراد الأسرة.
- 3- إعداد الدراسات والبحوث الخاصة بموضوع الزواج والأسرة والشباب في المراحل الزوجية الأولى.
- 4- الإسهام في حل المشكلات الزوجية التي تحدث بين الزوجين في بداية الحياة الزوجية وكذلك قبل الزواج.
- 5- الحد من المشكلات السلوكية التي من الممكن أن تنعكس على الأبناء ومنها السلوكيات العنيفة التي من الممكن أن يتم اكتسابها.

### 4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- يقدم المشروع عدة أنشطة اجتماعية تتمثل في:
- إعداد وتنظيم دورات وورش تدريبية خاصة بالمقبلين على الزواج.
  - إعداد حملات إعلامية خاصة بحديثي الزواج من كتيبات وحلقات تلفزيونية وإذاعية، ومواقع إلكترونية.
  - تقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والتربوية للمتزوجين الشباب.
  - إقامة المحاضرات والندوات التوعوية.
  - إعداد الدراسات والأبحاث ذات الصلة.
  - إقامة المؤتمرات المتخصصة ذات الصلة.
  - التواصل مع الجهات الاجتماعية والنفسية والتربوية ذات الصلة.
  - تصميم وإعداد وسائل التواصل الإلكتروني وتكثيف العمل لاستخدامها والاستفادة منها.

### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- تحديد الجهة الإشرافية.
- اختيار موقع مناسب للمركز والقيام بتجهيزه وإعداده فنيا وإداريا.
- الاستعانة بالخبرات العلمية والفنية والمهنية.

- الاستفادة من الخبرات المشابهة في دول المنطقة وفي العالم.
- البدء بالمشروع وتنفيذه.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

تتطلب عملية إنشاء المركز عام أو عام ونصف. يتم في البداية خلال العام الأول البحث عن المكان المناسب والتعاقد مع الخبرات الفنية والمهنية والإدارية، ومن ثم يتم البدء بتشغيل المشروع مع بداية النصف الأول من العام الثاني.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

- المقبلون على الزواج.
- حديثوا الزواج من شرائح الشباب.
- أبناء المتزوجين الكويتيين ومن يحتاجون إلى الرعاية.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

بالإمكان أخذ أحد الاتجاهات الثلاثة:

الأول- هناك كيان اجتماعي قائم وتابع لإحدى جمعيات النفع العام، ولم يحقق هذا المشروع أي إنجاز وذلك بحكم الإمكانيات المادية المتواضعة المتوفرة له. ولكن يمكن الاستعانة بما انتهت إليه هذه الجمعية أو دعمها للقيام بهذا المشروع تحت إشراف مباشر من وزارة الدولة لشئون الشباب.

الثاني- إنشاء كيان جديد يتبع مباشرة لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل أو مكتب الإنماء الاجتماعي التابع لرئيس مجلس الوزراء على أن يكون مركزا يحظى باستقلالية فنية وعلمية وإدارية.

الثالث- أن يكون تحت مظلة وزارة الدولة لشئون الشباب أن يكون المسمى الخاص بهذا المشروع متضمنا اسم الشباب.

## 9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:

- جامعة الكويت والكليات المعنية مثل كليات العلوم الاجتماعية، والتربية، والحقوق، والشريعة.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وعلى وجه التحديد كلية التربية الأساسية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- وزارة الإعلام.
- مكتب الإنماء الاجتماعي.
- بعض جمعيات النفع العام ذات الصلة.

## 10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:

- التقليل من حالات العنف بين الزوجين.
- الحد من المشكلات الزوجية بشكل عام، والحد من حالات الطلاق.
- الحد من إكساب سلوكيات عنيفة والتأثير على سلوك الأبناء.

رقم المشروع: 8

1- اسم المشروع/البرنامج:

### مشروع تعزيز التواصل الأسري المدرسي

2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

هو مشروع أو كيان تواصل اجتماعي يحقق التقارب بين إدارة المدرس والبيت لتحقيق التفاعل بين رؤى وتصورات الاثنين لما فيه مصلحة الأبناء. فهو مشروع مختلف عن مجلس أولياء الأمور من حيث أنه يعرض مجموعة من المشكلات والسلوكيات التي تحتاج إلى مناقشة فنية وعلمية ومن ضمنها وأهمها معالجة السلوكيات العنيفة التي من الممكن أن يتم ملاحظتها على الأبناء والوقوف على أسبابها. تدير المدرسة هذا المشروع من خلال عقد اجتماعات متعددة ودورية مع أولياء الأمور وبوجود مختصين من الجهاز التربوي والأكاديمي لمناقشة أي قضية أو مشكلة يتم اقتراحها من أولياء الأمور، أو المدرسة أو مجلس أولياء الأمور. فهي أشبه بحلقة السيمينار العلمية لمناقشة قضية محددة ومشكلة واقعية والبحث من خلالها عن علاج بوجود المختصين والفنيين والمهنيين. فهو مشروع يربط البيت بالمدرسة بصورة مناسبة وملائمة وللتعرف على أبرز السلوكيات السلبية التي يمكن أن تسهم المدرسة والمنزل في علاجها عن طريق الوسائل والأدوات المتاحة.

3- أهداف المشروع/البرنامج:

- ربط البيت والوالدين بالمدرسة وتوطيد العلاقة بينهما.
- أن يسهم البيت في حل المشكلات المدرسية وتسهم المدرسة في حل المشكلات الأسرية.
- تعزيز دور المؤسسات ذات العلاقة بالتنشئة الاجتماعية وربطها بعضها ببعض.
- التعرف عن قرب عن المشكلات والسلوكيات السلبية التي من الممكن أن تواجه الأبناء.
- توجيه السلوك الفردي والرقابة على السلوكيات الخاصة بالأبناء في محيط البيت والمدرسة.

4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- تنظيم حلقات نقاشية وتواصل دوري بين بعض المختصين من المدرسين وأولياء الأمور.
- عقد اللقاءات الفردية والثنائية بين أطراف المشكلة عند وجود بعض الخصوصيات.

- التعاون مع الجهات والمؤسسات ذات الصلة في شئون الإرشاد النفسي والاجتماعي والتربوي.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- تحديد المواضيع والمشكلات محل المناقشة من أولياء الأمور والمدرسين والأخصائيين الاجتماعيين.

- تحديد جدول زمني محدد خلال السنة الدراسية موزعة على الفصل الدراسي الأول والثاني.

- عقد الحلقات النقاشية ومن ثم الخروج بالتوصيات المناسبة لأي مشكلة وطرح البدائل لمعالجات قد تكون داخل المدرسة، أو البيت، أو التحويل إلى جهات إختصاص، أو ما تراه الحلقة من توصية من شأنها أن تسهم في حل المشكلة.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

تستغرق فترة الإعداد لهذا المشروع حوالي ستة شهور، من إعداد للجهاز الإشرافي والإعداد المناسب للتصورات الخاصة لها.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

فئات وشرائح التلاميذ في كل المراحل التعليمية الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية. هذا بالإضافة إلى أنه من الممكن أن تمتد إلى رياض الأطفال أيضا.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

الجهة المسؤولة عن هذا المشروع هي وزارة التربية وقطاع التوجيه في الوزارة مع المدارس المتنوعة.

#### 9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:

- وزارة التربية.

- جامعة الكويت والكليات المختصة مثل كليات العلوم الاجتماعية، والتربية، والحقوق، والشريعة.

- مكتب الإنماء الاجتماعي.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- وزارة الدولة لشؤون الشباب.

10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:

- الإسهام في معالجة العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية الخاصة بالأبناء، ومن ضمنها المشكلات السلوكية المرتبطة بالعنف.
- تقوية الروابط التواصلية بين البيت والمدرسة.
- تقديم مجموعة من الحلول السريعة للمشكلات الأسرية والمدرسية.

## رقم المشروع: 9

### 1- اسم المشروع/البرنامج:

#### المشروع الشبابي التطوعي

### 2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

هذا المشروع عبارة عن مشاركة فعالة لفئات وشرائح الشباب المختلفة في خدمة المجتمع من مواقع مختلفة. فشرائح المجتمع المختلفة مثل فئات المسنين وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، ومن هو موجود في المؤسسات الإصلاحية، والمرضى وغيرهم من الشرائح الاجتماعية المتعددة تحتاج إلى جهود مجتمعية تطوعية. هذا بالإضافة على أن هذا النموذج التطوعي يمكن توجيهه في خدمة الفعاليات والمناسبات التي من خلالها توجه إلى محاربة السلوك العنيف. فاستخدام الشباب لمناقشة مشكلاتهم ووضع الحلول المناسبة لهم ومن ضمنها مناقشة مشكلة العنف قد يكون لها دور فاعل في الحد من المشكلة. بالإضافة إلى أن التطوع يأخذ بعض المواقع الخدمية داخل الدولة التي تحتاج إلى جهود وخدمة من المجتمع بشكل عام، مثل قطاعات النظافة، والعمل التعاوني، وأعمال المنطقة والمحافظات، وغيرها من الأعمال الأهلية وكذلك المؤسسة التابعة للجهات الحكومية والرسمية. فهناك أهمية للاستفادة من القدرات الشبابية من الجنسين في أعمال التطوع في مختلف القطاعات الاجتماعية وأن يكونوا عنصرا فعالا في بناء المجتمع. فهي من القيم الاجتماعية التي تعزز من مفاهيم المواطنة عند أفراد المجتمع. فالمشروع برنامج وقائي تنموي يحد من الإشكاليات المرتبطة بالسلوكيات السلبية للشباب ومنها السلوك العنيف. فتتبع هذه الجهود الشبابية التطوعية إلى تنظيم يحدد أعمالها. ويعمل هذا المشروع على تنظيم جهود الشباب لتحقيق أعلى استفادة منها في مجال العمل التطوعي.

### 3- أهداف المشروع/البرنامج:

- غرس قيم التطوع والتعاون والمساندة الاجتماعية بين شريحة الشباب في المجتمع.
- العمل على أن يسهم الشباب بمشاريع تطوعية تخدم المجتمع وتخدم شرائحه الاجتماعية المختلفة.
- تحميل الشاب مسؤولية العمل ومسئولياته عن الآخرين وعن راحتهم وتقديم خدماته لهم ليكون عضوا مسهما وفعالا في المجتمع.

- شغل وقت الفراغ في أعمال مفيدة من شأنها أن تصرف الشباب عن أعمال أخرى قد تكون سلبية.
- دمج الشباب في مجال العمل الاجتماعي وفي مجال الحياة الاجتماعية والتفاعل مع الآخرين.
- استثمار طاقات الشباب في الأعمال المفيدة.
- تكوين جماعات شبابية تكون مراقبتها وتوجيهها من قبل الجهات الحكومية المختصة.
- تعزيز قيم المواطنة والانتماء التي تترسخ من خلال دمج الشباب التطوعي لخدمة الجميع بغض النظر عن الانتماءات الفئوية داخل المجتمع.

#### 4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- القيام بالأعمال التطوعية طويلة الأمد في أحد الجهات والمؤسسات المعنية.
- التطوع قصير الأمد في بعض الجهات والأنشطة المختلفة.
- القيام ببعض الحملات التطوعية العامة والمجتمعية.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- الإعداد لهذا المشروع إعدادا إداريا فنيا ومهنيا وعلميا وصياغة اللوائح والنظم الخاصة به.
- تحديد أبرز المجالات التي يتم الاستفادة منها في العمل التطوعي.
- تحديد بعض الحملات التطوعية المجتمعية العامة.
- الإعلان عن هذا المشروع، والسعي لنشره بين كافة قطاعات المجتمع.
- القيام باستقطاب الشباب وتسجيل أسمائهم وتوزيعها على القطاعات المتنوعة والتي تحتاج إلى العمل التطوعي، وإلى الطاقة الشبابية.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

- يمكن الإعداد لهذا المشروع في فترة زمنية لا تتجاوز تسعة شهور، تشمل مرحلة ستة الشهور الأولى تنظيم ووضع لوائح ونظم وقواعد، وثلاثة الشهور الأخيرة تخصص لاستقبال المتطوعين.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

الشرائح المستفيدة من هذا المشروع هي الفئات العمرية التي تدخل في نطاق:

- الطفولة والمراهقة والمتمثل بأقل من 17 عاما.
- الشباب والمتمثلة في الشريحة العمرية من 18-24 سنة.
- والشباب الكبار والذين تتراوح أعمارهم من 24-32 سنة.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

تسند مهمة الإشراف على هذه الحملة التطوعية الشبابية إلى وزارة الدولة لشئون الشباب.

#### 9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:

- جامعة الكويت.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- بعض جمعيات النفع العام ذات الصلة.

#### 10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:

- استغلال أوقات الفراغ الشباب في أعمال مفيدة وإسهام في بناء المجتمع.
- تنمية البعد التنموي والإنتاجي لدى شريحة الشباب.
- تعزيز روح التطوع وروح العطاء لدى الشباب.
- الحد من السلوكيات السلبية عند الشرائح المشاركة.

## رقم المشروع: 10

### 1- اسم المشروع/البرنامج:

#### برنامج تنمية الهويات والإبداعات

### 2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

وهو مشروع يسعى إلى الاستفادة من القدرات والإبداعات الشبابية وتنمية الهويات لدى الشباب. فهناك العديد من الطاقات الشبابية غير المستثمرة أولاً وغير المكتشفة ثانياً. وهناك حاجة ماسة إلى أن يتم تنمية هذه الإبداعات والهويات الشبابية وأن يتم استثمارها الاستثمار الأمثل. فهي بالإمكان أن تحد من إشكاليات سلوكية، ويستعاض بدلها بإنتاج مهني مميز. فهناك العديد من الهويات والإبداعات المكبوتة لدى شريحة الشباب وتحتاج إلى تشجيع، حتى لا يكون البديل هو استخراج طاقات أخرى قد تكون سلبية. فالمشروع يعمل على تنمية واستغلال هذه الهويات والطاقات بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة. ومن ضمن هذه المشاريع التي يمكن أن يقدمها الشباب، بعض المشاريع التي يمكن أن يتم تبنيها على مستوى الدولة. فهي إبداعات فنية، ثقافية، يدوية، مهنية، عملية، ميكانيكية وهندسية، وغيرها من الإبداعات والهويات. فيتم من خلال ذلك تشكيل جهاز إداري أو مركز يشرف على هذه الهويات بالتعاون مع المؤسسات والجهات المختلفة يستقطب كل من لديه هواية ويشجعها ويقوم بتنميتها.

### 3- أهداف المشروع/البرنامج:

- تعزيز السلوك الإنتاجي في مقابل الحد من السلوك السلبي.
- استثمار الطاقة الشبابية وتفرغها في الأعمال المفيدة والحد من السلوكيات السلبية التي من الممكن أن تظهر نتيجة لعدم استثمار الطاقات والقدرات الإيجابية.
- الاستفادة من وقت الفراغ وشغله في الأعمال والقضايا المفيدة.
- تحويل بعض الإبداعات الشبابية إلى مشاريع دولة والاستفادة منها.
- تأهيل الشباب للقيادة المستقبلية والإنتاج.

#### 4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- التنسيق مع الجهات المسؤولة عن الهويات والأنشطة المتعددة في الفنون والآداب والثقافة والهوايات المختلفة.
- إعداد الأماكن المناسبة لاستثمار مثل هذه الهوايات والإبداعات.
- إبراز الأعمال الخاصة في مجالات الإبداع والهوايات المختلفة.
- القيام ببيع بعض منتجات هذه المشاريع والاستفادة من عوائدها المالية للمشروع والمشاركين فيه.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- الإعداد الإداري والمالي والهيكلية للمشروع.
- الإعداد للبيئة المكانية للجهاز الإداري.
- التواصل مع الجهات ذات الصلة.
- تحديد الهوايات والإبداعات التي من الممكن أن يتم الاستفادة منها.
- الإعلان عن المشروع بشكل مناسب.
- استقبال الحالات المسجلة من الشباب.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

يمكن أن تستغرق مدة الإعداد للمشروع عام كامل من إعداد للمشروع والتنسيق مع الجهات المعنية، والإعلان عنه والتسجيل فيه.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

كافة الفئات الشبابية التي تشمل من سن 12 إلى 34 سنة.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

تسند مهمة الإشراف على هذه الأنشطة والهوايات الإبداعية الشبابية وزارة الدولة لشئون الشباب.

**9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:**

- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- جامعة الكويت.
- النادي العلمي.
- بعض جمعيات النفع العام ذات الصلة.
- وزارة الداخلية.
- الهيئة العامة للشباب والرياضة.
- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- معهد الأبحاث الكويتي.

**10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:**

- تسجيل لإبداعات وأفكار شبابية مميزة.
- الاعتماد على بعض المشاريع وتطويرها إلى مشاريع دولة.
- تعزيز السلوك الإنتاجي وترسيخ قيمه في أوساط الشباب.

## رقم المشروع: 11

### 1- اسم المشروع/البرنامج:

#### مركز الاستماع لقضايا العنف

### 2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

لا بد من الإشارة إلى أن هناك مركزا متخصصا للاستماع في الكويت أقامته الأمانة العامة للأوقاف. وهذا المركز يهتم بشكل عام بالمشكلات الاجتماعية والنفسية ويقدم مجموعة من الحلول الآنية والعاجلة. وهو مركز يستمع لمراجعيه ويقدم الاستشارة النفسية والاجتماعية من خلال خبراء وأكاديميين مؤهلين لكافة الشرائح الاجتماعية في المجتمع بغض النظر عن الجنس والعمر، والجنسية، أو غيره. ويوجد رقم هاتفي خاص ومباشر لهذه الخدمة. ويتم تناول ذلك بسرية كاملة ودون مقابل مادي. فهو مركز خاص بالمشكلات الأسرية العامة الاجتماعية منها والنفسية. ولقد بدأت فكرة هذا المركز بعد الاحتلال العراقي الغاشم، وتأسس عام 1999. ولعل كثرة المشكلات الأسرية المتنوعة يجعل أداء هذا المركز لمناقشة قضايا العنف تحديدا أمرا صعبا وذلك لطبيعة وخصوصية وكثرة الأعراض العنيفة وخاصة إذا ما أدركنا أن أكثر المتسببين بالمشكلات التي تصل هذا المركز هي منالقات العمرية الصغيرة. فهو مركز يعد جزءا من مركز الاستماع الأكبر والتابع للأمانة العامة للأوقاف. وهو يحمل صفة الخصوصية فقط ولأغراض العنف تحديدا. فهو مركز يهدف إلى الاستماع والتوجيه والإرشاد لضحايا العنف من الأطفال والنساء والعمل إلى توجيههم على الوسائل المناسبة في التعامل مع مشكلاتهم وكذلك إبلاغ الجهات المختصة بشأن العنف الذي يحصل للطفل. وكذلك يقدم الاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية للأبناء والوالدين فيما يتعلق بقضايا العنف.

### 3- أهداف المشروع/البرنامج:

- تقديم الاستشارة النفسية والاجتماعية والقانونية للمتصلين وإرشادهم إلى كيفية التصرف وفق المواقف المطروحة.
- الإسهام في وضع الحلول المناسبة ومساعدة الضحايا في التعرف على الطرق الأنسب في حل مشكلاتهم التي تتعلق بالعنف.
- العمل كجهة تمثل حلقة الوصل بين ضحايا العنف والجهات المختصة لعلاج الضحايا.

- القيام بأدوار تسهم في الحد من مزاوله السلوك العنيف.
- إبلاغ الجهات المسؤولة للتعامل مع المسؤل عن ارتكاب الاعتداءات العنيفة ضد الضحية.

#### 4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- تقديم العلاجات الفورية من قبل المختصين عن طريق الهاتف.
- تقديم بعض النصائح والمقترحات لمواجهة الحالات العنيفة.
- تحويل الحالات إلى الجهات المعنية في الدولة سواء كانت وزارة الصحة، أو الداخلية، أو الشؤون الاجتماعية والعمل، أو قصر العدل.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- الاستفادة من خبرة مركز الاستماع التابع للأمانة العامة للأوقاف.
- الاستفادة من الخبرات الخاصة بالدول الخليجية وعلى وجه الخصوص مركز الاستماع في دولة قطر.
- الاستعانة بالخبرات الاجتماعية والنفسية والتربوية.
- تحديد موقع مخصص لهذه الاستشارات في احد المواقع الحكومية.
- تحديد خط مباشر والإعلان عنه بوسائل الإعلام المختلفة.
- تحديد أوقات العمل لاستقبال الحالات وتحديد خط آخر للحالات الطارئة التي لا تحتمل التأخير.
- التواصل مع الجهات المعنية وذات الصلة.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

- يمكن الانتهاء من هذا المركز بما في ذلك مكانه والاستعانة بالخبرات الفنية والمهنية في غضون عام واحد.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

- الأبناء الذين يتعرضون لأعمال العنف بكافة أعمارهم.

- أولياء الأمور الذين يحتاجون إلى بعض المشورة والرأي بخصوص التعامل مع الأبناء من ذوي السلوك العنيف، أو الحد من تصرفاتهم التي تدفع الأبناء نحو السلوك العنيف.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

- يقترح أن تقوم وزارة الدولة لشئون الشباب بتبني هذا المشروع والإشراف عليه أو يقوم بذلك مكتب الإنماء الاجتماعي التابع لمكتب سمو رئيس مجلس الوزراء.

#### 9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:

- مكتب الإنماء الاجتماعي.
- جامعة الكويت.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- وزارة الإعلام.
- وزارة الصحة.
- وزارة الداخلية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- بعض من مؤسسات المجتمع المدني.
- وزارة العدل.
- وزارة التربية.
- القطاع الخاص.
- الأمانة العامة للأوقاف.

#### 10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:

- حل العديد من المشكلات الأسرية المتعلقة بالعنف.
- كسب ثقة المجتمع بهذا الجهاز في حل المشكلات.
- تجاوز المشكلات الأسرية والحد منها.

رقم المشروع: 12

1- اسم المشروع/البرنامج:

### مشروع تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة

2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

من أبرز دعائم الهوية الوطنية التي تعتبر بعدا من أبعاد المواطنة الصالحة هو احترام الرأي الآخر، واحترام الثقافات والشرائح الاجتماعية المختلفة بغض النظر عن الاختلافات الفئوية والمذهبية والعقائدية. وقد انتشرت في المجتمع المحلي في الوقت الراهن العديد من الممارسات التي تمس الشرائح الاجتماعية وأصبحت هناك العديد من السلوكيات العنيفة المتداولة نتيجة لذلك. وهو الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان أن يتم التركيز على هذا الجانب تحديدا لارتباطه بأمن المجتمع من جهة ولخلق بيئة قادرة على التعايش السلمي بين الجميع ومع مختلف الشرائح الاجتماعية المختلفة. فمشروع تعزيز الهوية الوطنية يعزز من قيم التسامح مع الآخرين بغض النظر عن انتمائهم واتجاهاتهم. فهذا المشروع هو مشروع يقوم على إعداد مجموعة من الأنشطة المدرسية التي تعزز من قيم الانتماء والولاء والهوية الوطنية. ويحاول هذا المشروع أن يلتفت إلى التراث المحلي وما فيه من أحداث ووقائع تجمع وتعزز من سمات التماسك الاجتماعي. فهو مشروع تربوي يقام في المدارس ويحدد مجموعة من الأنشطة ذات العلاقة بتعزيز الهوية الوطنية للطالب والاعتزاز بالتراث المشترك.

3- أهداف المشروع/البرنامج:

- تعزيز قيم المواطنة والانتماء والهوية الوطنية.
- احترام الرأي الآخر واحترام الثقافات والشرائح الاجتماعية المختلفة.
- الحد من المشاحنات والخلافات والأعمال العنيفة التي تصدر نتيجة لعدم احترام الآخر.
- تفعيل دور الأنشطة المدرسية في تعزيز القيم الإيجابية.
- إكساب الأبناء العادات والتقاليد الوطنية الأصيلة.

#### 4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- زيارات ميدانية إلى بعض المواقع التراثية والتاريخية ومعرفة مضمونها وبعدها الوطني مثل بيت القرين، والقصر الأحمر، بيت الأعمال الوطنية....
- عقد حوارات وطنية داخل الفصل تسمح لحرية في النقاش والتفاعل واكساب مهارات التواصل والاختلاف مع الآخر وتحت إشراف المدرسة.
- عرض بعض القصص الوطنية والتاريخية والتي تتحدث عن الوحدة والتماسك الاجتماعي والبحث في مدلولها الوطني.
- عرض بعض الأفلام الوثائقية عن بعض الحوادث التاريخية والتي ترمز إلى التماسك الاجتماعي والحديث عنها مثل سنة الطبعة، سنة الهدامة، سور الكويت، السفينة البحرية.. وغيرها.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- تشكيل لجنة مختصة من قبل الوزارة المعنية لمتابعة تنفيذ هذا المشروع من الخبرات الفنية والمهنية.
- إعداد الخطة الخاصة بهذه الأنشطة المدرسية وتحديد الجدول الزمني الخاص بها.
- إعداد مواضيع الأنشطة المدرسية ذات الصلة.
- القيام بالتحضير لهذه الأنشطة من خلال التنسيق مع الجهات المختلفة للزيارة أو للإعداد الفعلي للمادة العلمية.
- القيام بالإعلان المدرسي عن هذه الأنشطة.
- توزيع الأنشطة على الحصص المدرسية المتعددة وفق خطة محددة.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

- تستغرق فترة الإعداد لهذا المشروع عاما دراسيا واحد يتم خلال ستة الشهور الأولى الإعداد للخطة الخاصة بالمشروع، وتحديد المواد الخاصة بالأنشطة، ومن ثم ستة شهور أخرى للتهيئة في المدارس لتطبيقها.

**7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:**

كافة المراحل التعليمية في المدرسة من المراحل الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية، أي الأعمار التي تقع بين 6-18 سنة.

**8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:**

وزارة التربية هي الجهة المسؤولة وبالتحديد قطاع التعليم العام والخاص، وقطاع التوجيه في الوزارة.

**9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:**

- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- جامعة الكويت.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- وزارة الإعلام.
- وزارة الدولة لشؤون الشباب.

**10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:**

- تعزيز مفاهيم الحوار واحترام الآخر.
- بناء شخصية قادرة على احترام الآخرين باستخدام الطرق المناسبة للتعبير عن الاختلاف.
- الحد من الخلافات والمشاحنات التي تحدث نتيجة للاختلاف الفئوي في المجتمع، ومشكلات العنف بكافة أشكاله التي تقع نتيجة لذلك.

## رقم المشروع: 13

### 1- اسم المشروع/البرنامج:

#### مركز علاجات الحالات المرضية النفسية

### 2- التعريف بالمشروع/البرنامج:

هذا المركز بمثابة أحد المراكز الفعالة في التعامل مع مشكلات الإدمان والتعاطي بالإضافة إلى الحالات النفسية الشاذة بصورة مباشرة تحت إشراف وزارة الصحة وذلك بحكم كون الحالات المتعاطية أو التي تقبل على التعاطي، والحالات النفسية الشاذة لديها ميل إلى أن تكون أحد مسببات العنف داخل المجتمع. فهو مركز يتم من خلاله استقبال من يرغب في العلاج، والإقامة لفترة محددة داخل هذا المركز لحين وصول الحالة المرضية إلى مرحلة التعافي. فهي مؤسسة اجتماعية نفسية طبية ترعى شؤون بعض الحالات بهدف تقديم العلاج لهم ومنعهم من ارتكاب الأعمال العنيفة داخل المجتمع. ويمكن للمركز أن يقوم بعملية مسح ورصد من قد يصبح لديهم في المستقبل ميول للانحراف بالمراحل المدرسية الابتدائية والمتوسطة والعمل على علاجهم في مراحل مبكرة. فيمكن أن يقوم المعنيون على هذا المشروع بالدراسة العلمية المتأنية والتي تعتمد على أسس علمية ومهنية وفنية ومنهجية للتمييز بين الشرائح المختلفة القابلة أو المعرضة للسلوك العنيف وأن يتم دراستها وفقاً لضوابط دقيقة.

### 3- أهداف المشروع/البرنامج:

- الإسهام في تقديم علاج للحالات المرضية الخاصة بالإدمان والشذوذ.
- الإسهام في رعاية بعض الفئات المهمشة والمساعدة على تمكينهم داخل المجتمع.
- الإسهام في بناء الإنسان وتقويم سلوكه، وإبعاده عن سلوكيات سلبية من أهمها العنف.
- حماية المريض من المفسدين.
- تحديد الحالات التي قد يصبح لديهم ميول لارتكاب قضايا عنف.
- وقاية هذه الفئة في مراحل مبكرة قبل الوصول إلى الانحراف.
- الحرص على عدم انتشار العنف إلى المحيطين بهذه الشريحة.

#### 4- أنشطة المشروع/البرنامج:

- علاج المدمنين خلال فترة زمنية طويلة.
- تقديم علاجات خاصة للسلوك الشاذ من الجنسين.
- توفير فرص عمل مناسبة للمرض بعد عملية التشافي بحيث يصبحوا عناصر إيجابية في المجتمع.
- تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والمشورة للحالات المرضية.
- إجراء اختبارات خاصة على الحالات والتلاميذ لمعرفة السلوكيات العنيفة.
- تحليل الاستطلاعات الخاصة وتحديد وقياس الحالات المعرضة للانحراف.
- القيام بالإجراءات العلاجية بالتعاون مع الجهات المختصة.

#### 5- آليات تنفيذ المشروع/البرنامج:

- تخصيص مكان للمركز.
- الاتفاق مع الجهات الحكومية ذات الصلة.
- تحديد النظم واللوائح والاستراتيجية الخاصة بالمركز.
- الاستعانة بالخبرات النفسية والاجتماعية والطبية المتخصصة.
- الإعلان عن المشروع وتقديم طلبات الالتحاق.
- زيارة المدارس وإجراء الاستطلاعات.
- إعداد النماذج والاستمارات الخاصة بالمشروع.
- إعداد الاختبارات النفسية العلمية اللازمة.
- تحديد المؤسسات العلاجية.

#### 6- المدة الزمنية للمشروع/البرنامج:

يستغرق إنشاء هذا المركز قبل تشغيله ما يقارب من سنتين. فتخصيص المكان واللوائح والنظم تستنفذ العام الأول، ومن ثم يبدأ في العام الثاني الاستعداد للعمل في هذا المركز والاستعانة بالمتخصصين والإعلان عنه.

#### 7- الفئات المستفيدة من المشروع/البرنامج:

الفئات العمرية الشبابية كافة والتي تمتد من 12 - 34 سنة، بالإضافة إلى طلبة المدارس في المرحلة الابتدائية والمتوسطة.

#### 8- الجهة المشرفة على المشروع/البرنامج:

يمكن إسناد المهمة الإشرافية إلى إحدى جهتين:

- مكتب الإنماء الاجتماعي.
- وزارة الصحة.
- ويفضل أن تسند إلى مكتب الإنماء لارتباطه بالتخصص مع إعطاء صلاحيات واسعة للمركز للعمل بطريقة مستقلة.

#### 9- الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:

- وزارة الصحة.
- وزارة التربية.
- وزارة الشؤون الشباب.
- وزارة الإعلام.
- جامعة الكويت.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- مؤسسات المجتمع المدني.

#### 10- النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:

- توفير فرص عمل للمريض بعد شفائه وإسهامه إيجابيا بالمجتمع.
- الرضا النفسي للمريض.
- الحد من حالات السلوك السلبي المرتبط بالعنف لدى هذه الشريحة.
- احتواء أكبر عدد من الشباب المعرضين للانحراف.
- العلاج قبل ممارسة العنف في مراحل متقدمة.

## ملاحق الدراسة

استشارة استطلاع رأي حول  
اتجاهات الشباب نحو العوامل التي تؤدي إلى السلوك العنيف

أولاً، البيانات الأولية:

- (1) الجنس: ( ) ذكر ( ) أنثى.  
(2) سنة الميلاد: \_\_\_\_\_ .  
(3) المحافظة: \_\_\_\_\_ .  
(4) الجنسية: \_\_\_\_\_ .  
(5) المستوى التعليمي:

( ) ثانوي	( ) متوسط وما دون
( ) ما فوق جامعي	( ) جامعي

ثانياً، رجاء تحديد ما العوامل التي تسبب العنف عند الشباب من وجهة نظرك، رجاء تحديد مدى موافقتك على العبارات الواردة من خلال المقياس الخماسي الذي يبدأ من درجة (1) أوافق بشدة إلى (5) معارض بشدة

العوامل التي تؤدي للعنف:	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1- تؤثر بعض ألعاب الفيديو (Video Game) على السلوكيات العنيفة	1	2	3	4	5
2- يؤثر التلفاز ببعض برامجه على تعلم استخدام سلوكيات عنيفة	1	2	3	4	5
3- العلاقة المتوترة مع الوالدين تؤدي إلى سلوك عنيف للأبناء	1	2	3	4	5
4- الأصدقاء لهم الأثر على السلوك العنيف.	1	2	3	4	5
5- منطقة السكن لها دور في تعلم السلوك العنيف.	1	2	3	4	5
6- السهر خارج المنزل.	1	2	3	4	5
7- المدرسة بيئة تساعد على العنف.	1	2	3	4	5
8- وسائل التواصل الاجتماعي تساعد على تعلم أساليب عنيفة.	1	2	3	4	5
9- كثرة عدد الأخوة في المنزل يدفع للسلوك العنيف.	1	2	3	4	5
10- ضعف دور الجهاز الأمني سبب في السلوك العنيف.	1	2	3	4	5
11- هناك ضعف في التوعية الدينية لدينا وهي ممكن تؤدي إلى العنف.	1	2	3	4	5
12- ضعف تطبيق القوانين على المشاغبين والجرمين من أسباب العنف.	1	2	3	4	5
13- ضعف التوعية والتوجيه من المؤسسات الاجتماعية يؤدي إلى العنف.	1	2	3	4	5
14- الفراغ عند الشباب من أسباب انتشار العنف.	1	2	3	4	5
15- الضغوط النفسية والاجتماعية لها دور في زيادة العنف لدى الشباب.	1	2	3	4	5
16- ضعف التربية والرعاية من الوالدين من أسباب العنف عند الأبناء.	1	2	3	4	5
17- إن قلة المصروف المالي يمكن أن يساعد على العنف.	1	2	3	4	5
18- إذا تعرض الفرد إلى العنف في المنزل فإنه سيؤدي إلى استخدام العنف في المجتمع.	1	2	3	4	5

## الفهرس

رقم الصفحة	الاسم
2	أعضاء الفريق
3	تقديم
4	مقدمة
5	أهمية دراسة العنف لدى الشباب
6	هدف التقرير
7	مهام الفريق
7	منهجية التقرير
<b>المفاهيم</b>	
8	تعريف الشباب
9	الخصائص الإجتماعية لشريحة الشباب
10	التعريف الإجرائي للشباب
10	العنف
13	التعريف الإجرائي للعنف
13	أنماط العنف في المجتمع
16	بعض النظريات التي تفسر العنف
18	بعض الجهود البحثية والعلمية لدراسة العنف
22	وقائع وحقائق خاصة عن العنف
23	بعض المؤشرات الإحصائية
25	العوامل المؤدية للعنف أو السلوك العنيف
<b>التشريعات الخاصة بالعنف</b>	
28	التشريع العالمي للعنف ومنعه
31	التشريعات المحلية
33	وفي مجال المبادئ العامة
34	القانون رقم 3 لسنة 1983 بشأن الأحداث والذي يشير إلى
34	القانون رقم 3 لسنة 1983 بشأن الأحداث والذي يشير إلى
36	وفيما يتعلق بالبيئة الأسرية والرعاية البديلة
36	وفي مجال إجراءات الحماية الخاصة
40	بعض من التجارب العالمية لمواجهة عنف الأحداث

40	بريطانيا
41	الولايات المتحدة الأمريكية
41	فرنسا
42	الدانمارك
42	هولندا
42	جنوب إفريقيا
43	كندا
43	بلجيكا
44	اليونان
44	أستراليا
44	الصين
45	المملكة العربية السعودية
45	مقترحات منظمة الصحة العالمية
48	العنف في المجتمع الكويتي
بعض المؤشرات الإحصائية لحجم العنف بين الشباب في المجتمع المحلي	
55	أولاً- تصنيف الجرائم للقضايا والمتهمين ذكورا وإناثا حسب الجنسية والمحافظة
56	ثانياً- تصنيف المخالفات ذكورا وإناثا حسب الجنسية والمحافظة
57	ثالثاً- تصنيف الجرائم والمخالفات حسب الجنس والجنسية والمحافظة والشرائح العمرية الشبابية
61	العنف عند الشباب، تشخيص وحلول
62	أولاً- جهود وزارات الدولة في مكافحة العنف
62	ثانياً- أهم أسباب العنف بين الشباب
63	ثالثاً- وسائل الوقاية المقترحة
64	رابعاً- سبل العلاج الممكنة
ثانياً- الدراسة الميدانية	
آراء الشباب حول ماهية العوامل التي تؤدي إلى السلوك العنيف	
67	آراء الشباب حول ماهية العوامل التي تؤدي إلى السلوك العنيف
ثالثاً- المقترحات والتوصيات والمشروعات التنفيذية المقترحة	
92	المقترحات والتوصيات والمشروعات المقترحة
94	أولاً - التوصيات العاجلة
105	ثانياً- المشروعات والبرامج التنفيذية المقترحة لمعالجة ظاهرة العنف بين الشباب في المجتمع الكويتي

107	رقم المشروع: 1
112	رقم المشروع: 2
115	رقم المشروع: 3
117	رقم المشروع: 4
121	رقم المشروع: 5
124	رقم المشروع: 6
127	رقم المشروع: 7
131	رقم المشروع: 8
134	رقم المشروع: 9
137	رقم المشروع: 10
140	رقم المشروع: 11
143	رقم المشروع: 12
146	رقم المشروع: 13
149	رقم المشروع: 14
<b>ملاحق الدراسة</b>	
151	استمارة استطلاع رأي حول